جوانب من قضايا

التطور الاقتصادي

في السودان

مايو ١٩٧٧

جوانب من قضايا

التطور الاقتصادي في السودان

مايو ١٩٧٧

مقدمة

في اواخر الخمسينات واوائل الستينات ، بداية مرحلة نشوء التيار القومي الاشتراكي في قطرنا ، والتي اقترنت بمرحلة تاسيس منظمة الحزب قلبا له ، واجهته القضايا الرئسية التالية :

١ـ تأكيد انتماء شعبنا وارتباطه المصيري بالامة العربية

٢ ـ انتزاع الفكر القومي من ايدي الفئات والحركات البرجوازية وشبه الاقطاعية

٣ ـ كشف وتعرية المفاهيم السلفية والشوفينية التي حملت لواءها حركة الاخوان المسلمين ، وفي الوقت نفسه تأشير الفوارق والحدود بين الحركة القومية الاشتراكية من جهة وبين اليسار اللاقومي [الشيوعيين] من جهة اخرى ..

٤ ـ الشروع من خلال مواجهة هذه المهام ، في

بناء الجسم التنظيمي الذي يمثل الوعـــاء اللازم لاحتضـــان الدعوة القومية الاشتراكية وبلورتها في شكل صيغ ومعالجات محدده لامراض الواقع المحلي ، وبالتالـــي تكريس وتعميق ارتباط هذا الجسم بحركة الجماهير في قطرناوالوطن العربي .

وضمن الظـروف السياسية التي كان قطرنا يمر بها في تلك الفترة وبالنظر الى أن التيار القومي الاشتراكي كان يمر بمرحلة النشوء الاولى والتي لا تعدو ان تكون مجرد خلق نوايات تبشيرية في المدارس والجامعات وغيرها من المواقع الاخرى ، وكنتيجة موضوعية للقضايا الجوهرية التي واجهها هذا التيار والتي سبق ذكرها ، فلقد كان اهتمام التيار القومي الاشتراكي بالدراسات والبحـــوث الاقتصادية المتخصصة قليلا ، وكان هذا الاهتمام مرتبطا بمدى علاقته او ما يمكن ان يقدمـــه مـــن مساعدة في المعارك ذات الطبيعة الفكرية والسياسية التي خاضها التيار القومي الاشتراكي لاثبات وجوده اولا وتعميق ارتباطه بالنضال الوطني والقومـــي ثانيـــا ..

ان محاولتنا لتتبع مساهمات التيار القومي

الاشتراكي في قطرنا فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي لابد وان تقودنا الى استعراض سريع للوضع السياسي في القطر عند نشوء هذا التيار ، والتعرض الى تطورات هذا الوضع السياسي لما له من علاقة حميمة بموضوعنا .. ويمكن تقديم صوره من هذا الوضع فيما يلي :ـ

اولا خاضت جماهير شعبنا معركة الاستقلال السياسي تحت قيادة احزاب الحركة الوطنية التقليدية [الاتحاديين] ، والتي كانت ترفع شعار وحدة وادي النيل « وتحرير لاتعمير » وغيرها من الشعارات العامة ، وذلك في مواجهة المستعمر البريطاني وحليفه « حزب الامة » الذي يمثل مصالح شبه الاقطاع والطائفيه رافعا شعار السودان للسودانيين ، كغطاء لدوره الحقيقي في الدفاع عن استمرار بقاء التبعية للاستعمار البريطاني .. وفي ١-١-١٩٥٦ تحقق استقلال البلاد وتشكلت أول حكومة وطنيه من الحزب الوطني الاتحادي .. ومالبث هذا الحزب أن انشق الى حزبين : الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديموقراطي ، وتحالف هذا الاخير

مع حزب الامة فاسقطت الحكومة الاولى وتشكلت اخرى من ائتلاف الحزبين .. وبسبب من تصاعد النضال الجماهيري في قطرنا والذي تمركز حول شعارات مابعد الاستقلال ، اي مرحلة الانجاز الوطني التقدمي واعطاء الاستقلال السياسي مضمونه الاجتماعي والاقتصادي ، وضد القوانين والممارسات المنافية للديموقراطية (المواد المقيده للحريات وقانون الطوارىء .. الخ) ، اضافة الى تصاعد نضال جماهير الامة العربية في قطرنا وغيره من الاقطار ضد الاستعمار في شكليه القديم والجديد عبر معركة السويس وضد مبدا ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الاوسط ومشاريع المعونة الامريكية .. الخ ..بسبب ذلك كله وبسبب طبيعة تركيب الاحزاب الوطنية التقليدية [انظر دراسة حول شعار وحدة وادي النيل] قام حزب الامة بتسليم السلطة الى حكومة عبود العسكرية في نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٥٨ م ..

ثانيا فتحت حكومة عبود العسكرية الباب واسعا

امام النفوذ الاستعماري الجديد وقبلت المعونة الامريكية ، بينما توارت الاحزاب التقليدية ولم تمارس في البداية اي معارضة حقيقية ضد الحكم العسكري رغم اعلانها لرفضه .. لذلك فان الحكم العسكري - وبتوجيه مباشر من الاستعمار الجديد - شرع في خلق طبقة اجتماعية مرتبطه به من خلال تمكين وكلاء وسماسره البيوتات المالية الاجنبية المحليين من بسط نفوذهم على مفاتيح الاقتصاد الوطني ، بالتالي فان الخلافات والتناقضات الثانوية التي برزت بين الاحزاب التقليدية ووليدها الحكم العسكري لم تكن تناقضات رئسية بقدر ما كانت صراعات حول توزيع المغانم والحصص دفاعا عن النفوذ شبه الاقطاعي من جهة وعن احقية التمثيل السياسي للطبقة الاجتماعية الجديدة من جهة اخرى .. [انظر .. البعث وقضايا النضال الوطني في السودان ص ٥١-٥٧ ..]

ثالثا ادى تخبط الحزب الشيوعي وغرقه في التكتيكات المرحلية الى وقوعه في العديد من

الاخطاء القاتلة : الدخول في جبهة المعارضة مع الاحزاب التقليدية ، ثم الانفراد دونهـا بالدخـول في انتخابـات المجلس المـركزي الصوريه .. الخ وفي الوقت نفسه فان رغبة الحزب الشيوعي السـوداني في استمرار احتكاره لساحة العمل اليساري طوال الفترة الماضية ورفضه بل وعدائه المطلق لنشوء اي تيار يساري خارج اطار منظماته ، جعـل الحزب الشيوعي يأخذ موقفا عدائيا مـن نشوء التيار القومي الاشتراكي ، وحاول في البداية خنقه في مهده بتوجيـه الاتهـامات العديدة اليه : العنصرية ، الارتباط باجهزة المخابرات المصرية .. الخ وعندما لم يجد ذلك انتقل الحـزب الشيوعـي الى تكتيك احتوائى قائم على تبنى التجربة الناصريـة ضمن ترتيبات اخرى استهدفت عزل طلائع التيار القومي الاشتراكي وقطع الطريق على نمو مركزه المستقل ..

رابعا : شهدت فترة الحكم العسكري الاول ايضـا افساح المجال واسعا لنمو واشتداد سـاعد حركة الاخوان المسلمين الفاشية ، وذلـك

لمحاربة النشاط التقدمي للطلاب وغيرهم من قطاعات المثقفين .. وقد كان التيار القومي الاشتراكي ، بمنطلقاته النظرية وبتفاعله العميق مع حركة الثورة العربية وانفتاحه على تجاربها في مختلف الاقطار العربية ، مؤهلا اكثر من الشيوعيين ، لتعرية وفضح الدور التخريبي لحركة الاخوان المسلمين وسط الحركة الطلابية ، وارتباط هذا الدور بمخططات التآمر المتعددة التي كان يجرى تنفيذها في الوطن العربي (انظر دراسة « الاخوان وقضايا الثورة العربية الفكرية والسياسية » « وعي الطليعة » العدد الثاني اكتوبر ١٩٦٥ ، والتي جاءت تجميعا لاطروحات التيار القومي الاشتراكي في مواجهة الاخوان المسلمين طوال الفترة السابقة لصدورها)

خامسا في عام ١٩٦٣ تعرض التيار القومي الاشتراكي الناشيء حديثا الى انقسام هام : اذ آثر قسم ضئيل منه الارتباط بالتجربة الناصرية والاجهزة الناصرية ، بينما وقفت الغالبية الى جانب الخط التقدمي العربي

العام واضعة تجربة عبدالناصر في مكانها
وحجمها الطبيعيين كتجربة من التجارب
الوطنية العربية ذات الافق القومي التقدمي.
وانعكست اثار هذا الانقسام على نشاطات
التيار القومي الاشتراكي في مجالاته المتعددة
الا انها زادت من تعميق ارتباط التيار القومي
الاشتراكي بالمنطلقات الفكرية الاساسية
لايديولوجية الثورة العربية ..

سادسا :ــ ورغم ان التيار القومي الاشتراكي كان
لايزال في مرحلة النشوء وبدايات الانتشار ،
الا انه لعب دورا لايستهان به في ثورة اكتوبر
الشعبية سنة ١٩٦٤ م ، وذلك بالقياس الى
وزنه السياسي وتركزه اساسا في المجالات
الطلابية وخريجي الجامعات والمعاهد العليا..
فلقد تبنى مناضلوا التيار القومي الاشتراكي
وقادوا الدعوه للاضراب السياسي ، ووقفوا
بصلابة ضد الاجنحة المساومة في جبهة
الهيئات [المكونة من النقابات والاتحادات
والمنظمات الديموقراطية والتي قادت الثورة

في ايامها الاولى ..] الداعيـــة الى التحالف مع جبهة المعارضة المشكلة مـــن الاحـــزاب الرجعية وقادوا نضـــالا جماهيريا واسعا في المجالات الطلابية وتجمعات المهنيين والموظفين لتعبئة الجماهير وتنظيمها حـــول شـــعارات مرحلة الانجاز الوطني التقدمي « الثـــورة الوطنية التقدمية » .. « انظر البعث وقضايا النضال الوطني في السودان ص ٦٢/٦٣..]

سابعا : ـ وبعد نجاح القوى الرجعية في تصفيـــة العديد من مكاسب ثورة اكتوبر ٦٤ ، نمـــا التيار القومي الاشتراكي وترسخت تنظيماته في اوساط الطلاب والمثقفين عموما وبدأ في مد جذوره في الاوساط الشعبية : وتم ذلك من خلال العديد من المعارك والنضالات على كل الجبهات : الدفاع عن الديموقراطية ، ومواجهة مخطط اجهـــاض ثورة اكتوبـــر .. ومواصلة فضـــح دور الاخـــوان المسلمين وتحالفهم مع حزب الامة لتحويل قطرنا الى قاعدة انطلاق ضـد حركة الثورة العربية .. النضال ضد مشروع الحلف الاســـــلامي والدستور الاسلامي والجمهورية الرئاسية ،

نقد ودحض اطروحات الشيوعيين الخاطئة حول وحدة القوى التقدمية ومشروع الحزب الاشتراكي .. النضال من اجل تقليص وعزل تاثيرات الانشاق الناصري .. الخ .. واستطاع التيار القومي الاشتراكي في هذه الفترة عقد مؤتمر الاشتراكيين العرب المركزي الاول في ١٩٦٦/٦/٢٣ م ، الذي نتج عنه توحيد كافة منظمات التيار القومي الاشتراكي في تنظيم واحد تقوده قيادة مركزية واحدة .. ثم عقد المؤتمر المركزي الثاني في ١٩٦٨/٦/٢٤ م ليطور مسيرة هذا التنظيم في جانبيها الايديولوجي « الفكري » والسياسي والتنظيمي ويضعه في طريق الالتحام بحزب الثورة العربية : حزب البعث العربي الاشتراكي ..

لقد تأثر النشاط الفكري في الجانب الاقتصادي بمجمل هذه الظروف التي سبق ذكرها، اضافة الى ظروف الحياة الداخلية للتيار القومي الاشتراكي والمهام المتداخلة والمعقدة لعملية البناء.. وبالامكان – ولغرض البحث – التمييز بين المراحل التالية فيما يتعلق بالدراسات الاقتصادية :

١ ـ المرحلة الاولى : مرحلة نشوء التيار القومي الاشتراكي وتاسيس المنظمة الحزبية السرية وهي مرحلة امتدت من بداية الستينات وحتى انعقاد المؤتمر المركزي الاول للاشتراكيين العرب في صيف ١٩٦٦ .

٢ ـ المرحلة الثانية : مرحلة تثبيت الاطر التنظيمية للتيار القومي الاشتراكي وتبدأ بنهاية المرحلة الاولى وتنتهي بانعقاد المؤتمر المركزي الثاني للاشتراكيين العرب في صيف ١٩٦٨ م .

المرحلة الثالثة :ـ مرحلة اعادة النظر في صيغة الاشتراكيين العرب والتخلي عنها بصورة تدريجية انطلاقا من اعمال المؤتمر المركزي الثاني للاشتراكيين العرب التي راجعت بعض التجارب ونقدت الناصرية وتجربة القطريين في سوريا ، مرورا بالاعلان النهائي عن وجود منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي بالقطر السوداني[بصدور مجلة « الهدف » الجماهيرية الدورية عام ١٩٧٥ ومنشور عيد الاستقلال عام ٧٦] وحتى اليوم .

ومن المهم هنا التذكير بان هذه المراحل ليست جزرا منعزله عن بعضها البعض بل هي متداخله

ومتشابكه الى حد بعيد واختيار الفواصل الزمنية هنا انما تم استجابة لضرورات العرض المبسط والسريع .. ذلك أن المقتطفات التي سترد هنا ، أضافة الى سلسلة المقالات التي تليها والتي فضلنا ايرادها بنصوصها كاملة ، انما تشكل بناء متكاملا للموقف من القضايا التي يثيرها الوضع الاقتصادي لبلادنا ، هذا الموقف الذي يمكن تبيان اهم خصائصه فيما يلي :

اولا : ان الوضع الاقتصادي المتردى في قطرنا هو اولا نتيجة حتمية للتجزئة والاحتلال المباشر من قبل قوى الاستعمار القديم ومن بعده الارتباط بقوى الاستعمار الجديد ، وثانيا أن احتياج الاستعمار الجديد للمواد الخام والموقع الاستراتيجي لوطننا العربي ، يجعله وباستمرار مصرا على ابقاء وطننا مجزءا ومتخلفا وذلك عن طريق الاعتماد على ربط مصالح الفئات والطبقات البرجوازية وشبه الاقطاعية والبيروقراطيه المدنية والعسكرية بالمصالح الاساسية للاستعمار الجديد.. ومن هنا فأن الوضع الاقتصادي المتردي لبلادنا هو سبب ايضا في الابقاء على حالة التجزئة والتخلف في وطننا العربي ..

ثانيا واستطرادا لما سبق ، فان النظره الى

المسائل الاقتصادية وفهم وتحليل ظواهرها ، لايمكن
ان تتم بمعزل عن امتلاك رؤية شاملة لقوانين حركة
المجتمع العربي .. فاي منهج لا يستوعب التلازم
الحتمي بين النضال الاجتماعي والنضال القومي
لا يمكنه استيعاب الجذور البعيدة للازمه
الاقتصادية وكيفية تجاوزها في بلادنا وفي الوطن
العربي ..

مرحلة

نشوء التيار القومي الاشتراكي

« تأسيس المنظمة الحزبية »

لانجد في هذه المرحلة اي دراسات اقتصادية قائمة ومنفردة بذاتها ، وعوضا عن ذلك نجد اهتمام طلائع التيار القومي الاشتراكي منصبا بالاساس على القضايا الاساسية التبشيرية المتعلقة بمرحلة النشوء : اثبات انتماء شعبنا المصري للامة العربية

.. التميز الدقيق عن الدعاوى القومية المفرغة من مضامينها الاجتماعية والتي حمل لواءها الاصلاحيون ورجال الاحزاب الوطنية التقليدية .. شرح وتقديم مختلف المضامين والحلول التي يحملها الفكر القومي الاشتراكي ومواجهة وتفنيد الاتهامات والانتقادات التي كان يروج لها اعداء التيار القومي الاشتراكي .. الخ ..

على ان الجانب الاقتصادي لم يكن غائبا تماما .. فمنذ البداية نجد في تحليلات التيار القومي الاشتراكي ، محاولات اولية لرصد الواقع الاقتصادي المحلي ، ففي التحليل السياسي الذي اصدرته الطليعة التقدمية العربية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم والمدارس الثانوية المصرية بالسودان

والجبهة العربية الاشتراكية في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية السودانية في مارس [اذار] ١٩٦٢ وضمن الحديث عن اخطاء الحركة الوطنية التقليدية في مرحلة ما بعد الاستقلال نجد ما يلي [**لم تطرح حركتنا الوطنية الشعارات اللازمة للمرحلة الجديدة ((مرحلة ما بعد الاستقلال)) .. فافسحت بذلك المجال للتشويهات العميقة التي اصابت الحياة الديموقراطية على ايدي الحكومات البرلمانية المتعاقبة .. كما انها تجاهلت تماما تطلعات الشعب الى تغيير جذري شامل في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الموروثة .. واكتفت بشعارات اصلاحية جزئية في اطار الاوضاع الفاسدة السائدة**] .. ويمضي التحليل المذكور فيتحدث عن طبيعة احزاب الحركة الوطنية التقليدية قائلا [**انها احزاب بورجوازية او اقطاعية يقودها ويرأسها الاقطاعيون والبرجوازيون وهؤلاء بما يملكون من مال وسلطة ونفوذ قادرون على تحطيم العناصر الشعبية الجديدة التي تحاول الوصول الى المراكز القيادية في الحزب .. وهم يعملون على ابقاء الامر الامر كله بيد الذين يحافظون على مصالحهم الشخصية وزعاماتهم اكثر من محافظتهم على مصالح الجماهير ..**]

وعن خصائص الحكم العسكري [٥٨ـ٦٤] يقول التحليل [**لقد ربط هذا النظام اقتصاديات البلاد بالمعونة الامريكية والمعسكر الغربي ربطا وثيقا محكما ، يهدد استقلالنا الوطني ويعوق تطورنا الاقتصادي .. كما حل نقابات العمال وشرد العمال الاحرار .. وعرض المزارعين لخطر الفاقه والجوع والفقر نتيجة لسياسة التسويق الاستعمارية التي اتبعها ، وفتح الباب على مصراعيه للاحتكارات الاجنبية ..**]

وعقب ثورة اكتوبر الشعبية ١٩٦٤ ، وفي نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٦٤ اصدرت ندوة الاشتراكيين العرب الاولى [التي تكونت من ممثلين للطليعة التقدمية العربية والجبهة العربية الاشتراكية] وعدد من كوادر المنظمتين المتخرجين من الجامعة ، اصدرت تحليلا للاوضاع السياسية في القطر ، وضمن الحديث عن « تقييم الاحداث منذ ٢١ اكتوبر وحتى صدور التحليل ».

استعرض التحليل ـ في شكل ملاحظات ـ واقع التركيب الاجتماعي في السودان قائلا [**ان الواقع المحلي العربي في السودان يتميز بتعدد وتنوع ادوات الانتاج ووسائله ، فهي تمتد من عام ٤٠٠٠ ق.م**

(الســاقية والشــادوف .. الخ) الى عام ١٩٦٤
(الالات الالكترونية .. الخ) .. لذلك لايمكننا ان
نتصور الواقع الطبقي فيه كما نتصوره في المجتمعات
الصناعية الحديثة التي تحولت فيها الزراعة نفسها
الى عملية آلية متقدمة . لذلك يجب التنبيه الى اننا
عندما نتحدث عن التكوين الطبقي لقوى المرحلــة
السابقة ذات الاطراف الثلاثة [العمال والمزارعين
والطبقة الوسطى] فاننا ندرك تماما ومقدما ان هذا
التحديد هو امر نظري سيساعدنا على الفهم ووضع
النظريات ، اكثر مما يساعدنا على رسم وتحديد
برامجنا السياسية واستراتيجية عملنا .. مثلا من
الامور التي يجب ان نعيها أن قطاعات ضخمة من
شعبنا لاتزال رعوية بدوية مسجونة في اطارات
اقطاعية ومعيشية تمنعها من مجرد الحركـــة
السياسية وهذا امر مهم بالنسبة للحركة العربية
في السودان بالذات ، لان هذه القطاعات (جماهير
الانصار والختمية والبدو عموما) هي اقرب قطاعات
شعبنا الى العروبه بمفهومها الكلاسيكي التقليدي
وعلينا تقع مهمة تطويرهــا للارتبــاط بالعروبــة
بمفهومها الثوري الحديث ..]

وفي العدد الاول من مجلة « وعي الطليعة »

في سبتمبر (ايلول)١٩٦٥ والتي كانت تصدرها لجان التحضير للمؤتمر الاول للاشتراكيين العرب ، وفي مقال حول « الطريق العربي للاشتراكية » وفي معرض الحديث عن «الحقائق الاولية» « والخطوط العامة» التي توصلت اليها حركة النضال العربي منذ الاربعينات ، يقول المقال في معرض حديثه عن « ارتباط البورجوازية بوضع التجزئة » [**خلقت التجزئة ظروفا موضوعية في كل بلد عربي مختلفة عن باقي الاقطار . فقد كان نمو البرجوازيات العربية في كل قطر عربي بشكل منفصل يشكل احد نتائج التجزئة .. وتطور اخيرا الى قوى مساعدة على بقاء التجزئة نفسها .. فبرجوازية كل بلد تخاف من الاخرى وتتعامل معها بحذر خوفا من الابتلاع .. لذلك ادركت الحركة العربية ان شعار الوحدة العربية يبقى مستحيل التطبيق اذا لم يرتبط بتحطيم البرجوازيات العربية في كل قطر .. ومن هنا ايضا تنبع ثورية شعار الوحدة العربية ، لانه في الواقع يعبر عن مصالح الجماهير الشعبية على صعيد الوطن العربي .. ولاول مره يوضع شعار الوحدة كأحد قضايا الجماهير العربية نفسها لا حكامها ..**]

وعن الاشتراكية يقول التحليل [**الاشتراكية العربية مجالها الوطن العربي كوحدة عضوية ، هذا الامر لانفرضه حقيقة الوحدة القومية وحدها ، بل ان تجارب العالم الاشتراكية ايضا تثبت ضرورة اتساع الرقعه (بما يتضمنه من اتساع في العددية والموارد الانتاجية الاخرى) كأحد شروط نجاح التطبيق الاشتراكي .. ولكن الثورة الاشتراكية لن تتحقق دفعة واحدة في كل الاقطار العربية ، لذلك فان الحركة العربية الاشتراكية عند استلامها السلطة في احد الاقطار ، عليها ألا تعتبر ذلك القطر نهاية مطافها ، بل عليها دائما ان تجعل تصرفاتها امرا مساعدا لتوسيع اطار الثورة لتشمل الوطن العربي كله ..**]

وفي بيان : بتاريخ ١٧ و ٦٥/١١/١٩ حول حل الحزب الشيوعي السوداني ، ادانت الطليعة التقدمية العربية والجبهة العربية الاشتراكية وهي المنظمات التي تشكل التيار القومي الاشتراكي والتي شاركت في لجان التحضير للمؤتمر المركزي الاول للاشتراكيين العرب المنبثقة من ندوة الاشتراكيين العرب الثانية في مايو (ايار) ١٩٦٥] ادانت قرار الحل واعتبرته مقدمة لمحاولة تصفية

القوى التقدمية في القطر ، ودعى البيانان لتحقيق الوحدة الكفاحية بين القوى التقدمية ، واوضح بيان الطليعة التقدمية العربية [**ان اهداف هذه المرحلة هي**

١ – عزل اليمين الرجعي « حزب الامـــة والاخوان » تمهيدا لتصفية قواعده الاقتصاديـــة والاجتماعية نهائيا باجراء الاصلاح الزراعي الشامل وانهاء البداوه .

٢ – المحافظة على وحدة البلاد والنضــال بضراوه ضد الاستعمار .

٣ – بناء اقتصادنا الوطني المستقل وتحريره من الاستعمار الحديث وتصنيعه .

٤ – التفاعـل مـــع الثورات التحريـة والتقدمية في الوطن العربي وافريقيا واسيا للاغتناء بتجربتها واغنائها بتجربتنا ..] .. وقد كان بيان الجبهة العربية الاشتراكيــة حاويا لنفس هـــذه الخطوط الرئسية ..

وعند انعقاد المؤتمر المركزي الاول للاشتراكيين العرب في ٦٦/٦/٢٣ وهو المؤتمر الذي وحد التيار

القومي الاشتراكي في تنظيم مركزي واحد تقوده قيادة مركزية منتخبة ، نجد الاهتمام بالجانب الاقتصادي اكثر تبلورا وتركيزا .. ففي وثيقة المبادىء الاساسية التي اجازها المؤتمر والتي تعد بمثابة المنطلقات الفكرية الاساسية التي تبناها التيار القومي الاشتراكي في قطرنا ، نقرأ [**لقد اصطدم النضال العربي من اجل الوحدة في مسيرته التاريخية بالاستعمار باعتباره صانع التجزئة والحريص على بقائها واستمرارها لانها تساعد على بقاء وجوده واحتكاراته في الوطن العربي .. واصطدم بالاقطاع كاسلوب انتاج متخلف وطبقه سياسية عميله مرتبطة مباشرة بالاستعمار ، كما انه اصطدم بالبرجوازيات المحلية نظرا لان برجوازية كل قطر عربي نمت وترعرت بشكل مستقل ومعزول عن برجوازية الاقطار الاخرى فحولت كل من هذه البرجوازيات التناقضات بينها الى تناقضات اقليمية بين الاقطار لذلك فان الوحدة العربية تتلازم منذ البداية مع النضال ضد الاستعمار وضد الطبقات المحلية المتحالفة معه وضد الرجعية كاسلوب تفكير متخلف ..**] وتمضي الوثيقة لتؤشر ــ بشكل اكثر وضوحا ــ رؤيتها المتقدمه للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الوطن

العربي وعلاقته بالنضال الوحدوي فتقول [ان الوحدة العربية هي قضية الطبقات الشعبية الكادحة وقوى الشعب العاملة بقيادة طلائعها الثورية القومية الاشتراكية .. فالتجزئه لم تعد مسألة حدود سياسية كما كانت في عهود ماضية وانما اصبحت تعبيرا عن مصالح الطبقات المستثمرة والمتحالفة مع الاستعمار .. والتجزئة اصبحت المناخ الطبيعي الذي يعيش فيه الاستعمار الجديد .. لذلك فان الوحدة القومية التي ستنسف الحدود الاقليمية ستنسف معها الطبقات المستثمرة ايضا ..

ان الوحدة العربية هي الاطار الواقعي للاشتراكية ، فهي (اي الوحدة) المنطلق الجدي لمناهضة الاستعمار وهي الاطار البشري والاقتصادي للاشتراكية .. ان الاشتراكية في الاقطار العربية المتخلفة ليست مسالة توزيع عادل للثروه الوطنية فحسب وانما هي في الدرجة الاولى مسالة تنمية اقتصادية سريعة لمصلحة الطبقات الكادحة ، الامر الذي لا تتوفر متطلباته في الكيانات الصغيرة كما هو ثابت من التجارب الاشتراكية الحديثة في اسيا .. ان الوحدة ستتيح للعرب فرصا واسعة للتنمية والانطلاق الاقتصادي العصري السريع .. فبجانب

الامكانيات الضخمة والتكامل الاقتصادي المتوفر بين اقطار الوطن العربي ، بجانب ذلك ، فان الوحدة ـ بعكس التجزئة ـ ستجعل من الوطن العربي سوقا واحدة مما يتيح الفرصة لانطلاق اقتصادي، وهكذا فان قضية الوحدة تتلازم تاريخيا وموضوعيا مع الاشتراكية ..] وتتضح هذه الرؤية العلمية للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الوطن العربي اكثر ما تتضح في وثيقة المبادي الاساسية عند الحديث عن الاشتراكية ، حيث تقول الوثيقة :

ان اختيار الاشتراكية بالنسبة للحركة العربية الثورية الحديثة بجميع منظماتها لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري والفكري وانما كان حتميا ان تتجه ارادة الجماهير العربية الى الحل الاشتراكي الذي فرضته الظروف والواقع العربي والامال المريضة للجماهير كما فرضته الظروف المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

أ ـ فقد تاكد من خلال المعركة مع الاستعمار عجز الطبقات الاقطاعية (في شكلها الحديث) والبرجوازية عن القيام بمهمة الدفاع عن الوجود القومي وصيانة ارضه ووحدة ترابه في مواجهة الغزو الاستعماري ان عجز هذه

الطبقات ناتج من ظروفها الموضوعية : فهي حديثة النشأة وتكونت في احضان الاستعمار وهي ضعيفة اقتصاديا وتفتقد تقاليد النضال الحقيقي ... الخ . لذلك فهي طبقات طفيلية وكيلة للاستعمار وحليفة له في استنزاف ثروات بلادها لابقائها في حالة مريعة من التخلف والتجزئة . ان عجز هذه الطبقات وارتمائها في احضان الاستعمار قد دفع بحركة النضال العربي موضوعيا الى افاق الاشتراكية الرحبه .

ب ـ لقد اصطدم النضال العربي من اجل الوحدة بالاستعمار والطبقات الحليفة له.. ان ظروف البلاد العربية قد جعلت من حركة الوحدة القومية حركة اشتراكية بالضرورة ـ فبجانب عجز الطبقات الاقطاعية والبورجوازية عن القيام بمهمات الدفاع عن الوجود القومي ومقاومة الغزو الاستعماري فهي ايضا عاجزة عن تحقيق وحدة العرب القومية فهذه الطبقات قد تكونت في كل قطر بشكل مستقل ومعزول عن رصيفاتها في الاقطار الاخرى وهذه النشأة الاقليمية حولت هذه الطبقات الى عدو للوحدة العربية .

ج ـ ان التجارب الرأسمالية في البلدان الغربية المتقدمة قد تلازمت مع الاستعمار واستثمار البلدان المستعمرة . ولم يعد من الممكن سلوك مثل هذا الطريق لان طبيعة العصر لاتسمح بذلك كما ان انسانية الفكرة القومية تتنافى مع سلوك سبيل الاستعمار .

د ـ ان نمو الاحتكارات العالمية الضخمة لم يترك للرأسمالية المحلية في البلدان المتخلفة الا سبيلين : ان تتوارى خلف اسوار الحمايات الجمركية العالية وبذلك تتحول الدولة الى مزرعة لهذه الطبقات او ان ترتمي في احضان الاحتكارات الرأسمالية العالمية فتتحول الى ذيل لها وتجر اوطانها خلفها .

د ـ ان نمو الاحتكارات العالمية الضخمة لم الاستعمارية والرأسمالية المتقدمة لم يعد يسمح بترك مجال لمجهودات البورجوازية الفردية والعفوية التي يحركها دافع الربح الاكبر فقط .

و ـ ان الصراع القومي ضد الاستعمار والتخلف والتجزئة هو الصراع الاساسي في الوطن العربي والصراع الطبقي جزء من هذا الصراع

لان مصالح الاقطاع والبرجوازية المستغلة ارتبطت بالاستعمار واوضاع التخلف والتجزئة فتناقضت مع صراع الجماهير ضد هذه التحديات القومية

٢ ـ ان الاشتراكية في بلادنا ـ وفي كل البلدان المتخلفة ـ تأتي ملبية لهدفين في آن واحد هما القضاء على الاستغلال كليا والقضاء على التخلف الموروث واللحاق بالبلدان المتقدمة لذلك فان مضمون الاشتراكية بالنسبة لنا يتحدد في الاتي :

أ ـ حلا صحيحا لمشكلة الحكم وذلك باقامة مؤسسات سياسية تمكن الجماهير الشعبية من المشاركة الفعلية في توجيه مقدراتها وامكانياتها القومية .

ب ـ اسسا اقتصادية لا تترك اي مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار او حليفيه الاقطاع والبرجوازية الطفيلية .

ج ـ تنظيما سياسيا واجتماعيا للسهر على تنظيم الجماهير الشعبية وتربيتها من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد القومية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار .

٣ ـ ان الخطوة الاولى نحو الاشتراكية هي اسقاط الطبقات الاقطاعية والبورجوازية وحلفائها والاعتماد على الجماهير الشعبية المنظمة والبدء فورا في تغيير وجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

٤ ـ ان الاصلاح الزراعي هو القضية الاولى والاساسية في الثورة الاشتراكية العربية لانه هو الطريق الى انطلاق اقتصادي عصري سريع . فالاصلاح الزراعي يحول ٧٠٪ من الشعب الى مستهلكين ويفتح بذلك سوقا داخلية واسعة تخلق الظروف الواقعية للتصنيع كما انه يدفع قطاع كبير من الفلاحين ورؤوس الاموال الريفية المتجمدة الى الميادين الاقتصادية الاخرى . واذا كان الاصلاح الزراعي في المفهوم الغربي يهدف الى توزيع الملكيات الكبيرة الى ملكيات صغيرة فانه يهدف في بلدانا الى خلق علاقات اشتراكية في الريف وذلك بتطبيق المبدأ القائل (الارض لمن يزرعها) عن طريق تحديد الملكية بحسب نوع الزراعة ومردودها وبالتنظيم الديموقراطي للفلاحين في تعاونيات للانتاج وبانشاء مزارع للدولة مع مشاركة الفلاحين في ادارتها وارباحها .

كما ان القضاء على البداوة وتوطين الرحل هو السبيل الوحيد لتحرير البدو من الخرافة والجهل وحشد طاقاتهم للاسهام في دفع عجلة الانتاج والتقدم والتنمية .

٥ ـ ان بناء اجهزة جديدة للحكم بدلا من تلك التي كونت في احضان الاستعمار خطوة ضرورية للتحويل الاشتراكي .

٦ ـ ان القطاع العام يجب ان يشمل كل القطاعات التالية :

أ ـ التجارة الخارجية

ب ـ وسائل التمويل (بنوك شركات تامين .. الخ) .

ج ـ القطاع الصناعي .

د ـ الهياكل الرئيسية للاقتصاد .

٧ ـ ان الاشتراكية ليست مجموعة من الصيغ العملية تطبقها البيروقراطية وانما هي علاقات جديدة في كل المستويات لذلك فان مشاركة الجماهير المنتجة في ادارة وحداتها الانتاجية امر ضروري لضمان استمرار التحويل الاشتراكي الى مداه الكامل .

٨ ـ ان الاشتراكية في بلادنا جزء لا يتجزأ من اهدافنا القومية وهي لا تتحقق بكامل مداها التطبيقي والنظري الا في مجال الوطن العربي كله . فالاشتراكية تهدف الى الغاء الاستغلال وتوسيع قاعدة الثروه القومية . والاطر السياسية الاقليمية القائمة تخنق الانطلاق الاقتصادي نحو توسيع قاعدة الثروه القومية وتعوق تطورها بسبب ضعف الامكانيات المادية ، وضيق السوق الداخلية . لذلك فان بناء القاعدة المادية للاشتراكية امر لا يتم الا في اطار الوحدة القومية العربية . كذلك فان ترابط المجتمع العربي العضوي يجعل من غير الممكن بناء الاشتراكية في قطر عربي واحد .]

مرحلة

تثبيت الأطر التنظيمية

((بداية التحول))

بعد انعقاد المؤتمر المركزي الاول للاشتراكيين العرب في صيف ١٩٦٦ ، بدأت مرحلة جديدة في عمل التيار القومي الاشتراكي في قطرنا ، وهي مرحلة تثبيت الاطر التنظيمية التي اقرها المؤتمر وتوسيع عمل منظمات التيار القومي الاشتراكي .. ومن الطبيعي ان يستلزم ذلك ويتبعه الاهتمام بدراسة الواقع القطري سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، لذلك نجد في الادبيات الصادرة عن التيار القومي الاشتراكي في هذه الفترة الكثير من الاهتمام والتركيز على الخطوط العامة التي اقرها المؤتمر بهدف توسيعها واغنائها .. ولعل البرنامج الانتخابي للطليعة التقدمية العربية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم والمدارس الثانوية المصرية في السودان ، التي حضرت المؤتمر المركزي الاول للاشتراكيين العرب للعام الدراسي ١٩٦٧/٦٦ م

يقدم لنا مثلا على هذا التطور النوعي الجديد، حيث يقول البرنامج عند مناقشته للاوضاع الاقتصادية في القطر [**ان اقتصادنا هو اقتصاد**

مجتمع متخلف .. ان التخلف هو سمة الاقتصاد العربي في مجموعة .. انه يفسح مجالا لطبقات الاقطاع التي تخطاها العلم والتكنيك الحديث لتستغل جماهيرنا الطيبة في الريف كما يفسح مجالا للبرجوازية الاجنبية المرتبطة بالامبريالية وبالاستعمار الحديث لان تؤسس لها شركات وكيله عن الاستعمار وتعمل على عرقلة نمو رأس المال الوطني ، وتخريب اقتصادنا الوطني .. كما أن رأس المال الوطني ضعيف ، والبرجوازية الوطنية وكيلة للشركات الاستعمارية الاجنبية ، وبالتالي ترتبط بها سياسيا وضد المصلحة الوطنية ، كما تعمل البنوك والشركات على تهريب ارباحها والتهرب من دفع الضرائب .. ان الازمة الاقتصادية الحالية لهي نتيجة طبيعية للظروف السابقة ، ولذلك فان حلها يرتبط بالدرجة الاولى بازالة هذه العراقيل .. فان الحكومة الرجعية الراهنة العميلة تعمل على حل الازمة المالية بسياسة جلب المعونات الاجنبية ، ان هذه السياسة لخاطئة بالتاكيد ، وفي المدى البعيد تزيد في عبء اقتصادنا وتنهكه في النهاية وتجعله يسقط فريسة الازمات والكساد وبالتالي يتخلف اكثر قياسا بالدول

الاخرى .. ان الاشتراكية هي الحل الوحيد لاقتصادنا المتخلف .. ان الحلول للازمة الراهنة تطرحها « الطليعة » كما يلي : ـ

١ ـ تاميم البنوك والشركات الاجنبية الاستعمارية وشركات التامين كشرط ضروري لتقدم اقتصادنا ..

٢ ـ تصفية رأس المال الاجنبي ..

٣ ـ تصفية المعونة الامريكية ..

٤ ـ تصنيع البلاد بمشاركة القطاع العام ورأس المال الوطني ..

٥ ـ تشجيع الادخار

٦ ـ تنويع مصادر الدخل الوطني وعدم الاعتماد على المحصول الواحد ، ان سياسة المحصول الواحد سياسة مغامرة ، انها هي التي نكبت اقتصادنا في ٥٨/٥٧/٥٥ وجعلته ينهار واوقفت تقدمه ..

٧ ـ اجراء اصلاح زراعي شامل ومكننة الزراعة ..

٨ ـ اشراك المزارعين في ادارة المشاريع الخاصة وزيادة نصيبهم في الارباح وادارة الاراضي

المستصلحة على اساس التعاونيات وعـدم توزيعها على اساس المشاريع الخصوصية ..

٩ ـ تأميم التجارة الخارجية [الصـــادرات والواردات]

وعند انعقاد المؤتمر المركـــزي الثانـــي للاشتراكيين العرب في يونيو (حزيران) ١٩٦٨ م اجريت مراجعة دقيقـة للتحليلات السياســية والاقتصادية والاجتماعية في الفترة الســابقة ، لاستخلاص استراتيجية سياسية وتنظيمية جديدة تحكم عمل التيار القومي الاشتراكي الذي استقرت منظماته القاعدية واتسع نشاطها وتأثيرها في الحياة السياسية للقطر .. ومن اهم القضايا التي عالجها المؤتمر ، هي قضية الموقف من القوى التقدميـــة العربية ، والتي كان يحكمها ـ طــوال الفتــرة السابقة ـ ما اصطلح على تسميته بالخط التقدمي العربي العام (على اساس ان منظمات الاشتراكيين العرب تتفاعل مع خمسة تجارب تقدمية وثورية في الوطن العربي : حزب البعث العربي الاشتراكي ، الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب ، جبهة التحرير الجزائرية والحركة الوطنية والعمالية في اليمن الطبيعية) ..

حيث جرى في المؤتمر بحث وتحليل مجريات الامور في الوطن العربي على ضوء هزيمة يونيو (حزيران) ٦٧ ، وما حملته من تغييرات .. يقول تقرير« اعادة تقييم الخط التقدمي العربي العام » الذي اجازه المؤتمر [**المعروف ان الراسمالية الاوروبية ، استنادا الى عملية النهب الواسعة للمستعمرات والثورة الصناعية الكبرى ، استطاعت ان تصفي الاقطاع الاوربي وان تلد في مقابلها طبقة عاملة على مستوى عالى من حيث القوة والتنظيم والوعي ، ولكنها في نفس الوقت بسيطرتها على السوق العالمي ومصادر المواد الخام والخبرة العلمية قفلت الطريق امام نمو البرجوازية في اقطار العالم الثالث (ومن بينها الوطن العربي) ، بحيث عجزت عن تحويل الهيكل الاقطاعي لاقتصادياتها الى هيكل صناعي متقدم مما ادى الى سيطرة الطابع الزراعي والاستخراجي عليها وحصر نمو الطبقة العاملة في حدود متدنية من حيث الكم والكيف ، وينطبق هذا التحليل في خطوطه الرئسية على التجربة العربية .. ان البرجوازية العربية لم تكن مهيأة لتلعب نفس الدور التاريخي لزميلتها الاوروبية ، كما أن الطبقة العاملة لم تكن مهيأة لاستلام زمام معركة التغيير الثوري في اللحظة التاريخية المناسبة**

اي لحظة سقوط البرجوازية من قيادة المركة ..
وهكذا كان لابد من ظهور فئات اجتماعية انتقالية تتوسط حلف الرأسمالية وشبه الاقطاع العربي من جهة والطبقات الشعبية من جهة اخرى كي تؤدي هذا الدور ، وهذه الفئات الانتقالية هي التي اصطلح على تسميتها بالبورجوازية الصغيرة، وقد تولت هذه الفئات مهمة استكمال اهداف المرحلة السابقة للثورة العربية ، فقادت النضال العربي نحو تصفية مراكز الاستعمار القديم وضرب مواقعه الداخلية في اكثر من قطر عربي ، ودفع وعي الجماهير العربية في الاقطار الاخرى للاحتشاد خلف هذه الاهداف وهيأت بذلك ظروفا افضل لنمو الطبقات العمالية والفلاحية متحررة من الاشكال الفاضحة للاستغلال الطبقي ومتطوره من حيث مركزها في الانتاج القومي وقوتها العددية ..
في الوقت الذي يصعب فيه تحديد تركيب هذه الفئات الانتقالية تحديداً حاسما الا انها عموما تشمل قطاعا اجتماعيا يمتد من الملاك الصغار والمتوسطين في قطاع التجارة والصناعة والمقاولات والزراعة الى الفئاتالعليا من الاجهزة المدنية والعسكرية ، وعلى هذا الاساس فان التحولات التي حققتها في المرحلة السابقة للثورة العربية ترتب عليها

تضخم وزنها الاقتصادي والسياسي .. فعمليات التأميم الواسعة خلقت قطاعا واسعا رافقه بالضرورة، نمو متوازن في عدد المسؤولين عن ادارتها .. كما ان الاصلاح الزراعي (وتأميم الارض وتوزيعها في ملكيات صغيرة) نفخ في وزن الفئات المالكة الصغيرة والمتوسطة في الريف ، كذلك الحال بالنسبة لعمليات تطوير الجيش والمخابرات ومستوى استهلاك السلع .. ولذا نلاحظ أن لهذه الفئات مصلحة مؤكدة في تصفية النفوذ الاقتصادي والسياسي للاقطاع والرأسمالية في الوقت الذي تؤدي فيه هذه التصفية نفسها الى خلق اوضاع مصلحية قطرية مريحة بالنسبة لها تجعلها ككل تتشكل نفسيا وفكريا وسياسيا بصور متذبذبة .. فهي تسلك الطريق لتطور الطبقات الفلاحية والعمالية الفقيرة ولكن الى المدى الذي يسمح لها باستخدامها في تلك القضية .. اي دون ان يؤدى ذلك الى قلقلة الوضع المريح الذي تتمتع به البورجوازية الصغيرة .. مما يدفعها للاقتراب من الجماهير الكادحة ـ من حيث شعاراتها واساليب تعبئتها ـ بالدرجة التي تكفي الى حشدها لحماية انظمتها من الاخطار الخارجية ومن محاولات القوى القديمة لاستعادة السلطة وليس بالدرجة التي تؤهل

هذه الجماهير ـ من حيث الوعي والتنظيم ـ لاستلام السلطة نفسها لمصلحتها .. وباختصار فان البرجوازية الصغيرة تتبنى عموما خطا شبه اشتراكي ، شبه شعبي ، شبه وحدوي .. ويتحول هذا الخط تدريجيا الى نمو راسمالية الدولة والانعزال الشعبي والاقليمية كلما ضعف تهديد الخطر الخارجي والداخلي لسلطتها مما يجعلها قابلة للسقوط في شبكة الاستعمار الحديث الذي يعتمد على الغزو الاقتصادي والثقافي والتخريب الداخلي اكثر من الهجوم والاحتلال العسكري وتكتيل القوى المعادية خارج الانظمة واجهزتها الشعبية ..]

ثم تنتقل وثيقة «اعادة تقييم الخط التقدمي العربي العام » الى تحديد ملامح الازمة التي تعيشها حركة الثورة العربية ، وذلك عبر توجيه الانتقادات المركزة الى تجربة ٢٣ يوليو ٥٢ والاتحاد الاشتراكي في مصر وسيطرة الفئات البرجوازية الصغيرة على جهاز الدولة البيروقراطي وتحويله للعمل من اجل مصالحها الانانية ، بالاضافة الى قيادتها للتنظيم السياسي الوحيد في الدولة « الاتحاد الاشتراكي » الامر الذي ادى الى افراغ الشعارات الاشتراكية من محتواها الاجتماعي وعزلها بالتالي عن الجماهير

الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية فيها .. ولخص التقرير انتقاداته لحزب البعث العربي الاشتراكي في سيطرة العقلية القطرية ــ عبر العسكريين والفئات البرجوازية الصغيرة ــ على الفروع القوية في القطر السوري وانقلابها على فكر الحزب وعقيدته ثم انتهائها الى الخروج من الحزب تماما بالانقلاب على قيادته القومية في شباط ٦٦ .. وتلي ذلك توجيه العديد من الانتقادات من نفس الطبيعة الى بقية تجارب الخط التقدمي العربي [الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، جبهة التحرير الجزائرية ، الحركة الوطنية والعمالية في اليمن الطبيعية] ..

ثم يتساءل التقرير : مالعمل للخروج من الازمة الحالية للثورة العربية : ويجيب التقرير على هذا التساؤل بالتركيز على اهمية وحدة الوعاء التنظيمي لاي حركة ثورية مع النظرية الثورية لها ، وعلى ان التلازم الجدلي بين الوحدة والاشتراكية هو المنطلق الاساسي في ايديولوجية الثورة العربية ..

ويمضي التقرير قائلا [**اذا حددنا الهدف النهائي للثورة العربية بانه محو كل انواع الاستغلال التي يعانيها الانسان العربي وتحرير طاقاته من قيود الضغط المادي والمعنوي فان تحقيق هذا الهدف ليس ممكنا الا في اطار الوحدة العربية ذات المحتوى**

الاشتراكي وذلك لأن التخلف في الوطن العربي مرتبط بالتجزئة القومية .. ان حقائق الماضي تثبت هـذه القاعدة .. فوحدة الكيان العربي على اساس وحدة التكوين الثقافي والتاريخي واللغوي للامة العربية كان اساس نهضتها التي قادت بها تطور البشريـة كلها .. كما ان حقائق الحاضر تثبت صحة نفس القاعدة ، اذ ان تحلل هذا الكيان بفعل عوامـل الضعف الذاتي ارتبط بوجود الاستعمار . وعندما انتقل هذا الوجود ليتخذ اشكاله الحديثة التـي تعتمد على الاستنزاف الاقتصادي خلق بالضرورة طبقات اجتماعية مستغلة تشكلت مصالحهـا واساليبها السياسية والفكرية بناء على اوضـاع التجزئة . وقـد رأينا كيف ان الطبقات الفقيرة وحدها هي التي تنسجم مصالحها مع الوحـدة العربية والاشتراكية في الوقت الذي تجد فيـه الاقطاعية والبرجوازية مصلحتها في دوام الكيانات الاقليمية ، كما أن الطبقات الانتقالية التي ولدتها ظروف المنطقة العربية في عصر الاستعمار الحديث والتي لعبت دورا مهما في تصفية الاسس الماديـة للطبقات القديمة ، تتحول تدريجيا للاندماج فـي السلطة القطرية كماتمارس اشـكالا جديدة مـن الاستغلال تحل محل الانواع المباشرة وتقوم على

احتكار جزء من الثروه العربية لاستهلاكها في شكل امتيازات فئوية مما يؤدي بها تلقائيا الى العجز عن احداث تنمية سريعة تستند الى مجموع الجهد العربي المادي والبشري والى عرقلة التوزيع العادل لثمرات هذه التنمية .

ان القطرية كاحدث نوع من انواع الثورة المضادة هي ارتباط مجموعة من المصالح يلبس ثوبا فكريا معينا ثم ينتهي الى بناء تنظيمه السياسي على اساس محلى بصرف النظر عن المظهر القومي الذي يتخذه في بعض الحالات .. ففي المراحل السابقة فصلت القوى القديمة عمليا ونظريا بين الوحدة والاشتراكية عندما رفضتهما معا ، بينما تعبر القطرية الحديثة عن طبيعتها باشكال جديدة اهمها افراغ الشعارات القومية من مضمونها اما بتحويلها الى مفاهيم سياسية تكتيكية او بالارتداد القطري على التجسيدات التنظيمية القائمة فعلا . وترتكز هذه الاشكال الحديثة على الترويج القضية الاجتماعية بعيدا عن القضية القومية ، مما يؤدى بها حتما الى الاستناد على الطبقات الانتقالية البورجوازية الصغيرة والوقوع في شباك الاستعمار الحديث . هذه هي الخطوط العامة لنظرية الثورة العربية وبالتالي وحدة الاداة التنظيمية التي تنبثق

منها . والتي يشكل العمال والفلاحون والمثقفون المنحازون مصيرا ومصلحة اليها ثقلها الاساسي]
واجاز المؤتمر المركزي الثاني للاشتراكيين العرب تحليلا سياسيا مركزا تناول الواقع الوطني بالتحليل في جوانب متعددة ، وحدد التحليل اهم مظاهر هذا الواقع في :ـ

اقتصاد متخلف

ان مظاهر تخلف بلادنا الاقتصادي والاجتماعي تتضح من الحقائق التالية

١ ـ ان متوسط الدخل الفردي لايتعدى ٣٠ جنيها في العام ، واقصى ماطمعت اليه الخطة العشرية التي وضعت عام ١٩٦١ هو ان يصل هذا المتوسط الى ٣٤ جنيها في عام ١٩٧١ .. واذا اخذنا في الاعتبار تفاوت مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين اجزاء القطر تتضح لنا الصورة الحقيقية للتخلف المزري الذي يعيشه شعبنا .

٢ ـ اما من ناحية مجموع الدخل القومي فان القطاع التقليدي مازال يساهم باكثر من ٥٠٪ منه ومازال اكثر من ٧٥٪ من السكان يعيشون داخل هذا القطاع ..

٣ ـ ان الصفة الاساسية للاقتصاد الوطني هي انه اقتصاد زراعي حيث تساهم الزراعة باكثر من ٦٤٪ من الدخل القومي، ويمثل القطن السلعة النقدية الرئسية حيث تقدر قيمة الصادر منه باكثر من ٦٥٪ من قيمة جملة الصادرات في العام وهذا يعني ان الاقتصاد الوطني يعتمد على سلعة واحدة خاضعة لتقلبات السوق العالمية التي تسيطر عليها الاحتكارات الاستعمارية وتعاني من انخفاض مستمر في انتاجية الفدان .. هذا بينما تساهم الصناعة في الدخل القومي باقل من ٣٪

٤ ـ ان اكثر من ٦٥٪ من ميزانية الدولة السنوية تعتمد على عائدات الجمارك ..

اقتصاد تابع

١ ـ تحتل التجارة الخارجية مركزا مرموقا في الاقتصاد الوطني حيث تشكل اكثر من ٣٠٪ من جملة الناتج الاهلي وهي تعتمد اساسا على تصدير المواد الزراعية التي يشكل القطن عمودها الفقري ، وعلى استيراد المواد الصناعية التي تشكل قيمة المواد الاستهلاكية اكثر من ٧٥٪ من جملتها .

٢ ـ تقوم الشركات الاجنبية «شل ، متشل كوتس ، قهواتي ، مركنتايل ، جلاتلي .. الخ » باكثر من ٣٠٪ من عمليات الاستيراد والتصدير . وتقوم البنوك الاجنبية « باركليز ، العثماني .. الخ » بالتمويل ، حيث تذهب اكثر من ٦٠٪ من عملياتها التجارية في العام لتمويل التجارة الخارجية ..

وهذا يعني ان السمة الاساسية لاقتصادنا انه يصدر المواد الخام كالقطن وغيره للدول الراسمالية المتقدمة ، ويستورد المواد الصناعية والاستهلاكية اساسا . وان الشركات والبنوك الاجنبية تسيطر على تجارته الخارجية وبذلك تستولى على جزء هام من الثروة الوطنية في شكل ارباح طائلة الامر الذي يؤثر على رصيدنا من النقد الاجنبي وعلى تقدمنا الاقتصادي ، وتملك القدرة على توجيهها والعمل على ابقاء اوضاع التجزئة والتخلف والتبعية الراهنة ..]

مرحلة

اعلان المنظمة الحزبية

تعتبر هذه المرحلة [مرحلة التخلي التدريجي عن صيغة الاشتراكيين العرب انطلاقا من مقررات المؤتمر المركزي الثاني للاشتراكيين العرب مرورا باعلان وجود المنظمة الحزبية وحتى اليوم] من اغنى الفترات بالدراسات ذات الطابــع الاقتصادي .. ذلــك ان التطور الطبيعي للتيار القومي الاشتراكي والذي تم عبر معالجات نظرية وسياسية اتخذت طابع النشاط الداخلي المكثف في منظمات الاشتراكيين العــرب والتحرك السياسي النشــط في المحيط الوطني في الوقت نفسه ، هذا التطور اقتضى مواجهة بذور التفكير والمعالجات الاقليمية والبورجوازية الصغيرة سواء على الصعيد التنظيمي الداخلي او على الصعيد السياسي الوطني والقومي .. لذلك كان لابد لهذا التطور ان يعكس نفسه بصورة اوضح في المعالجات النظرية والسياسية لمعطيات الواقع المحلي السياسي والاقتصــادي ولا يقف عند حدود تجاوز الخــط التقدمي العربي العام والازدواجية .

ما قبل انقلاب ٢٥ مايو « ايار » ٦٩

نجد مثالا واضحا لما تقدم في هذين النصين المأخوذين من بيانين جماهيريين .. ففي بيان صادر بتاريخ ٦٩/٤/٢٢ ، تحت عنوان [لنناضل من أجل دستور ديموقراطي يؤكد الهوية العربية لجماهير شعبنا » نقرأ مايلي [**ان الواقع الاقتصادي الذي تعيشه جماهير شعبنا هو واقع بائس ، فعملية الحصول على الضروريات في حياتنا من طعام وسكن وتعليم وعلاج تزداد صعوبة كل يوم — أن كل المحاولات التي يراد بها فتح ثغرة ليمر منها تقدمنا الاقتصادي لن تنجح ما لم نقضي على تحكم القوى المستفيدة من الواقع الفاسد ، مالم نؤمم ، مالم نبدل جذريا العلاقات الاقتصادية السائدة اليوم لتحل محلها علاقات اشتراكية وانسانية ، وبالتالي فان نضال الجماهير في هذه المرحلة مالم يستهدف انهاء تحكم الرجعية في المجتمع لن يستطيع تغيير الواقع الفاسد ولن يحسن مستويات المعيشة ولن تستطيع الجماهير الحصول الا على مكاسب جزئية سرعان ما يمتصها تزايد ارتفاع مستويات المعيشة واستمرار تبعية اقتصاد البلاد للامبريالية العالمية ونعود لنفس النقطة التي انطلق منها نضالنا ..**

لقد ناضلت جماهير شعبنا قبل وبعد ٥ يونيو من اجل الوحدة الاقتصادية والعسكرية العربية وتحت الضغط الجماهيري قدمت الحكومة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية للجمعية التأسيسية كما اعلنت من قبل حالة الحرب .. ان الوحدة الاقتصادية العربية هي هدف جماهير العمال والمزارعين وهي وسيلة هذه الجماهير الوحيدة لبناء قاعدة اقتصادية مادية للتقدم قائمة على التكامل الاقتصادي والتصنيع الثقيل وتكفل تحرير اقتصاد الأقطار العربية من التبعية وتدعم الصمود لانهاء العدوان الصهيوني المستمر ..]

وفي بيان آخر بمناسبة ذكرى اول مايو «ايار» ١٩٦٩ عيد الطبقة العاملة [**اذا كان الشرط الاول للتقدم هو اسقاط تحالف شبه الاقطاع والبرجوازية فان الشرط الثاني للتقدم والتحرر هو الوحدة العربية .. والوحدة العربية بذلك هي قضية العمال والمزارعين اصحاب المصلحة الاساسية في التقدم والتحرر ، وتحقيقها لا يمكن ان يتم الا بانتصار تحالف قوى الشعب العاملة .. ولذلك فاننا لا نستغرب عندما نرى اليوم كيف اطلقت القوى المتحكمة في مجتمعنا ابواقها واحتياطيها المفضوح في حملة مسعورة تمهيدا للتراجع عن اتفاقية**

الوحدة الاقتصادية العربية التي اجيزت تحت ضغط الوعي القومي المتعاظم منذ عدوان يونيو ..]

الوضع الاقتصادي والاجتماعي عشية انقلاب مايو «ايار» ٦٩

في ٦٩/٥/٢٧ ، وجهت السكرتارية المركزية للاشتراكيين العرب برقية الى مجلس قيادة انقلاب ٢٥ مايو ، واكدت السكرتارية المركزية في برقيتها على أن البرنامج الذي أعلنه نائب رئيس المجلس من المذياع صبيحة ٢٥ مايو «أيار» ٦٩ ، يعبر عن مصالح الجماهير الشعبية في قطرنا ، والتي ظلت تناضل طوال الفترة السابقة من اجل تنفيذ برنامج الثورة الوطنية التقدمية الذي جاء بيان مجلس قيادة الانقلاب متضمنا للكثير منه .. واكدت البرقية على اهمية تعميق التلاحم الديموقراطي بين الجيش والشعب من جهة وبين الفصائل الثورية من جهة اخرى ، [**وتعميق هذا التلاحم هو السبيل الوحيد لتجسيد ارادة التغيير واقعا موضوعيا وديموقراطيا معاشا ، وذلك بعزل الرجعية ، واطلاق طاقات الجماهير الكامنه ومبادرتها الثورية الاصيلة وتنظيمها في جبهة وطنية تقدمية، وتصفية الاساس الاقتصادي لشبه الاقطاع والبورجوازية المرتبطة بالاستعمار، وانهاء**

تحكم المؤسسات الدولية والشركات والبنوك الاجنبية التابعة للامبريالية العالمية على اقتصاد بلادنا .. ارساء لقواعد التحويل الاشتراكي واستشرافا لافاق الثورة القومية الاشتراكية ..]

وفي ٦٩/٥/٣٠ ، اصدرت السكرتارية المركزية للاشتراكيين العرب تعميما للجهاز الحزبي كافة محددة موقفها من انقلاب ٦٩/٥/٢٥ . ونسبة لعدم توفر نص التعميم بين ايدينا حاليا تقدم هنا تلخيصا لما ورد فيه ..

يلخص التعميم ماورد في التقرير السياسي للمؤتمر المركزي الثاني في ١٩٦٨ حول مرحلة مابعد اكتوبر « مرحلة الانجاز الوطني التقدمي » متطرقا الى الوضع الاجتماعي والسياسي للبلاد ومواقف الفئات الاجتماعية والاحزاب السياسية من برنامج المرحلة الذي يلخصه في : اطلاق طاقات الجماهير في التعبير والتنظيم الطوعي المستقل في احزاب ونقابات ومنظمات ديموقراطية ، وتنظيمها في جبهة وطنية تقدمية ، وعزل القوى الرجعية سياسيا واقتصاديا بتصفية الاساس المادي لشبه الاقطاع باجراء الاصلاح الزراعي الجذري في الريف ، وتصفية الاساس الاقتصادي للبرجوازية المرتبطة بالاستعمار

وبتأميم ومصادرة مصالحها الاقتصادية وانهاء تحكم المؤسسات الدولية والشركات والبنوك الاجنبية التابعة للامبريالية على اقتصاد القطر .. وحل قضية الجنوب بالحكم الذاتي الاقليمي ضمن وحدة القطر وتوجهه القومي ، والوقوف مع حركة الثورة العربية في ساحاتها المشتعلة في فلسطين وارتريا ودعم ومساندة حركة التحرر الوطني الافريقية والاسيوية والوقوف الى جانب حركة التحرر العالمية والمعسكر الاشتراكي في العالم .. ويشير التعميم الى انه بالرغم من ان معظم هذه الاهداف متضمنة في بيان الانقلاب الاول ، الا ان الطبيعة الطبقية للانقلاب وعدم وجود علاقة سابقة تربط منفذيه بالحركة الثورية في البلاد ، يضع هذا الانقلاب امام احتمالات ثلاث : **الاحتمال الاول** ان تنقض عليه القوى الرجعية في انقلاب مضاد فتقضي عليه في مهده ، **والاحتمال الثاني :** ان ينفذ جزءا من برنامجه ويتحول تدريجيا الى واحد من انظمة البرجوازية الصغيرة فينقلب على الحركة الشعبية التي تبني برنامجها في البداية ويتحول الى نظام قطري يضاف الى غيره من الانظمة القطرية القائمة التي كشفتها وعرتها هزيمة يونيو ، **والاحتمال الثالث** وهو اضعف الاحتمالات ان ينفذ

الانقلاب برنامجه المعلن كاملا وينحاز الى جانب الحركة الشعبية فينجز برنامج الثورة الوطنية التقدمية وبالتالي يضع البلاد ضمن افاق الثورة القومية الاشتراكية ، واوضح التعميم ان المحك الحقيقي امام الانقلاب هو الموقف من اطلاق طاقات الجماهير وحريتها في التنظيم والتعبير ووحدة قوى التقدم في جبهة وطنية تقدمية والموقف من تصفية الاساس السياسي والاقتصادي لشبه الاقطاع والبرجوازية بالتاميم والاصلاح الزراعي الجذري وانهاء ارتباط اقتصادنا الوطني بالسوق الراسمالية .. وأهاب التعميم بكافة مناضلي الاشتراكيين العرب بالاهتمام برصد التطورات القادمة للنظام الجديد ضمن افاق التحليل السابق ، مع التركيز في عملهم الجماهيري على رص صفوف الجماهير حول برنامج المرحلة ، والتأهب واليقظة لاسوأ الاحتمالات المتضمنة في هذا التعميم وذلك برفع درجة الانضباط التنظيمي والسياسي الى اعلا مستوى ..

وبناء على هذا التعميم ، اصدرت العديد من الدراسات التي تدور في معظمها حول قضايا مرحلة الانجاز الوطني التقدمي «الثورة الوطنية التقدمية» .. ففي دراسة بعنوان «مرحلة الانجاز الوطني التقدمي: الجبهة» نجد تحليلا مركزا للواقع الوطني عشية

انقلاب ٦٩/٥/٢٥ تناول الجانب الاقتصـــــادي والاجتماعي قائلا : ـ

[١ ـ ما زال واقع قطرنا الاقتصادي والاجتماعي يتميز بالتخلف المريع والتبعية للرأسماليـة العالمية ... فالاستعمار البريطاني الذي احتل هذا القطر في نهاية القرن الماضي ، بالقضاء على الثورة المهدية الوطنية ، استطاع أن يحـول الاقتصاد الوطني من اقتصاد تقليدي مكتفى ذاتيا لحدود بعيدة الى اقتصاد استعماري مرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية كمصدر لاحتياجاتها من المواد الخـام (المنتوجـات الزراعية) وكسوق لمنتوجاتها المصنعة (السلع الاستهلاكية) . وفي هذا الاتجاه كانت تصب كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التـي شهدتها بلادنا خلال فترة الاحتلال الاستعماري (السكك الحديدية ، الادارة الاهلية ،الزراعة القطنية ، المؤسسات التجارية الاجنبية ، بناء جهاز الدولة ، نمو الرأسمالية المحلية ... الخ) .

فعـن طريق هـذه التطـورات استطاع الاستعمار تحطيم الكيان التقليدي وتعطيل

قدرته على النمو والتطور خارج نفوذ السوق الرأسمالية العالمية .

ولهذا فان الاستقلال السياسي الذي انتزعه شعبنا بنضاله وكفاحه المجيد لم يكن الا خطوة كبيرة في الطريق الشاق والطويل الهادف للانعتاق من النفوذ الاستعماري بكافة صوره واشكاله . ولكن ضعف قيادات الحركة الوطنية التقليدية ، التي انجزت هدف الاستقلال ، وقصور امكانياتها الاقتصادية والسياسية جمد هذا الانتصار التاريخي في حدود الاستقلال السياسي الفارغ من أي مضمون اقتصادي واجتماعي تحرري او تقدمي يقضي على التخلف والنفوذ الاستعماري .

فالحركة الوطنية التقليدية كانت في مجملها تعبيرا عن نهوض وصعود حركة الطبقة الوسطى ، ابتداء من العشرينيات ، التي ازداد نفوذها وتأثيرها نتيجة اتساع النشاط التجاري الداخلي وانتشار التعليم وخدمات سلطة الاحتلال الخ ... ، وهذه الطبقة بكافة اقسامها ، والتي تربعت على كرسي الحكم طوال سنوات ما بعد الاستقلال وحتى عشية

٢٥ مايو ١٩٦٩ ، لم يكن بمقدورها ان تواصل معركة النضال ضد التخلف والنفوذ الاستعماري وبناء سودان جديد متقدم ومستقل عن الرأسمالية العالمية، وذلك لضعفها الذاتي وارتباطها المزدوج بهذه السوق وبالاوضاع التقليدية المتخلفة في نفس الوقت. فقد نشأت هذه الطبقة وبكافة اقسامها ، كنتيجة لارتباط بلادنا بالسوق الرأسمالية العالمية ، وليس نتيجة تطور موضوعي داخل تركيب المجتمع وطفيليتها كوسيط بين شعبها (السوق الوطني) والسوق الرأسمالي العالمي وفي نفس الوقت فان نموها وتطورها التاريخي لم يضعها في صراع مصيري مع اوضاع التخلف والقوى التقليدية : شبه الاقطاعية : السيطرة عليها ـ بل كانت علاقاتها مع هذه الاوضاع علاقات تزاوج وتعايش حميم . وذلك لطبيعة نشأتها في ظل ظروف السيطرة الاستعمارية ولطبيعة نشاطها الذي يتركز في مجالات التجارة والزراعة والمقاولات الخ ... ونتيجة لهذه الوضعية فقد تداخل تركيب هذه الطبقة مع القوى التقليدية شبه الاقطاعية والطائفية .. وانعكس ذلك

في تركيب قيادات الحركة الوطنية التقليدية وفي اجهزة الدولة والحكم المختلفة (البرلمان ، مجلس الوزراء ، الادارة الخ ..) وقيادات هذه طبيعتها ليس غريبا ان تتربع على كراسي الحكم سنوات طويلـة دون ان تقـوم بتغيير جذري في حياة الجماهير يقضي على اوضاع التخلف والتبعية للنفوذ الاستعماري العالمي.. اذ ان هذه القيادات نفسها جزء لا يتجزأ من قوى التخلف والتبعية ولكن عجلة التاريخ لا تتوقف ومن ثم فان تخلي هذه القيادات عن دورها التاريخي وتطور الصراع الاجتماعي والسياسي خلال سنوات ما بعد الاستقلال.. ولد القوى السياسية والاجتماعية القادرة بالفعل على مواصلة النضال واستكمال انجاز اهداف ما بعد الاستقلال .

٢ ـ ان الاقتصاد السوداني ما زال اقتصادا متخلفا ومرتبطا بدائرة النفوذ الاستعماري العالمي .. فهو ما زال يتكون من قطاعين متجاوريـن ومتناقضين في نفس الوقت .. هنالك القطاع التقليدي الـذي يشمل مناطق الاقتصـاد المعيشي (الزراعة التقليدية والرعي والصيد ... الخ) وهو قطاع كبير يساهم باكثـر

من ٥٠ ٪ من الدخل القومي ويشكل اكثر من ٧٥ ٪ من مجموع السكان ، كما انه يساهم بجزء كبير من صادرات القطر . وبحكم تكوينه الطبقي والعشائري واعتماده على وسائل الانتاج البدائية التقليدية المتخلفة فقد تميز هذا القطاع بالجمود وضعف معدل النمو السنوي . وخلال سنوات مابعد الاستقلال لم يجد هذا القطاع من الحكومات الرجعية سوى الاهمال التام وذلك برغم انه يزخر بالامكانيات البشرية والاقتصادية الضخمة والمعطلة اذ ان استثمارات القطاع العام كانت توجه في غالبيتها الى القطاع الحديث . ومن ثم ظل هذا القطاع بعيدا عن رياح التغيير والتطور .. يخضع بشكل مطلق لقوى التخلف والطائفية والقبلية (الادارة الاهلية) وتنتشر في داخله الامية ، والمرض والخرافة والدجل الخ .. وهناك قطاع اقتصادي آخر هو القطاع الحديث الذي يشمل مناطق الانتاج الحديث (الزراعي وغير الزراعي) وداخل هذا القطاع تحتل الزراعة مكانة كبيرة اذ انها تساهم بأكثر من ٣٨ ٪ من الدخل الناتج منه ويعمل فيها الجزء الاكبر من القوى العاملة (يعيش داخل

قطاع الزراعة بشقيه الحديث والتقليدي ٨٦٪ من مجموع السكان) ـ هذا بينما تلعب الصناعة دورا محدودا سواء كان ذلك من ناحية انتاجها او مجموع الايدي العاملة التي تستوعبها .. وضمن اطار هذا الوضع المتخلف كانت المؤسسات الاجنبية قبل مصادرتها وتاميمها في العام الماضي ـ تسيطر سيطرة كاملة على الاقتصاد الوطني وتمتلك من الامكانيات والقدرات ما مكنها من توجيه وقيادة التطور الاقتصادي في اتجاه تكريس واقع التخلف والتبعية للسوق الرأسمالية العالمية . اما الرأسمالية المحلية فهي ذات قدرات محدودة بحكم نشأتها وظروف تطورها . فالبرغم من أن فترة مابعد الاستقلال قد فتحت لها مجالات وفرصا واسعة للنمو والتقدم الا ان امكانياتها الاقتصادية وظروفها الموضوعية قد دفعت بهذا النمو والتطور في اتجاهين هما الاتجاه نحو المجالات غير المنتجة كالتجارة الخارجية والمقاولات والعقارات الخ .. وهذه بطبيعتها مجالات لا تحتاج الى استثمارات كبيرة وانها مضمونة الربح اذ ان العمليات التجارية (الداخل والخارج)

تساهم بحوالي ٢٠٪ من الدخل القومي ويبلغ حجم التجارة الخارجية وحدها ٣٨٪ من الانتاج الوطني اما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه نحو الارتباط براس المال الاجنبي وذلك في مختلف المجالات كالتجارة الخارجية والمقاولات والصناعات الخفيفة التي يشكل راس المال الاجنبي اكثر من ٧٥٪ من راسمالها العامل .

٣ ـ لقد لعبت السلطة المركزية دورا كبيرا في تحديد وجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي هذه ، فهي كسلطة تقف على راسها قيادات وعناصر من هذه الطبقة نفسها ، لم يكن امامها الا ان تسير في هذا الطريق . فقد ظلت السياسة المالية والاقتصادية طوال سنوات ما بعد الاستقلال تعتمد على تسخير جهاز الدولة لخدمة فئة محدودة من المواطنين على حساب اكثرية الشعب . فالضرائب غير المباشرة (الجمارك والسلع المستوردة) كانت هي المصدر الاساسي لميزانية الدولة (٧٠٪). ونشاطات الدولة المختلفة كانت مصدر اثراء هذا العدد الصغير . والسياسات الاقتصادية المختلفة كانت لخدمة هذه الفئة المحدودة

الخ .. واذا كانت فترة الحكم العسكري الرجعي تمثل العصر الذهبي لنمو وتطـور الطبقة الراسمالية المحلية نتيجة التسهيلات والخدمات الضخمة التي قدمتها لها الدولة فقد كانت هذه الفترة ايضا هي البوابة التي تسلل منها وتمكن نفوذ الاستعمار الجديد (الامريكي والالماني الغربي على وجه الخصوص) وذلك عن طريق القروض والمعونات المشروطة التي تحولت الان الى عبء على نمو وتطور الاقتصاد الوطني ، وعلى نفس الطريق سارت الحكومات الرجعية التي اعقبت ثورة اكتوبر ١٩٦٤ حيث تزايد نفوذ الاستعمار الجديد من خلال تدخلات البنك الدولي لتخريب الاقتصاد الوطني في اتجاه تفتيت القطاع العام (المؤسسات المستقلة ، مشروع الجزيرة والرهد ، والزراعة الالية الخ ..) وذلك لتقوية وتوسيع قاعدة الطبقة الراسمالية المحلية لتكون ركيزة للحكم ويبسط من خلالها نفوذه على البلاد .

٤ ـ ان هذه الصورة العامة للتطور وللتركيب الاجتماعي والاقتصادي في بلادنا تعكس لنا ضعف القاعدة التي يرتكز عليها الاقتصاد

الوطني . فهو يعتمد بشكل اساسي على الزراعة وبوجه خاص على محصول نقدي واحد وهو القطن (يشكل ٦٠٪ من صادرات القطر) .. وهذا ما جعله عرضه للهزات المختلفة والتذبذب في النمو بتدهور اسعار السوق العالمي الذي يتميز بتدهور اسعار المحاصيل الزراعية وتزايد اسعار المنتجات المصنعة . كما يعكس ايضا ارتباط القطاع الحديث من الاقتصاد الوطني بالسوق الراسمالية العالمية . فهو قطاع مرتبط بهذه السوق ويشكل مصدرا لاحتياجاتها للمواد الخام (السلع الزراعية) وسوقا لمنتوجاتها المصنعة الاستهلاكية . ولذلك فهو قطاع معزول عن احتياجات الاقتصاد الوطني ولا يملك الامكانيات الوافية لجذب القطاع التقليدي الى مواقع الانتاج والسوق الداخلي الحديث .

وضعف هذا التركيب الاقتصادي وارتباطه باحتياجات السوق الرأسمالي العالمي هو السبب الاساسي للازمات الاقتصادية المتكررة ولغلاء المعيشة وتدهور الانتاج الوطني

والاعتماد اكثر فاكثر على القروض والمعونات الاجنبية] .

الاصلاح الزراعي :

واستمرارا لنفس الدراسات حول قضايا مرحلة الانجاز الوطني التقدمي ، اصدر التيار القومي الاشتراكي دراسة عن الاصلاح الزراعي ، ولاهمية الدراسة نوردها هنا كاملة ..

ما هو الاصلاح الزراعي ؟

١ ـ ان الاصلاح الزراعي هو اجراء تغييرات اساسية في علاقات الانتاج في الريف وذلك بهدف زيادة الانتاج واعادة توزيع الدخل القومي على اسس اكثر عدالة وتقدما . هذا بجانب الاهداف السياسية والاجتماعية التي تاتي كجزء ونتيجة لتنفيذ هذا الاجراء . وبهذا المعنى فان الاصلاح الزراعي يشكل هدفا ديمقراطيا يجرد الريف من اوضاع التخلف والعلاقات شبه الاقطاعية والاقطاعية وينقله الى مرحلة تاريخية متقدمة .. وتاريخيا كان هذا الهدف جزءا من اهداف الثورة

البرجوازيـــة الديمقراطيـة في اوروبا حيث استطاعت البرجوازية هناك القضاء علـى التخلف والعلاقات التقليدية المعيقة للتطور والتقدم والوحدة القومية . وفي بلدان العالم الثالث ايضا تشكل هذه القضية جوهـر مرحلة الانجاز الوطني التقدمي والديمقراطي.

ولكن الطبقة البرجوازية في هذه البلدان ، ومنها قطرنا وبقية اقطار الوطن العـربي ، عجزت موضوعيا عن القيام باستكمال انجاز هذه المرحلة وعلى وجه الخصـوص تحقيق الاصلاح الزراعي الجذري الذي يقضي علـى التخلف وعلاقات الانتاج التقليدية في الريف.

وذلك يرجع اساسا الى اسباب موضوعية وذاتية تتعلق بظروف تطور الرأسمالية العالمية الى مرحلة الامبريالية الاحتكارية وبظروف نشأة وتكوين وتطور الرأسمالية المحلية داخل هذه البلدان نفسها .

فهذه الطبقة لم تنشا نتيجة تطور موضوعي داخل بلدانها وانما نتيجة وتلبية لاحتياجات السوق الرأسمالية العالمية التي حولت هذه البلدان الى مصدر لاحتياجاتها من المواد الخام

(السلع الزراعية والبترول .. الخ) وسوقا لمنتوجاتها المصنعة .

ولذلك ارتبط تطورها وتكوينها ونشاطها العملي والفكري بالرأسمالية العالمية .. هذه الرأسمالية التي تمارس دورا تخريبيا رجعيا في بلدان العالم الثالث ، فهي تعرقل وتمنع نمو وتطور هذه البلدان ، وتحتضن قوى الاقطاع والتخلف داخل هذه البلدان وذلك حماية لمصالحها ونفوذها الراهن .

وفي نفس الوقت فان الطبقة الرأسمالية في البلدان المتخلفة نشأت وترعرعت في احضان الاقطاع والاوضاع المتخلفة وعلاقاتهما التقليدية . فهي لم تولد نتيجة تطور موضوعي في قوى الانتاج داخل بلدانها وانما افرزتها السوق الرسمالية العالمية لتكون وسيطا بين هذه السوق وسوقها الوطني .

ولذلك كان طبيعيا ضعفها الاقتصادي وتركيز نشاطها في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والمقاولات والعقارات الخ .. وهي مجالات بطبعها لا تتناقض اطلاقا مع الاوضاع التقليدية شبه الاقطاعية والعشائرية ، بل

تتعايش وتتزاوج معها . وهذا ما يؤكده تطور الراسمالية الوطنية في قطرنا الــذي يعكس تداخل تركيب هذه الطبقة مع القوى التقليدية المتخلفة في الريف وبشكل يصعب فصله فهذه الطبقة واسس اصولها ومكوناتها الاجتماعية تكونت وتطورت في تعايش تام مع الاوضاع التقليدية ومن داخل هذه الاوضاع ، ولهذا السبب نفسه يمكننا ان نفهم لماذا خلتبرامج الاحزاب التقليدية من اي اشارة الى قضية الاصلاح الزراعي طوال سنوات عمرهـــــا التعيس ..

وبعد ثورة اكتوبر فقط تركزت هـــذه القضية تحت ضغط الاحداث وازدياد نفوذ الحركة الشعبية عموما وحركة المزارعين بوجه خاص . كما ان هذا السبب نفسه هو الذي يفسر لنا تركيب هذه الاحزاب شبه الاقطاعي الطائفي والراسمالي (التجار ، المقاولين .. والادارة الاهلية الخ) .. فلكل هذه الاسباب

وغيرها عجزت الراسمالية فيقطرنا وغيره من بلدان الوطن العربي وافريقيا والعالم الثالث، عن القيام بانجاز هدف الاصلاح الزراعي وغيره من اهداف مرحلة الانجاز الوطني التقدمي .
ولذلك كان طبيعيا ان تضطلع بهذه المسئولية القوى الاكثر تقدما وجذرية وهي قوى الشعب الكادح .. تحالف العمال والمزارعين والبرجوازية الصغيرة والجزء التقدمي من البرجوازية الوسطى كما حدث فيمصر والعراق وسوريا والجزائر واليمن الجنوبي وفي قطرنا بعد ٢٥ مايو .

٢ ـ ان هذه الظاهرة تستند الى التحليل الموضوعي لامكانيات وظروف البرجوازية الوسطى في قطرنا وبقية بلدان الوطن العربي والعالم الثالث والى خط التطور الذي سلكته هذه الطبقة . ولكنه لا يتعارض مع لجوء بعض قياداتها في ظروف خاصة الى اجراء اشكال معينة من الاصلاح الزراعي (ايران ـ المغرب السودان الخ ..) .

فهذه الظاهرة الحديثة نسبيا هي نتيجة ضغط الحركة الشعبية واتساع نفوذ الفكر التقدمي في اوساط كبيرة من شعوب البلدان المتخلفة ، ومحاولة من هذه القوى لامتصاص النقمة الشعبية وذلك بأحداث تغيرات طفيفة لاتؤثر على التركيب التقليدي المتخلف للمجتمع بهدف تخريب الحركة الثورية ولجم تطورها.

فقانون الاصلاح الزراعي الذي اعلنه الشريف الهندي عام ١٩٦٨ مثلا لا يغير شيئا من تركيب اقتصادنا الوطني المتخلف والخاضع لنفوذ الاحتكارات الاستعمارية العالمية وعلى علاقات الانتاج السائدة ، وانما يخدم اصحاب المشاريع الخاصة بتحويل تعويضاتهم الى مجالات اقتصادية اخرى اكثر استقرارا وربحا كالتجارة والمقاولات والصناعات الخفيفة الخ .. وهذا يحقق هدف الاستعمار الامريكي لخلق طبقة رأسمالية محلية تكون ركيزة للحكم في بلادنا .

لذا فان هذه المحاولات المحدودة والمحددة الاهداف لا تنقض حقيقة ضعف وقصور الطبقة الرأسمالية المحلية في قطرنا ، وغيره من

البلدان العربية عن القيام باستكمال انجاز الثورة الزراعية كما فعلت ذلك بحرارة البرجوازيات الاوربية في القرن التاسع عشر .

٢ ـ ان هذه الظروف الذاتية والموضوعية هي التي تجعل من مرحلة الانجاز الوطني الديمقراطي جزءا لا يتجزأ ومدخلا رئيسيا لمرحلة الثورة الاشتراكية في البلدان المتخلفة ..
اي انه يضع مهمات هذه المرحلة رأسا على عاتق قوى الثورة الاشتراكية . الطبقة العاملة وفقراء الريف والعمال الزراعيين المتحالفة مع البرجوازية الصغيرة والجزء المتقدم من الطبقة الوسطى .

وطريقة انجاز هدف الاصلاح الزراعي والافاق الثورية التي يستهدفها هي التي تحدد بصورة قاطعة اتجاه تطور الثورة الوطنية التقدمية ... اي هل تسير باتجاه الاشتراكية ولمصلحة العدد الاكبر من الشعب ام في اتجاه تجميدها في منتصف الطريق لمصلحة طبقة بورجوازية جديدة كما حدث في بعض البلدان ؟ .

أهمية الاصلاح الزراعي
في هــذه المرحلة

٤ ـ ان هذه القضية هي المسألة الرئيسية التــي تواجه قطرنا في هذه المرحلة ـ مرحلة الانجاز الوطني الديمقراطي التي وضع رجله علــى بوابتها بعد انجاز ٢٥ مايو . وهي قضيــة تحتل هذه المكانة الكبيرة والمهمــة لاسباب موضوعية متعددة اهما ما يلي :ـ

اولا : انها قضية الغالبية العظمى (٨٥٪) من ابناء شعبنا الذين مازالوا يعملون في الزراعة والرعي والصيد .. الخ ويعيشون تحت وطأة ظروف صعبة وعلاقات انتــاج متخلفة بدائية وتقليدية سواء كان ذلك في القطاع التقليدي او قطاع الانتـــاج الزراعي الحديث . وبدون تحرير هؤلاء وتجديد حياتهم يبقى كل حديث عــن الثورة الاشتراكية والتقدم لغو لا معنى لــه .

ثانيا : ان هذه القضية مواجهــة مباشرة مــع

كافة مشاكل الانتاج في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية .. وهذا القطاع هو اهم قطاع من قطاعات الاقتصـــاد الوطني . فهو الذي يساهم بالجـزء الاكبر من الدخل القومي وهو المصدر الوحيد لغذاء شعبنا ولصادرات القطر (القطن ، الصمغ السمسم الخ ..) والمصدر الوحيد للمواد الخام اللازمة لاي اتجاه جدى نحو التصنيع الخ .. ولهذا فان قضية الاصلاح الزراعـي ترتبط مباشرة بحياة الشعب اليومية وبتطلعاته لبناء حياة عصرية ومتقدمة .

ثالثا : ان هذه القضية ترتبط ايضا بقضية زيادة الانتاج القومي وتطوير الاقتصاد الوطني في اتجاه الاستقلال عـن الســـوق الراسمالية العالمية .. وذلك لان علاقات الانتاج شبه الاقطاعية والقبلية السائدة في الريف تعرقل التطور والتقــدم . وتغييرها على اسس اكثر عدالة يزيد من انتاجية الزراعة والارض ويحـول امكانيات البرجوازية الريفية الى قطاعات

اقتصادية اخرى (الصناعة ، التجارة الخ ..) ويزيد من القوة الشرائيــة لدى المزارعين ويمكنهم من زيادة حجم مشترياتهم من السلع المصنعة ، وهذا ما يفتح المجال لنمو وتطور القطــاع الصناعي الوطني .

رابعا : ان الاصلاح الزراعي ايضا يقضي عــى العطالة المقنعة في الريف (الموسميــة والناتجة من قلة فرص العمل) وذلــك بالاستفادة بالقوى العاملــة استفــادة كاملة وادخال اساليب الانتاج الحديث (الالات ، الاسمدة الخ) ، وبالتالــي يتوفــر عــدد ضخــم مــن الايدي العاملة الفائضة عــن حاجــة الــريف لتحويلها الى قطاع الصناعة الوطنية .

خامسا : انه ايضا يقضي على علاقات الانتاج شبه الاقطاعية والقبلية المتخلفة . ولهذا فهو لا يستهدف مناطق الانتاج الحديث فقط. وانما ايضا جذب القطاع التقليــدي (الرعي والصيد والزراعة التقليدية.. الخ ..) الى القطاع الحديث . اذ ان

الشروط السائدة في هذا القطاع تشل طاقات جزء كبير من شعبنا (٧٥٪) وتعطل قدراته للمساهمة في بناء سودان جديد عصري متقدم .

سادسا : ان الاصلاح الزراعي هو ايضا يشكل خطوة كبيرة نحو تحقيق الاندماج الوطني بين اجزاء القطر المختلفة ، ونحو دخول حركة الوحدة بين اجزاء الوطن العربي .

فالقوى التقليدية شبه الاقطاعية والقبلية والعشائرية تعرقل السير نحو الاندماج الوطني وتعادى اتجاه الوحدة القومية العربية ، وذلك لانها هي اساس تجزئة القطر داخليا الى ممالك مستقلة ، وهي اساس عزل شعبنا عن حركة التوحيد القومي العربي . والقضاء على هذه القوى هو الشرط الاساسي لتحقيق الاندماج الوطني والاتجاه بحزم وثقة نحو الوحدة العربية المعادية للاستعمار والصهيونية .

سابعا : ان الاصلاح الزراعي هو القضية الوحيدة

التي تزج بقطاعات واسعة من شعبنا (٨٥٪) في دائرة العمل السياسي الوطني التقدمي . فجماهير شعبنا من العمال الزراعيين والمزارعين ، الذين يشكلون اغلبية الشعب ما زالوا بعيدين عن التأثير الجدى في الحركة الجماهيرية وتوجيه سير الاحداث في بلادنا .

والاصلاح الزراعي يفجر هذه الطاقات الهائلة والمعطلة كلها في مجرى الثورة الوطنية والتقدمية ..

لكل هذه الاسباب وغيرها فاننا نقول ان قضية الاصلاح الزراعي هي اساس المرحلة الراهنة التي دخلتها بلادنا بعد ٢٥ مايو المجيدة . وانجاز هذا الهدف بصورة تامة هو الذي يحدد قدرة السلطة التقدمية والحركة الثورية على تحقيق وانجاز اهداف هذه المرحلة وقدرتها على الاستمرار بها الى مرحلة الثورة الاشتراكية القومية التي تعنى التنمية والاستقلال الاقتصادي عن الرأسمالية العالمية .

طريقان : بورجوازي واشتراكي

٥ ـ لقد تم تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي في عدد من البلدان العربية والافريقية .. (مصر وسوريا والعراق والجزائر وتونس والمغرب الخ ..) وقد اختلف مضمونه الاجتماعي باختلاف هذه البلدان وتفاوت ظروفها الاجتماعية وفوق ذلك باختلاف طبيعة السلطة السياسية التي نفذته .

والانظمة الرجعية كانت تهدف الى حل ازمتها الداخلية (المغرب ، ايران ، تونس) وذلك ضمن اطار تركيب النظام التقليدي .

اما الانظمة الوطنية التقدمية فكانت تهدف الى ضرب الاقطاع كقوى سياسية واقتصادية ولتوسع امكانيات النمو والتقدم الاقتصادي في بلدانها (مصر ، سوريا ، العراق الخ ..) وبغض النظر عن كل هذه الفروقات يمكننا أن نقول ان هناك نوعين من الاصلاح الزراعي ـ اتجاه بورجوازي ـ واتجاه اشتراكي . فكل اجراءات الاصلاح الزراعي التي قامت بها السلطات الوطنية في الوطن العربي وبقية

بلدان العالم الثالث لا تخرج عن هذين النوعين .

الاصلاح البورجوازي

٦ - يقوم الاصلاح الزراعي البورجوازي (والبرجوازي الصغير) على اساس احترام الملكية الفردية الخاصة للارض . لذلك فهو يقوم بتحديد حد اعلى للملكية والاستيلاء على الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار المزارعين وربما يتم ذلك بتعويض الملاك وتقسيط سعر الارض على المستفيدين من التوزيع .. وعادة ما يصاحب توزيع الارض تشجيع الجمعيات التعاونية (الانتاجية والتسويقية) وتكثيف نشاط البنك الزراعي واجهزة الارشاد الزراعي الخ ..

هذا النوع من قوانين الاصلاح الزراعي هو السائد في معظم الانظمة الوطنية التقدمية في بلدان الوطن العربي (مصر ، سوريا الخ) والعالم الثالث . وهو يحقق هدف ضرب الاقطاع كقوة سياسية واقتصادية وتوسيع

امكانيات النمو الاقتصادي ولكنه لا يلغي الاقطاع كعلاقات انتاج متخلفة .

فتحديد الملكية وتوسيع قاعدتها لا يلغي هذه العلاقات اطلاقا بل يحافظ عليها . والتغيير الاجتماعي الوحيد الذي يحدثه هذا الاصلاح الزراعي هو زيادة عدد الملاك المتوسطين والصغار وضرب شريحة صغيرة من كبار الملاك (الذين تزيد ملكياتهم عن الحد الاعلى المسموح به) .

وهذا يعني انه يتجاهل مشكلة العمال الزراعيين الذين يشكلون اغلبية سكان الريف (٧٥٪) من السكان .

وعلى هذا الاساس فانه لايغير من تركيب اوضاع التخلف في الريف الخاضعة للنفوذ الاقطاعي ولنفوذ المولين من اغنياء التجار . وهو ايضا قانون قاصر لانه لا يشمل كل مناطق الريف وانما فقط المناطق التي تزيد فيها الملكيات على الحد الاعلى المسموح به .

٧ ـ ان التغيير الذي يحدثه هذا القانون في الريف هو تغيير محدود لانه يسير بطريقة بطيئة

نسبة للمشاكل القانونية المعقدة التي يعرف الملاك كيف يتهربون منها .

كما انه ايضا لا يحل مشكلة زيادة الانتاج الزراعي لان سيادة العلاقات التقليدية الاقطاعية تعرقل ذلك . كما ان تفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة الى ملكيات صغيرة غير اقتصادية (خمسة افدنة مثلا) يضعف انتاجية الارض ويعرقل امكانية الاستفادة من اقتصاديات الابعاد الكبيرة .

هذا بالاضافة الى ان هؤلاء المزارعين الصغار لا يملكون القدرة على شراء الاسمدة والالات اللازمة لزيادة انتاجية الارض وهذا يعني تكريس خضوعهم الى اغنياء الريف والاستدانه منهم بفوائد مضاعفة (طريقة الشيل في الجزيرة مثلا) .

وبشكل عام فان الاثار الاقتصادية والسياسية لهذا النوع من الاصلاح الزراعي تتميز بضعفها ومحدوديتها بل قد تكون اثار سلبية مضره بالتطور الاقتصادي العام . وذلك لان ابقاء الحجم الاكبر من القطاع الزراعي تحت قبضة الافراد يعقد امكانية

التخطيط وربط القطاع الزراعي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى .

الاصلاح الزراعي الجذري : أو الثورة الزراعية :ـ

٨ ـ اما الاصلاح الزراعي الجذري فهو يقوم على اساس الغاء علاقات الانتاج شبه الاقطاعية المتخلفة وبناء القطاع الزراعي على اساس المزارع الجماعية والتعاونية ومزارع الدولة.. اي توسيع دور القطاع العام في مجال الزراعة ويعتمد هذا النوع من الاصلاحات الزراعية على تأميم الارض والحفاظ على الملكية الخاصة في المجالات التي تقتضي طبيعتها ذلك (الخضروات مثلا) وهي مجالات ضيقة لا تؤثر كثيرا على الاوضاع الاخرى . ومن جهة اخرى يشكل هذا الاصلاح الزراعي جزءا من خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تشمل الاوضاع الاقتصادية بكاملها . وهذا ما يجعل من هدف القضاء على تخلف الريف هدفا ممكن التحقيق وذلك نسبة للدور القيادي الذي يلعبه القطاع العام في مجال الزراعة ..

لا شك ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل بلد هي التي تحدد طريقة واشكال تطور الثورة الزراعية وسرعة تقدمها الا ان ذلك لا ينفي وجود الاسس والقواعد التي تحكم هذا التغيير .

٩ ـ ان الاصلاح الزراعي الجذري يختلف عن الاصلاح الزراعي التقليدي والبرجوازي : بانه اولا يتم لمصلحة فقراء الريف والعمال الزراعيين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان ، وليس لمصلحة متوسطي واغنياء المزارعين . وذلك عن طريق تاميم الارض والغاء علاقات الانتاج الاقطاعية واعتماد الزراعة الجماعية والتعاونية . ثانيا : انه يؤدي الى تغيير حقيقي في علاقات الانتاج باتجاه اشتراكي ديمقراطي . وهذا التغيير لا يتم دفعة واحدة وانما على اساس خطة مدروسة حسب الظروف والامكانيات المتاحة لذلك . ثالثا ـ ان تدخل الدولة والقطاع العام والتعاوني يسرع بعملية التنمية والقضاء على التخلف وايضا يسرع بمكننة الزراعة وزيادة الانتاج . رابعا ـ انه يتم بمساهمة

ومشاركة المزارعين انفسهم المنظمين في منظماتهم واتحاداتهم الديمقراطية . وليس عن طريق الفنيين والبيروقراطيين .

١٠- لقد تم هذا النوع من الاصلاحات الزراعية في البلدان الاشتراكية .. الصين ، الاتحاد السوفيتي ، كوبا الخ .. وبصورة جزئية في بعض البلدان العربية كالعراق والجزائر ومصر .. وشرط نجاح هذا الاتجاه هو وجود الحزب الثوري الذي يؤهل المزارعين لهذه المهمة من خلال تعبئتهم وتنظيمهم ، هذا بجانب الامكانيات الاقتصادية اللازمة . وبالطبع فان السير في هذا الاتجاه ليس بالعملية السهلة وانما هو عملية معقدة تتطلب بذل الجهد والعمل الصبور واقناع المزارعين انفسهم بضرورته وفائدته . ولهذا فهو يتم على مراحل وفترات متعددة تحددها السياسة العامة للسلطة الثورية في كل بلد . ولذلك فان المهم هو قدرة القطاع الاشتراكي في المجال الزراعي على النمو والتطور وعلى اساس خطة مدروسة ومرتبطة بالامكانيات المتوفرة .

١١- ان كون مرحلة الانجاز الوطني الديمقراطي في بلدان الوطن العربي والعالم الثالث هي مرحلة انتقالية الى مرحلة الثورة الاشتراكية تعني استمرار الصراع السياسي والاجتماعي بين كافة القوى صاحبة المصلحة في انجاز اهدافها .

ولهذا فان الصراع حول كيفية وآفاق الاصلاح الزراعي هو جزء من الصراع العام بين القوى الوسطية (البرجوازية الوسطى والصغيرة) التي تحاول حسم هذا الصراع لمصلحتها وذلك بتجميد الثورة في منتصف الطريق ، وبين القوى الثورية الحقيقية (الطبقة العاملة وفقراء الريف والعمال الزراعيين) . وبالتالي فان ميدان الاصلاح الزراعي هو من الميادين المهمة لمواجهة هذه القوى بصورة تضمن استمرار الثورة وبقاء هذه القوى ضمن قوى المرحلة الثورية الراهنة .

وذلك لان حسم هذه القضية هو الذي يحدد اتجاه تطور الثورة بأكملها .

ملاحظـــات حول الوضـــع في قطرنا :ـ

١٢ ـ يتميز الاقتصاد السوداني بضعف قاعدته . فهو يعتمد على الزراعة بشكل اساسي اذ انها تساهم بما يعادل ٣٨٪ من الدخل القومـي في قطاع الانتاج الحديث . هــذا بالاضــافة الى ان القطاع التقليدي (الزراعة التقليدية ، الرعي ، الصيد الخ ..) مازال له وزنه الكبير في الاقتصاد الوطني (يساهم في تكوين الدخل القومي بحوالي ٥٠٪ منه) . ويعيش داخل هذا القطاع (بشقيه التقليدي والحديث ٨٥٪ من السكان) .

* ان الصورة العامة للدور الكبير الـذي يقوم به القطاع الزراعي تعكس مدى التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه قطرنا، اذ ان الصناعة تلعب دورا صغيرا جدا وهي في اغلبها صناعات تقليدية او صناعات استهلاكية خفيفة بديله لبعض السلع المستوردة .

* ان الوجود الاستعماري الذي احتـل قطرنا في بداية هــذا القرن حول اقتصــادنا الوطني من اقتصاد تقليدي ومكتفي ذاتيــا

لحدود بعيدة ، حوله الى اقتصاد تابع لا يتجزأ في نشاطه وحركته عن الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية ، وظيفته الوحيدة انه يشكل مصدرا لاحتياجات هذه السوق للمواد الخام وسوقا لمنتوجاته المصنعة . والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده قطرنا خلال كل السنوات السابقة يكرس هذا الواقع بشكل واضح ومحدد فالزراعة هي المصدر الوحيد لصادرات القطر (القطن والصمغ والفول والسمسم الخ) ويشكل القطن ٦٠٪ من جملتها .

* ان الارض الصالحة للزراعة في السودان تقارب المائة مليون فدان ويزرع منها حاليا حوالي تسعة ملايين فقط ومعظم هذه المساحة تعتمد في زراعتها على المطر والوسائل التقليدية في الري . اما المساحة التي تروى بالري الصناعي فهي جزء بسيط اغلبها في مشروع الجزيرة ... ومن هنا فان مشروع الجزيرة هو العمود الفقري للاقتصاد الوطني

* من هذه الصورة العامة لواقع الاقتصاد الوطني فان قضية الاصلاح الزراعي في قطرنا هي قضية اكثر من اربعة اخماس شعبنا ،

ومن جهة اخرى فأن المكانة الكبيرة التي تحتلها الزراعة في الاقتصاد الوطني تجعل منهـــا المصدر الوحيد للفائض الاقتصادي وللنقـد الاجنبي اللازم للتنمية والتقدم .. من هنـا كان الاصلاح الزراعي هو القضية الاساسية التي تواجه هذه المرحلة .

١٢ـ ان الاصلاح الزراعي في بلادنا هـو في الاساس يعني اولا تنويع وتوسيع قاعدة الاقتصـاد الوطني وذلـك بالاتجـاه نحـو تمكينه مـن عدم الاعتماد على محصول نقدي واحـد يعرض الاقتصاد الوطني برمته لهزات عنيفة نتيجة تقلبات السوق العالمي . ثانيا ـ تدعيم المشاريع الزراعية الحالية وذلك بتطويرها وحل مشاكلها المتعددة في اتجاه زيادة الانتاج وتخفيض تكاليفها وتغيير علاقات الانتاج فيها لصالح المزارعين . ثالثا ـ جذب القطـاع التقليدي الى القطاع الحديث عـن طـريق تركيز جزء كبير من استثمارات الحكومة فيه وبالذات في مجـال الثروة الحيوانيـة التـي لم تحظ بأي اهتمام طوال تعاقب الحكومات الرجعية السابقة ووضع سياسة واضحـة

لتوطين العرب الرحل وتصفية الادارة الاهلية والعلاقات التقليدية في الـريف . رابعا ـ الاهتمام بانشاء الصناعات الخاصة بالمنتوجات الزراعية (النسيج ـ الخيش ـ الاسمدة الفواكه الخ ..) كاساس لتصنيع البلاد . ـ خامسا ـ وضع الاساس الصلب لاشاعة اسلوب الزراعـة الجماعية والتعاونية ومزارع الدولة في قطرنا .

* ان هناك ظروفا كثيرة تجعل ذلك امرا ممكنا . فالاوضاع العامة في الريف السوداني لاتسمح باجراء اصلاح زراعي تقليدي يقوم على اساس توزيع الارض الى ملكيات صغيرة . اذ ان الارض في معظمها ملك للدولة وهـذا يعني ان القوى الاقطاعية وشبه الاقطاعيـة ضعيفة اقتصاديا لانها تفتقر ملكية الارض اذ انها تعتمد فقط على التخلف والواقـع الطائفي والقبلي السائد في الريف .

كما ان نجاح تجربة دخول القطاع العـام في الاستثمار الزراعي (مشروع الجزيرة مثلا) ووجود حركة مزارعين واسعة ونشطه لحدود كبيرة يجعل من السير في اتجاه اصلاح زراعي

جذري امرا واقعيا وممكنا وباقل قدر من الصعوبات والتضحيات .

* كذلك ايضا فان اتساع الرقعة الصالحة للزراعة وقلة السكان فيها وضعف طاقة الرأسمالية الوطنية يفرض بالضرورة تدخل الدولة في مجال الاستثمار الزراعي واعتماد اساليب الزراعة الجماعية والتعاونية

١٤- ان هذه الخطوط العامة لخط التطور الزراعي في بلادنا يمكن تفصيلها وتحويلها الى برنامج اصلاح زراعي جذري لعموم القطر من خلال دراسة واقع المناطق المتخلفة دراسة موضوعية مفصلة . اذ ان لكل منطقة من مناطق القطر مشاكلها وقضاياها المختلفة . فمنطقة الجزيرة مثلا حيث يقوم اكبر مشروع زراعي تختلف مشاكلها وقضاياها عن مشاكل وقضايا المديرية الشمالية او مناطق الغرب التي يعاني من ندرة المياه ومن مشاكل عدم الاستقرار بحثا عن الماء وغذاء الماشية الخ ..

وهذا الاختلاف ناتج اساسا من اختلاف

مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بين هذه المناطق .

واجراءات الاستيلاء على المشاريع الزراعية التي اعلنتها سلطة مايو في منطقة النيل الابيض في العام الماضي تشكل خطورة كبيرة في اتجاه تغيير وتجديد حياة الريف .

وفي فرصة اخرى نواصل الحديث عن اهم القضايا التي يطرحها شعار الاصلاح الزراعي الجذري في قطرنا وعلاقتها بقضايا المرحلة الثورية الراهنة] .

الاوضاع الاقتصادية قبل يوليو

وعند اتضاح الهوية الرجعية المعادية لاماني شعبنا لنظام نميري ، وبعد انتفاضة ١٩ يوليو (تموز) ٧١ المجيدة ، اصدر التيار القومي الاشتراكي في قطرنا في ١٩٧١ تحليلا نشر في جامعة الخرطوم علنا تناول فيه انتفاضة يوليو (تموز) ٧١ بالتقييم ، محددا مهام المرحلة الجديدة .. وضمن الحديث عن الظروف السياسية والاقتصادية في البلاد قبل الانتفاضة ، تحدث التحليل عن الجانب الاقتصادي تحت عنوان « سياسة اقتصادية

تقليدية » قائلا [لقد ورثت سلطة ٢٥ مايو وضعا اقتصاديا خربا اتسم بالتخلف وسيطرة الشركات الاجنبيةالمتحالفة مع الراسمالية المحلية الطفيلية ، اقتصاد خرب يعتمد على سلعة زراعية واحدة وهي القطن حيث يشكل ٦٠٪ من الصادرات ويعاني نتيجة لذلك تدهورا في الانتاج الوطني وعجزا دائما في ميزان المدفوعات وفائضا اقتصاديا ضعيفا تمتص معظمه الشركات الاجنبية والطبقات الطفيلية وجهاز الدولة المتضخم ، ولقد تفاقمت الازمة الاقتصادية قبيل ٢٥ مايو حيث عجزت القوى التقليدية الحاكمة باطرافها المختلفة عن ايجاد مخرج ايجابي منها .. لقد طرحت البيانات الاولى لحركة ٢٥ مايو هذه القضية بشكل صحيح مشيرة الى العقبات الاساسية في طريق انطلاق الاقتصاد الوطني (سيطرة الشركات الاجنبية والراسمالية التجارية - جهاز الدولة الباهظ التكاليف وذو الطبيعة البيروقراطية المحافظة وعلاقات الانتاج شبه الاقطاعية وسيطرة القوى التقليدية على الريف ..] وفي هذا الميدان الذي يشكل ميدانا رئيسيا لتحرك السلطة في صراعها التاريخي مع الاستعمار وعملاؤه المحليين.. كانت المواجهة العملية من قبل السلطة تتميز بفقدان الاتجاه والخوف والتردد .. فالسياسة المالية

التي اعلنها وزير الخزانة عام ٦٩ـ٧٠ كانت امتدادا لسياسة الشريف الهندي « وزير خزانة الحكم الرجعي السابق) اذ انها اعتمدت على فرض المزيد من الضرائب المباشرة (الدخل الشخصي و الطوارىء) وغير المباشرة التي فرضت على كثير من السلع الاستهلاكية .. وكان ذلك يعني عمليا ان تظل الجماهير الكادحة تحمل عبء مشروعات التنمية الفاشلة وتكاليف جهاز الدولة والخدمات ، وان يزداد ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة دون ان يرتبط ذلك بخطة محددة لحل الازمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة .. وفي الوقت نفسه حرمت منظمات العاملين من حق الاضراب والمطالبة بالحقوق النقابية والمشاركة في وضع السياسات الاقتصادية العامة ، ونتيجة لفشل هذه السياسة وضغط الازمة الاقتصادية والمالية تصاعد نشاط حركة الثورة المضادة (حركة ابا) وازدياد عمليات التهريب التي مارستها الرأسمالية الاجنبية والمحلية بالاضافة الى الضغط السياسي الذي مارسته الحركة الجماهيرية لانتهاج سياسة مالية تقدمية ..

انطلاقا من كل هذه الاسباب لجأت سلطة مايو لاعلان تأميمات واسعة شملت البنوك وقطاع

التجارة الخارجية والصناعات .. وكان ذلك خطوة ايجابية انتظرتها الحركة الجماهيرية طويلا وقابلتها بارتياح تام .. ولكن هذه الخطوة الايجابية فقدت كل مضامينها التي يفترض ان تحملها واضاعتها بعض الظروف السلبية نذكر منها ما يلي :-

١ ـ ان سياسة التاميمات ارتبطت بسياسة تجميد الصراع الطبقي وذلك من خلال تحريم حق الاضراب وخنق الحركة النقابية وشل الحركة الثورية .. ففي بلد متخلف شبه مستعمر كالسودان من المستحيل ان يتم بناء اقتصاد وطني متقدم ومستقل بمعزل عن تشديد الصراع والنضال الجماهيري ضد الاستعمار ، وتعميق الصراع الاجتماعي ضد الطبقات المستغلة البرجوازية وشبه الاقطاعية وهكذا بدلا من ان تؤدى هذه الخطوة التقدمية الى تنشيط الحركة الجماهيرية في صراعها القومي والاجتماعي ضد اعدائها ادت عمليا الى شلها وتقوية نفوذ اجهزة الدولة ..

٢ ـ اوكلت ادارة المؤسسات المؤممة والمصادرة لعناصر غير كفوءة فنيا وغير ملتزمة بالفكر

الاشتراكي الامر الذي ادى الى زيادة التكاليف وسوء الادارة والتنظيم ..

٣ ـ لقد امتدت عمليات التاميم والمصادرة الى مجالات نشاط وممتلكات الرأسمالية الوطنية الوسطى والصغيرة مما عكس اثره في احجام القطاع الخاص وتردده عن المساهمة في التنمية الاقتصادية العامة ..

ان مواجهة قضايا التطور الاقتصادي بدون خطة واتجاه واضحين يؤدي الى تعقيد هذه القضايا اكثر فاكثر .. ومن هنا كان خضوع السلطة لضغوط الرأسمالية الوطنية في الداخل والرأسمال الكويتي والليبي من الخارج والذي عبر عن نفسه باجراءات ١٦ نوفمبر و ١٢ فبراير بامل ايجاد مخرج من الازمة المالية والاقتصادية .. وامتد هذا الاتجاه التراجعي تجاه مغازلة المانيا الغربية وبريطانيا وامريكا .. وبجانب ذلك فقد واجهت السلطة مشكلة جهاز الدولة الباهظ التكاليف والضعيف الانتاجية مواجهة عرجاء .. فهذا الجهاز الذي بناه الاستعمار واحتضنته القوى التقليدية يشكل عقبه اساسية لتطور بلادنا وذلك لانـه :

اولا : يمتص جزءا كبيرا من فائضهـــــا الاقتصادي (٢٠٪ من الناتج القومي)

ثانيا : لضعف انتاجيتـه وقلــة عائــده الاقتصادي ..

ثالثا : لعقليته البيروقراطية المحافظة المرتبطة بالاوضاع والقوى التقليدية المسيطرة على المجتمع والضعيفة التأثير في عملية التغيير الاجتماعـي ..

ومن هنا فان تحويل هذا الجهاز من عقبـة اساسية الى اداة ايجابية في ايدي قـوى الثـورة فان ذلك يتطلب صياغته وتغييره تغييرا جذريـا شاملا . وعندما قلنا بان سلطة مايو قد واجهت مشكلة جهاز الدولة مواجهة عرجاء فاننا نقصد ما يأتي :ـ

أ ـ ان شعار التطهير الذي ظلت جماهير شعبنا ترفعه منذ ثورة اكتوبر تحول الى عملية ترقيع باهته في احسن الاحوال لا اثر لها في تغيير طبيعة جهاز الدولة .

ب ـ ان الاتجاه لتثبيت النظام ادى عمليا الـى تضخيم جهاز الدولة [الاجهزة القمعيـة ـ الامن القومي ـ الاستخبارات العسـكرية

والمباحث واجهزة الخدمة المدنية على السواء ..] واغراق هذا الجهاز بالامتيازات الضخمة الامر الذي زاد من تكاليفه وصرفه البذخي .

ج ـ في ظروف انعدام الديمقراطية وتجميد الصراع الطبقي فان عملية تطهير جهاز الدولة تسير في صالح قوى الردة ..

في بلد متخلف كالسودان ، وفي عصر الامبريالية يشكل الاصلاح الزراعي الجذري في الريف المدخل الاساسي لبناء اقتصاد وطني متقدم ومستقل عن السوق الرأسمالية العالمية .. ان الاصلاح الزراعي الجذري يمثل جوهر مرحلة الثورة الوطنية التقدمية ، وترتبط قضية الانتقال للاشتراكية باستكمال انجازه .. وفي بلادنا فان الاصلاح الزراعي يعني تغيير حياة الريف تغييرا شاملا ، يستوعب هذا التغيير اساليب وعلاقات الانتاج واشكال الحياة الاجتماعية وبالتحديد الدقيق يعني الاصلاح الزراعي الاتي : ـ

١ ـ الاستيلاء على المشاريع الزراعية الخاصة وتحويلها الى جمعيات تعاونية او مزارع

جماعية تدار بواسطة المزارعين ، والعمل على تطوير علاقات الانتاج داخلها وفي المشاريع الزراعية الحكومية باتجاه اشتراكي يؤمن مصالح العاملين بها ..

٢ ـ جذب نشاط القطاع التقليدي الى مجال نشاط القطاع الحديث ويتم ذلك بواسطة توجيه الاستثمارات الحكومية نحو القطاع الصناعي وتصفية العلاقات والاوضاع التقليدية شبه الاقطاعية والقبلية التي تعطل قدرات الريف وتهدر امكانياته ..

٣ ـ انتهاج سياسة زراعية تهدف الى توسيع السلع الانتاجية الزراعية والى ربط الزراعة بالصناعة بحيث تكمل احداهما الاخرى ..

٤ ـ تنمية حركة المزارعين وتنشيطها واطلاق طاقاتها الخلاقة لتلعب دورها الايجابي في تحقيق هذا الهدف ..

تلك هي الخطوط العامة للاصلاح الزراعي الجذري في بلادنا فكيف واجهته سلطة ٢٥ مايو ؟ لقد خطت السلطة خطوات ايجابية باتجاه فهم وحل هذه القضية فاعلنت قرارها بتصفية الادارة

الاهلية واستولت على المشاريع الزراعية الكبيرة في النيلين الابيض والازرق وضمتها لهيئة الاصلاح الزراعي واعلنت الحرب على العطش في الغرب وقامت بحمله واسعة محليا وعالميا لاجل هذا المشروع ورفعت شعار الارض لمن يفلحها والانفتاح على الريف .. ولكن النتيجة العملية لكل ذلك عكست الامكانية الفعلية للسلطة في مواجهة هذه المشكلة الجوهرية .. فالغاء الادارة الاهلية كان قرارا محدود الاثر لانه لم يرتبط بخطة شاملة للاصلاح الزراعي وتغيير علاقات واساليب الانتاج في الريف .. والاستيلاء على المشاريع الزراعية تم في ظروف محاولات خنق الحركة الديمقراطية في البلاد ومن ضمنها حركة المزارعين الشابه .. ولم يرتبط هذا الاخر بخطة موحدة لتطوير الانتاج الزراعي وربطه بالانتاج الصناعي خاصة وان الخطة الخمسية - برغم قصورها في هذا المجال - خضعت لصعوبات كبيرة ادت الى تجميدها عمليا .. ومشكلة العطش عولجت بطريقة ديماجوجيه بعيدة عن العلم والتجربة فكأن هذه المسألة ماهي الا مسالة حفر عدد من الابار لاقضية تغيير حياة البدو والعرب الرحل الى حياة اكثر تقدما واستقرارا تربطهم

بالقطاع الحديث وتوظف امكاناتهم البشرية والمادية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ..

ان الامكانيات الفعلية للسلطة والتي تحددها طبيعتها الطبقية البرجوازية الصغيرة هي التي قادت معالجاتها لقضية التطور الاقتصادي الى هذا الطريق المسدود اي اشتراكية الشعارات وتقليدية الممارسة والمعالجة العملية .. ومن هنا يمكن لنا ان نفسر مغازلة السلطة للقوى الرجعية واستجابتها لضغوطها وخضوعها لشروطها كما دلل على ذلك قرارات ١٦ نوفمبر وبيان ١٢ فبراير ومهرجان ١٠ ابريل ١٩٧٠]

الازمة الاقتصادية الطاحنة بعد يوليو ٧١

بعد مرور سبعة اشهر على انتفاضة ١٩ يوليو « تموز » ٧١ ، وفي ظروف الهجمة الشرسة التي وجهها نظام ردة ٢٢ يوليو « تموز » ٧١ ، تجاه الحركة الشعبية بمختلف فصائلها السياسية ومنظماتها النقابية والديموقراطية ، في تلك الظروف التي كان النظام يريد لها ان تكون نهاية ابدية للحركة الثورية في قطرنا، ارتفع صوت التيار القومي الاشتراكي معلنا بدء صعود مد النضال الجماهيري المنظم ضد الطغمة العسكرية العائدة الى كراسي الحكم فوق

جماجم شهداء شعبنا من كل الفصائل الثورية .
فلقد اصدر الاشتراكيون العرب منشورا سياسيا في فبراير « شباط » ٧٢ وزع في ليلة واحدة في كل مدن القطر الهامة والمراكز الحضرية في الارياف، وبكميات هائلة ارعبت السلطة .. عرى المنشور طبيعة الانقلاب الرجعي في ٢٢ يوليو « تموز » ٧١ وكشف طبيعة توجهاته المعادية لطموحات شعبنا وذلك من خلال تحركاتها مابعد يوليو ٧١ .. وتعرض المنشور الى الظروف المحيطة بشعبنا نتيجة للسياسات المعادية للديموقراطية التي انتهجها نظام الردة ، ثم تناول الجانب الاقتصادي قائلا [**وضمن كل هذه الظروف السيئة تشتد الازمة الاقتصادية وتتفاقم حتى امتدت نارها الى اقاصي الارياف .. وعجز مالي وتدهور في ارصدة النقد الاجنبي اقترب من الصفر حتى اضطرت السلطة للاستيراد بواسطة الكويت .. وغلاء فاحش وجمود في الانتاج واختفاء السلع الحياتيه اليومية (الجاز والملح مثلا) .. وبعد كل هذا تبديد فظيع لامكانيات البلاد عن طريق تضخيم جهاز الدولة وبالذات اجهزة المخابرات والقمع والبيروقراطية المدنية والعسكرية واغداقها بالامتيازات .. ان الحل الوحيد الذي يطرحه النظام لتجاوز الازمة الاقتصادية الطاحنة**

هو المزيد من الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية في المانيا الغربية وامريكا وبريطانيا سواء ان كان ذلك بالارتباط المباشر او عن طريق بلـــدان البترول كالسعودية والكويت بالاضافة الى الاستجابة الكاملة لضغوط القوى التقليدية شبه الاقطاعية وشـــبه الرأسمالية داخل البلاد والارتماء في احضانها]

وفي الذكرى الثامنة لثورة اكتوبر الشعبية ، وبتاريخ ٢١/١٠/٧٢ ، اصدر الاشتراكيون العرب منشورا وزع ايضا على نطاق واســع في كل ارجاء القطر ، واعتقل اثره العديد من اعضاء ومؤيــدي الحزب والاشتراكيين العرب .. وكان البيان مكرسا لابراز دور الجماهير الشعبية في قطـــرنا التـي استطاعت بنضالها وصمودها اسقاط الطغمـــة العسكرية التي حكمت بلادنا في سنوات [٥٨-٦٤]، وأن هذه الجماهير قادرة بقيادة طلائعها الثوريــة على اسقاط نظام جعفر نميري المعادي للديموقراطية والتقدم .. واوضح البيـــان ان مايدعيــه النظام الدكتاتوري من ديموقراطية وعودة الى الريف ماهو الا ستار للمارسات اللاديموقراطية التي ينتهجهـا

النظام .. [هذه المهزلة التي مهما حاول الانتهازيون تجميلها بالتعابير المزركشة لن تنسى جماهير شعبنا حفلات التتويج الفخمة ومرتبات مايسمى اعضـاء مجلس الشعب ((نصف مليون جنيه سنويا عـدا البدلات)) في الوقت الذي تعاني فيه البلاد ازمة في المواد التموينية وازمة في السيولة النقدية ادت الى تاخير صرف المرتبات في بعض المناطق الى اكثر مـن ثلاثة اشهر .. ان سلطة النميري التي تتشدق بانها امتداد لاكتوبر قد طعنت جماهير اكتوبر في ظهرها من خلال مواقفها من حل ازمة الاقتصاد الوطنـي لفتحها المجال امام تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بشكل لم تشهد له البلاد مثيلا من قبل ، الامر الذي دفع السلطة الى مزيد من المعاداة للحركة الشعبية ومزيد من الارتماء في احضان مخططات الامبريالية العالميـة]

وفي الذكرى الثالثة لانتفاضة يوليو « تموز » ٧١ ، بتاريخ ٧٣/٧/١٨ ، اصـدر الاشتراكيون العرب تعميما تناول مسيرة نظام ردة ٢٢ يوليـو (تموز) خلال ثلاث سنوات ، وناقش التعميـم الجانب الاقتصادي في ما يلي : ـ

أزمة اقتصادية طاحنة

[وكنتيجة طبيعية لسياسة النظام الاقتصادية دخلت البلاد في حالة من البؤس لم تشهد له مثيلا من قبل .. فلقد ارتفعت الاسعار بشكل جنوني وزاد غلاء المعيشة مما جعل غالبية جماهير شعبنا تعيش ازمة اقتصادية خانقه تعددت مظاهرها بدءا باختفاء السلع الاستهلاكية الضرورية او ارتفاع اسعارها وانتهاءا بعدم دفع المرتبات لاكثر من اربعة أشهر في اقاليم السودان المختلفة ..

ولعل ارقام مقترحات الميزانية العامة لعام ٧٣ ـ ٧٤ التي قدمت بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥ تعكس لنا اكثر الوضع الاقتصادي الحقيقي للبلاد . ومن المهم في البداية ملاحظة ان هذه الميزانية مبالغ فيها ومطبوخة لتعطي نتائج ايجابية لايهام جماهيرنا بان الحالة بخير : فهي **اولا** : لم تتضمن حساب ديون بنك السودان والبالغة حوالي الـ ١٤٠ مليونا من الجنيهات وعجوزات مؤسسات الحكم الشعبي والميزانية العامة واحتياجات الجنوب والمشاريع الجديدة ،**وثانيا** : وضعت ارقام للصادرات اعلى بكثير من الواردات وتبلغ الزيادة اكثر من ٥٧٪ عن صادرات العام الماضي مع احتفاظ الواردات بنفس

الارقام الواردة في ميزانية ٧٢ ــ ٧٣ تقريبا ، وهذا ولا شك مبالغه ضخمة لسد العجز في الميزان التجاري على الورق فقط . . والميزانية حتى بشكلها الحالي تعكس لنا عدة حقائق منها ما يلي : ــ

اولا : السير في نفس خطوات الانظمة السابقة لحل الازمة الاقتصادية بالاعتماد على القروض العالمية او الداخلية . . ويتضح هذا من ارقام ميزانية النقد الاجنبي والتي تبلغ فيها القروض والهبات مبلغ ٨٢ر٢٥ مليون جنيه من جملة الموارد البالغة ٢١٧ر٧٥ . أي حوالي ٣٨٪ من قيمة الموارد وبلغ الاعتماد على القطن في هذه الميزانية حدا كبيرا اذ أن العائد المقدر منه يبلغ حوالي ٧١ر٥ مليون جنيه أي ٣٣٪ من جملة الموارد وبهذا يشكل القطن والمعونات والهبات وحدهما اكثر من ٧١٪ من جملة موارد النقد الاجنبي ، فلو لاحظنا تقلبات السوق العالمي والاحتكارات العالمية للقطن لعلمنا مدى تورط النظام في احضان البنك الدولي والاحتكارات الامبريالية ــ امريكية وبريطانية والمانية غربية . .

وفي هذا المجال لا يفوتنا ان نشير الى مؤتمر

باريس الذي عقده البنك الدولي باسم اللجنة الاستشارية للسودان والـذي ضم امريكا وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا وغيرهـا والذي لخص منصور خالد نتائجه في تصريح ادلى به مؤخرا للصحف بقوله ان هذه الدول **(اقتنعت بالسياسة الاقتصادية للحكومة الحالية** وانهـا على استعداد لاستثمار **المزيد من اموالها** في البلاد بعـد اجراء التغييرات الاجتماعية **والسياسية والاقتصاديةاللازمة.)**

ثانيا : ـ بالرغم من ان وزير المالية والاقتصـاد الوطني صرح في خطاب الميزانية بانهـا خالية من الضرائب والزيادات فان شعبنا يذكـر ان الزيادات فرضت قبل الميزانية (٢٣ مايو ٧٣) واستوعبتها الميزانيـة الجـديدة دون نقصان اما التخفيضات المزعومة فلا تعـدو تخفيض الضرائب على الثياب النسائية وبعض الاقمشة واسبيرات العربات هذا اذا توفـر النقد الاجنبي اللازم لاستيرادها .

منشور معركة السكر :ـ

وعند لجوء النظام الدكتاتوري الـى زيادة

اسعار السكر ، اصدر الاشتراكيون العرب بيانا جماهيريا في ١٩٧٤/١٢/٥ م يكشف عجز السلطة عن حل الازمة الاقتصادية الطاحنة ، واسباب هذه الازمة وجذورها البعيدة ، جاء فيه [

ان السلطة الدكتاتورية تحاول ان تمرر الزيادة في سعر السكر مصحوبة بتضليل كثيف عن التنمية والاكتفاء الذاتي وارتفاع الاسعار العالمية الخ .. فماذا كانت تفعل هذه السلطة طوال سنواتها الخمس السابقة ؟ واين خطتها الخمسية التي شارفت نهايتها ؟ واين برامج عملها المرحلية التي ظلت تراهن عليها وتمني بها جماهير شعبنا من خلال اجهزة اعلامها المأجورة ؟ ان هذا التضليل يستهدف تغطية حقيقة الوضع المالي والاقتصادي المتردي في البلاد ومنع جماهير شعبنا عن رؤية الاسباب الحقيقية لهذا التدهور والتردي والمتمثلة في عجز الفئة الحاكمة عن شق طريق تطور جديد ، وفي تراجعاتها اليمينية في المجالات السياسية والاقتصادية منذ عام ١٩٧٠ ، وفي خضوعها شبه الكامل لمراكز النفوذ الاستعماري الاجنبي .. ان الطبقة الحاكمة المترفة والكسيحة ، وهي تواجه نتائج سياساتها المالية والاقتصادية خلال السنوات السابقة ، لم تجد سبيلا سوى فرض المزيد من الضرائب المباشرة

وغير المباشرة على جماهير الشعب الكادح وعلى رأسها مضاعفة سعر السكر .. وبعيدا عن التضليل الذي تمارسه السلطة الدكتاتورية الرجعية فان جماهير شعبنا تعرف بحسها الوطني ان عائد هذه الزيادة الكبيرة وغيرها من الضرائب لا يذهب لمشاريع تنمية وانما لسد العجوزات التي تعاني منها ميزانيـــات الدولة المختلفة ، وهي في جملتها ميزانيات لاعلاقة لها بالتنمية ، ولبطون البرجوازية الطفيلية التــي ولدها النظام الحاكم ووضع جهاز الدولة والقطاع العام في خدمتها .. وجماهير شعبنا تعرف ان لجوء الطبقة الحاكمة لفرض هذه الزيادة تعرف انما هو انعكاس لخضوعها وتبعيتها شبه الكاملة لتوجيهات وتوصيات البنك الدولي ومن خلفه قوى الاستعمار الجديد .. فاندفاع الطبقة الحاكمـة لاستجلاب القروض من الخارج عن كل طـريق وبأي ثمـن ارهق الاقتصاد الوطني بمـا يزيـد عـن ٢٥٪ من قيمة الصادرات واوقعه رهينة لمؤسسات الاستعمار الجديد وعلى رأسها البنك الدولي .]

★ البعث وقضايا النضال الوطني في السودان
★ فجر الكادحين
★ الهـدف

جاء نشـر وثيقة « البعث وقضايا النضال الوطني في السودان » وصدور مجلة « فجر الكادحين » ومجلة « الهدف » التي تواصل المسيرة .. أهم المعالم على طريق اعلان المنظمة الحزبية والتلاحم مع حركة اوسع الجماهير في قطرنا ..

من برنامج الثورة الوطنية التقدمية*

في الميدان الاقتصادي العام :

١ ــ العمل على اعتماد التخطيط العلمي اساسا لعملية التنمية وذلك عن طريق وضع خطط اقتصادية واجتماعية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى تلتزم بتنفيذها كافة قطاعات الاقتصاد الوطني وتعكس امكانيات بلادنا وتستهدف القضاء على اوضاع التخلف والتبعية وبناء اقتصاد وطني متقدم ومستقل عن السوق الرأسمالية العالمية .

٢ ــ العمل على بناء اقتصاد وطني متنوع ومتكامل والحرص على تجنيب البلاد حالة الاقتصاد وحيد الجانب التي خلقها الاستعمار البريطاني وكرستها قوى الاستعمار الجديد .

---

* « البعث وقضايا النضال الوطني في السودان » ص ١٨ــ٢٠ . ديسمبر « كانون اول » ١٩٧٢

٣ ــ اعتبار القطاع العام هو حجر الاساس في الاقتصاد الوطني بكافة فروعه ، سواء في الصناعة او الزراعة او الخدمات والعمل على توسيعه وتدعيمه بكافة الامكانيات التي تزيد من فعاليته وقدرته على تحقيق مهام المرحلة الراهنة . وتحديد دور القطاع الخاص ومجالات نشاطه في اطار الخطة العامة وتحت اشراف وتوجيه القطاع العام .

٤ ــ ان يشمل القطاع العام المجالات الاتية : ــ

أ ــ التجارة الخارجية .

ب ــ البنوك والتأمين .

ج ــ الصناعات الاساسية المرتبطة بعملية التنمية واحتياجات الشعب الضرورية .

٥ ــ تصفية مراكز نفوذ راس المال الاجنبي داخل الاقتصاد الوطني وتصفية العقليات المرتبطة بها والعمل على توسيع القطاع العام وتدعيمه

بالعناصر الكفوءة والمخلصة وباشاعة الديمقراطية في داخله .

٦ ـ ان يقوم القطاع الخاص والقطاعين التعاوني والمختلط بعمليات التجارة الداخلية وتحت اشراف ورقابة أجهزة القطاع العام المسؤولة عن توفير السلع الضرورية وتركيز اسعارها .

٧ ـ انتهاج سياسة اقتصادية وطنية موحدة تستهدف تحريك الموارد الانتاجية في القطر وتوفير اكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادي اللازم للتنمية وتوزيع العبء الضريبي على اساس تصاعدي يتناسب ودخول كل مواطن .

٨ ـ العمل على وضع المصلحة الوطنية كأساس للتعامل الاقتصادي مع البلدان الاجنبية والعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية والصديقة على هذا الاساس .

٩ ـ اعتماد سياسة لاستجلاب

القروض الخارجية تقـوم على الاسس التالية :ـ

أ ـ انترتبط القروض باحتياجات التنمية ومجالاتها المنتجة .

ب ـ ان تكون قروضـا طويلة المدى وباسعار فائدة اقل .

ج ـ ان لا تمس الاسـتقلال الوطني .

ج ـ العمل على تحقيق الوحـدة الاقتصادية العربية ودعم السوق العربية المشتركة على اساس التحرر منسيطرة السوق الرأسمالية وخلقتكتل اقتصادي اقليمي متكامل وقادر على تحقيق طموح الامة العربية في التطور والتقدم .

غلاء تكاليف المعيشة*

اوردت مجلة العمال في عددها الثاني الصادر في اول مايو المنصرم دراسة اعدتها نقابة عمال السكة الحديد عن ما يكفى اسرة مكونة من اربعة اشخاص يعولها عامل في المجموعة الاولى او الثانية (علما بان عامل المجموعة الثانية لايتعدى مرتبه العشرون جنيها قبل العلاوات الاخيرة) .

ويهمنا هنا قبل استعراض الكشف المرفق ان نشير الى ملاحظات مهمة : ــ

اولا : ــ ان الدراسة وضعت متوسط عدد افراد اسرة العامل في السودان اربعة افراد .. وهذا التقدير قليل جدا في راينا نتيجة انعدام التوجيه التربوي السليم ونتيجة لان المجتمع يفرض على العامل بتقاليده وقيمه ان يعتبر كثرة الولادة دليل على القوة وامان

---

* « فجر الكادحين » اكتوبر « تشرين اول » ١٩٧٢

من الفقر وشيك على بياض لمواجهـــة المستقبل المظلم .

ثانيا : ـ ان الدراسة اكتفت بعرض المشكلة ولم تحاول تقديم حلول لها ما عدا الاسلوب الانتهازي في معالجة مثل هذه المشاكل الا وهو المطالبة برفع الحد الادنى للاجور وزيادة العلاوات .. وكلنا يعلم ان المشكلة ليســت الاجـور وكما سنرى فان رفع الحد الادنى للاجـور والعلاوات لن تحل المشكلة .

ثالثا : ـ ان الدراسة وضعت قبل الزيادات الاخيرة على الاسعار .. هذه واحدة والاخرى ان الدراسة تجاهلت ان الاسعار غـير ثابتـة على الاطـلاق بالاضافة الى انعدام السلع التموينية من السوق وبيعها في السوق الاســود باضعاف اسعارها ..

الجـدول : ـ

نلاحظ في الجدول ادناه انه نظم على اساس الحد الادنى للاسعار الممكن

تواجده في السوق بالرغم من تجاهله ان هنا كمصروفات من الصعب تقبل تقديرات هذا الجدول لها مثل مصاريف السكن والتعليم والملابس والخضار .. وبالرغم من ذلك فان نسبة العجز بلغت ١٠٥ ٪ من مرتب العامل في المجموعة الاولى والثانية . . ما الذي تعكسه هذه الحقائق؟

ان الظروف الصعبة التي تواجهها البلاد عموما والطبقة العاملة والمزارعين خصوصا نتيجة للسياسات المالية والاقتصادية الخربة التي انتهجها نظام السفاح نميري . . هذه الظروف تجعل من ازمة ارتفاع تكاليف المعيشة أزمة مستمرة ودائمة ومتزايدة بسرعة مذهلة وكل يوم يمر يثمر عن ارتفاع جديد في اسعار سلعة او اختفاء سلعة اخرى وكل ما يطرحه النظام وسدنته هو الوعود ولا شيء غير الوعود . اما قيادات النقابات الانتهازية فانها ـ رغم احساسها بضخامة المشكلة ـ لا تقدم الا حلا ناقصا وانتهازيا للمشكلة يتمثل في المطالبة ـ

دون اضرار طبعا ـ برفع الاجور وزيادة العلاوات ، فما هو الحل الذي يقدمه الثوريين نقابيين او مناضلين حزبيين .

في راينا ان الحل الاساسي لمشكلة غلاء المعيشة يتمثل في تركيز الاسعار والرقابة عليها .. وذلك لن يتم مالم تتخذ عدة خطوات اولية .

اولا : ـ انشاء مجمعات استهلاكية ضخمة براسمال تشترك فيه الدولة وتطرح اسهمها على الجماهير الكادحة تكون مهمتها تنظيم عمليات البيع والشراء في السلع الاستهلاكية .. واهمية هذه المجمعات انها تقلل من عدد الوسائط في كل السلع الاستهلاكية .. فالدورة التي تاخذها اغلب السلع هي كالاتي :ـ

المورد ـ تاجر الجملة ـ تاجر القطاعي ـ المستهلك .

وبقيام المجمعات التي اشرنا اليها ينتفي دور تاجر الجملة والقطاعي وتنتهي زيادة الاسعار على السلعة التي يأخذونها كربح .

ثانيا : ـ ان تحتكر الدولة استيراد كل السلع الاستهلاكية المهمة فينتهي بذلك دور المورد وارباحه وينتهي عصر احتكار السوق من قبل عدة افراد وتحكمهم في أسعار السلع نتيجة لذلك . . فحتى لو افترضنا ان الدولة حددت نسبة الربح في كل سلعة للمورد فانه يمكنه التلاعب في ذلك عن طريق اخفاء السلع والمتاجرة بها في السوق السوداء .

ثالثا : ـ تشكيل لجان رقابة من العمال وجماهير المستهلكين على الاسعار والمجمعات الاستهلاكية منعا للتلاعب فيها .

رابعا : ـ تنفيذ سياسة اقتصادية داخلية تعتمد على الاكتفاء الذاتي بقدر الامكان والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية .. فما معنى ان نستورد من بريطانيا وامريكا واوربا الغربية سلعا يمكننا استيرادها من الدول العربية باسعار اقل وبشروط دفع افضل ؟ (مثلا الاقمشة ، المواد البترولية بعض الصناعات الخفيفة ... الخ) .

هذه في راينا اهم الخطوات التي يجب المضي فيها للقضاء على غول الغلاء والمجاعة .. فهل في امكان سلطة الجنرال السفاح القيام بها ؟؟

في راينا انه لا سلطة السفاح نميرى ولا اى سلطة دكتاتورية غيرها ليست بقادرة على تنفيذها .

ذلك ان الذى يهمه تركيز الاسعار وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل الاقتصادى مع الوطن العربي في سبيل حل مشكلة الغلاء هم الكادحين وحدهم والذين يعانون من الغلاء وبالتالي لا سلطة غير سلطة الكادحين سلطة الجبهة الوطنية التقدمية جبهة العمال والمزارعين والجنود والمثقفين الثوريين بقادرة على حل مشكلة الغلاء .

فالسلطة الحالية سلطة رجعية محاطة بالنفعيين والانتهازيين من تجار السياسة ووكلاء الاستعمار همها الاول والاخير الربح لها ولسدنتها .. وحل مشكلة الغلاء لا يتفق ابدا مع اطماعها في تحقيق هذه الارباح غير المشروعة ..

اذن ما العمــل ؟

اولا : ــ كحل جذرى للمشــكلة علينا النضال في سبيل فرض برنامجنا لحل مشكلة الغلاء وهــذا لن يتـم الا بتشديد النضال من اجل اسقاط السلطة الراهنة واقامة سلطتنا .. سلطة الجبهة الوطنية التقدمية .

ثانيا : ــ مؤقتا نستمر في تصفية نقاباتنا واتحاداتنا من القيادات الانتهازية في سـبيل ان تقـود هـذه النقابـات والاتحادات قيادات منبثقة منا وتحس بالامنا وامالنا وفي سبـيل ان نشــدد نضالنا من اجل حل جــذري لمشــكلة الغلاء ليس عن طريق رفع الحد الادنى للاجور وزيـادة العـلاوات والخدمـة المعاشية فقط ــ رغم اهميتها ــ بل عن طريق تنفيذ برنامج جذرى لحل مشكلة الغلاء ضمن برنامج الثورة التقدمية .

(الجدول)

دراسة السكة حديد لتكاليف المعيشة

(١) ادناه ما يكفي العامل في المجموعة الاولى والثانية لاسرة مكونة من اربعة اشخاص ، هذا مع الضغط الكامل على المصروفات علما بان عامل المجموعة الثانية لا يتعدى مرتبه العشرين جنيها وهذا يبرهن عن عجز مقداره ١٠٥٪ في الشهر الواحد .

(٢) ادوات حلاقة ومناسبات وضوع واعياد ورمضان بمقدار ١٢ جنيه سنويا مع مراعاة عدم وجود صحافة وترفيه .

مليمجنيه	
٢ر٩٠٠	لحمة بواقع ربع كيلو في اليوم بقري وضان .
٤ر٥٠٠	خضار بما في ذلك البصل الجاف والسلطة
١ر٢٠٠	٨ رطل زيت فهد وسمسم ٢ رطل
١ر١٠٠	جوال فحم
٠ر٩٠٠	خشب حريق للعواسة

٢٠٠ر٠	٢ جالون جاز
١٠٠ر١	فول للافطار والعشاء
٨٥٠ر٠	٥ ربع ذرة
٤٠٠ر٢	عيش رغيف
١٠٠ر٢	٣٠ رطل سكر
٢٨٠ر٠	١ رطل شاي
٣٦٠ر٠	صابون وزهرة للغسيل
١٦٠ر٠	رطل بن
٦٠٠ر١	٤ علبة لبن
٦٠٠ر٠	بهارات مختلفة
٠٠٠ر٢	ملابس استهلاك شهري
٥٠٠ر٠	استهلاك المرأة من زينة
٠٠٠ر٥	السكن
٠٠٠ر١	الماء والنور
٥٠٠ر١	اعانات للاقارب (بكاء وفرح ومجاملات)
٠٠٠ر٢	مواصلات للعمل
٠٠٠ر١	مواصلات الاسرة
٥٠٠ر١	صرف على الابناء بالمدارس .
٥٠٠ر١	مستلزمات التعليم كراسات وحبر وخلافه

السمات العامة للميزانية الجديدة : انتهاج طريق التطور الرأسمالي والارتباط اكثر بالسوق الرأسمالية العالمية*

تعكس الميزانية العامة للدولة ، بطبيعتها ، الموقف الاقتصادي العام للبلاد . وتحدد امكانيات تطوره خلال العام الجديد . وذلك لان الميزانية العامة للدولة هي اكثر من مجرد تلخيص واف ودقيق لايرادات ومنصرفات الدولة خلال عام مالي محدد ... انها الاداة الاقتصادية الاساسية التي تحدد اتجاه التطور الاقتصادي العام وحجم الفائض

* « فجر الكادحين » يوليو « تموز » ١٩٧٤

الاقتصادى الـخ .. ومن هنـا يجيء اهتمام جماهير شعبنا باعلان الميزانية وبخطاب وزير المالية الذي يقدمها به.. وفيما يلي بعض الملاحظات الاولية والعامة حول مشروع الميزانية الجديدة ـ كمـا قدمها وزير المالية ـ وما تعكسـه مـن اتجاهات اقتصادية وسياسية على خط التطور الوطني :

الايـرادات : ـ

السـنة	تقديـري	فعلي
٧٠/٦٩ :	١٤٩ر٤	١٣٦ر٦
٧١/٧٠ :	١٦٤ر٤	١٦٠ر٧
٧٢/٧١ :	١٦٣ر٧	١٦٢ر٣
٧٣/٧٢ :	١٨٨ر٧	١٧٤ر٥
٧٤/٧٣ :	٢١٩ر٧	٢٠٣ر٠ (تقريبي)
٧٥/٧٤ :	٢٧٧ر٥	... .

المصدر : العرض الاقتصادي ـ وزارة المالية ١٩٧٤/٦/١ .

هناك **اولا** ملاحظات شكلية هي :
ان الارقام تختلف عن ارقام السيد الوزير ، وان المبلغ المقدر لا يحصل كله.
ثانيا ان الزيادة في الايرادات خلال الفترة المبينة تصل الى ١٤٢٪ وان زيادة ايرادات هذا العام عن العام الماضي تصل ٣٧٪ .... وطبيعي ان تزيد ايرادات الدولة عاما بعد عام لاسباب متعددة لا داعي لذكرها هنا ، ولكن المهم هو ان نعرف من يتحمل عبء هذه الزيادة ؟ وفي اي اتجاه تصرف ؟ ان الاجابة على السؤال الاول يحددها تركيب الايرادات وليس اى عامل اخر . والسمة الاساسية لتركيب ايرادات هذا العام لا تختلف عن السمات الاساسية التي طبعت ايرادات السنوات السابقة كلها .
فالجزء الاكبر من الايرادات (تقريبا ٧٠٪) ياتى من الضرائب غير المباشرة والمباشرة ورسوم الخدمات . فالضرائب غير المباشرة وحدها (الجمارك ورسوم الانتاج) تساهم في هذه الميزانية بمبلغ ١٢٦ مليونا من الجنيهات ... ماذا

يعكس هذا الوضع ؟ **اولا** انه يعكس اعتماد ايرادات الدولة الكلي على الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وهذا وحده يدحض ادعاءات الدولة واجهزتها عن التنمية والتغيير والاشتراكية والتقدم ويكشف عجز الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة عن تغيير تركيب الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الانتاجية . . **ثانيا** انه يعكس ان الجماهير الكادحة ، وعلى رأسها الطبقة العاملة وجمهور الموظفين وصغار التجار ، هي المصدر الاساسي لايرادات الدولة وهذا وضع لا يتناسب اطلاقا مع نصيبها من الدخل القومي الذي تستحوذ على غالبيته البرجوازية التجارية ورجال الاعمال والفئة العليا في جهاز الدولة ... **ثالثا** : انه يعكس ايضا عجز القطاع العام عن المساهمة الفعلية في توسيع ايرادات الدولة وتخفيف العبء على جماهير الشعب . فاذا استثنينا مشروع الجزيرة الذي يقدم مساهمة ايجابية لكنها لا تتناسب مع امكانياته

وحجم استثماراته ، فان باقي مؤسسات القطاع العام تظهر عجزا كبيرا اضطر السيد وزير المالية نفسه لان يخصص له في ميزانيته مبلغ ٢ر٥ مليون جنيه . وهذه الحقيقة هي الاخرى تكشف وتعرى الطبقة الحاكمة وشعاراتها الفارغة . واذا كانت معظم هذه المؤسسات شركات يمتلكها افراد وتدر عليهم ارباحا كبيرة (قدرت ارباح قطاع التجارة الخارجية وحده عام ٧٠ وقبيل التأميم بمبلغ ١٥ مليونا) فان وضعها الخاسر الراهن هو الاخر يعكس لنا القدرات الفائقة التي تمتلكها الطبقة الحاكمة لامتصاص الفائض الاقتصادى للبلاد وتبذير ثرواتها ... وهي قدرات فاقت فساد الاحزاب التقليدية وبرجوازيتها التجارية المتخلفة . ان الفشل الذي يعكسه القطاع العام يرجع الى الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة وبالتحديد الى شهيتها المفتوحة لامتصاص ثروات الشعب ولتخطيطها

العام وتدبيرها لافشال مؤسسات القطاع العام بهدف تحويل نشاطاته لمصلحتها ولمصلحة البرجوازية التجارية واسيادها الامبرياليين الذين يشرفون اشرافا فعليا على تنفيذ هذا المخطط عن طريق اجهزة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . فبرامج التركيز التي تقف خلفها هذه الاجهزة تستهدف تفتيت القطاع العام ومحو فكرة التأميم والاشتراكية من اذهان جماهير شعبنا وذلك منذ عام ١٩٧١ . وكانت اهم انجازات برنامج التركيز خلال الثلاث سنوات الاخيرة : العودة لنظام المؤسسات المستقلة في قطاع الخدمات (النقل النهري ، السكة حديد ، الخطوط الجوية الخ ...) ، ارجاع معظم المؤسسات المؤممة والمصادرة لاصحابها ، تخلي القطاع العام عن بعض مجالاته الحيوية للقطاع الخاص (مواصلات العاصمة ، التجارة الخارجية الخ ..) ، الهجوم العنيف

على القطاع العام في الصحف وعدم الاهتمام بدراسة مشكلاته الحقيقية وحلها ، ازالة كافة العقبات التي تقف في طريق الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي (الاعفاء من الضرائب ورسوم الانتاج لمدة تصل عشرة سنوات ، النص على عدم التاميم ، السماح بتحويل الارباح الى الخارج) ، الغاء الاتفاقيات الثنائية والتعامل الحر مع السوق الراسمالية العالمية وهنا تشير ارقام التجارة الخارجية الى ارتفاع نصيب دول السوق الاوربية المشتركة من صادراتنا الى ٤٠٪ عام ٧٣ بدلا من ٣٠٪ عام ٧١ – وارتفاع نصيب اليابان الى ١١٪ لنفس السنة – وتقلص نصيب المعسكر الاشتراكي من ١٦٪ عام ١٩٧١ الى اقل من ١ر٠٪ عام ١٩٧٤ ..

اين اذن مكاسب الميزانية الجديدة التي تتحدث عنها اجهزة النظام صباح مساء ؟؟ . تركز اجهزة النظام على الاتي : –

١ / تخفيض الاقمشة الشعبية (لماذا لم تخفض الدمورية ؟) والكبريت (الذى اختفى من السوق قبيل اعلان الميزانية ؟) والحديد والخشب والسيارات والساعات ... ومن المؤكد ان قرض الـ ٢٠٠ مليون الذى قدمته السعودية سيوجه لتمويل التجارة الخارجية وبالذات السلع الاستهلاكية التي انعدمت من السوق وارتفعت اسعارها الى ٤٠٠٪ وبالتالي اذا استطاعت الدولة توفير هذه السلع فانها توفر مصدرا اساسيا من مصادر ايراداتها : الجمارك : وعليه فان التخفيض الضئيل في البنود المذكورة لا يشكل اى مكسب حقيقي بل يشكل عبئا جديدا على الاقتصاد الوطني متمثلا في سداد اقساط وفوائد هذا القرض الكبير دون الافادة منه في استثمارات جديدة مجدية ومربحة ..

٢ / تخفيض ضريبة الدخل على الذين يزيد دخلهم عن الـ ٧٠٠ جنيه

ـ لماذا ليس على جمهرة ذوى الدخل المحدود ؟ .

٣ / زيادة المرتبات بنسبة ١٥٪ من المرتب الاساسى هل تساوى هذه الزيادة الارتفاع الحقيقي في نفقات المعيشة ؟ .

وبالمناسبة هي نفس النسبة التى خفض بها الجنيه السوداني عام ٧١/ ٧٢ ـ كما انه كان من الافيد تخفيض الضرائب وتركيز الاسعار بدلا من هذه الزيادة واعلانها بطريقة تدعو السوق لامتصاصها . (راجع العدد السابق من فجر الكادحين) .

٤ / اعفاء الادخار من الضرائب (ان الارتفاع الجهنمي للاسعار لايترك شيئافي ايدى الطبقات الكادحة لتدخره، وبالتالى فان هذا الاجراء غير مجدى . اما الطبقات المقتدرة فتسيطر عليها النزعة الاستهلاكية وبالتالي لا يفيد هذا الاجراء ايضا) .

٥ / حافز المغتربين .

وبجانب هذه (المكاسب) هناك الاعباء الجديدة : ـ

١ / ضريبة التنمية التي تعادل ٢٪ من الوارد والبضائع المصنعة محليا ... اضف اليها ٥٪ يضعهـا التجـار على الاسعار طبعا .

٢/ زيادة فئات رسوم بعض الخدمات.
٣ / العبء التضخمي الناتج من ندرة السلع وغياب الرقابة وجشع التجـار والفساد الادارى وزيادة المرتبات ... وطبعا الاتجاه التضخمي العالمي كمـا تركز الاجهزة الرسمية .

المنصرفات : ـ

اذا كانت هذه الصورة هي الصورة الواقعية لمصادر ايرادات الدولة ... فما هي اتجاهات منصرفاتها ؟ وما حجم الفائض الحقيقي الذي توفره السياسة المالية والاقتصادية المعلنة في الميزانية الجديدة ؟ .

ان الجزء الرئيسـي من المنصـرفات

الحكومية يتجه الى الفصل الاول وهو الانفاق على المرتبات والاجـور وما في حكمها ـ اذ تبلغ جملة مصروفات هذا الفصل مبلغ ٤٤٫٥ مليون جنيه وعنـد اضافة مصروفات الفصل الاول الخاص بمؤسسات الحكم الشـعبي والجنوب تبلغ ١١٤ مليون بدون الزيادات الاخيرة ونفقات القطاع العام وشبه الحكومـي كما يعترف بذلك السيد وزير الماليـة والاقتصاد الوطني نفسه اى ان الانفاق الفعلى يصل الى ١٦٠ مليون جنيه في العام (تبلغ جملة المنصرفات الحكومية مبلغ ١٦٨ مليون جنيه) اى ما يقارب ٦٠٪ من جملة المصروفات ؟ وبالتالي فان المبلغ الموجود في الميزانية وخطاب السيد الوزير (٤٤٫٥ مليون) مبلـغ تضليلى يخفي حقيقة الصرف الفعلـي على الاجور والمرتبات والبدلات الخ.. ولاشك ان ضخامة هذا الفصل تشير الى ان جهاز الدولة الحديـث يقـوم بامتصاص اكثـر من ٢٧٪ من جملـة الدخل القومي و ٦٠٪ من الميزانيـة

السنوية ... فما الذي تبقى اذن للتنمية ؟ كما تشير ايضا الى قدرة هذا الجهاز على التوسع والتضخم على حساب الفائض الاقتصادى ومشاريع التنمية ... ام ان هذه هي التنمية التي يقصدها سدنة النظام الدكتاتورى؟ اما الفصل الثاني ويشكل النفقات الجارية باستثناء المرتبات والاجور ، وبالضرورة التنمية ، فتبلغ تقديراته مبلغ ٢١١ مليون جنيه . ودون الدخول في تفاصيل هذا الفصل نركز على ذكر البنود التالية التي تشكل عبئا ثقيلا على الميزانية ليس له ما يبرره : ــ

١/ ان تقديرات الانفاق على المنظمات الدستورية ، الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ، تبلغ ٤ر١ مليون جنيه .

٢/ هناك ٥ر٢ مليون لمواجهة متطلبات المؤسسات الخاسرة .

٣/ ان تقديرات سداد القروض لهذا العام تبلغ ٥ر٢٣ مليون جنيه .

٤/ اضف الى ذلك الايجارات (وطبعا كلها عمارات ومنازل فخمة تملكها البرجوازية العقارية) واسطول العربات (الدولة اكبر مستهلك للبترول) وبند البدلات النقدية والعينية الخ ..

٥/ الدفاع والامن يصل ٦٠ مليون جنيه .

الفائض : ـ

تظهر الميزانية الجديدة فائضا قدره ٩ر٢ مليون جنيه . والسيد وزير المالية يغالط نفسه عندما يضع هذا الرقم الخيالي وذلك لانه لم يضع في الاعتبار عجز جهاز الدولةعن تنفيذ الميزانية بنسبة ١٠٠٪ وانه ثانيا لم يضع في الاعتبار العجز الذى تظهره ميزانيات مؤسسات الحكم الشعبي كما وضحه هو نفسهويبلغ٣ر٢٤ مليون جنيه ؟ ولم يضع في الاعتبار ايضا العجز الذى ستظهره ميزانية الاقليم الجنوبي والوضع الحقيقي في مؤسسات القطاع العام والذي وعد في خطابه بتشكيل

لجنة لدراسة اسباب القصور والفشل الذى تعانيه هذه المؤسسات ... فمن اين سيغطى سيادته هذا العجز الكبير؟ ليس امامه سوى فرض مزيد من الضرائب استنادا على قانون الرقابة المتبقية طبعا ، والاستلاف من الجهاز المصرفي (حدده برنامج التركيز بمبلغ ١٨ مليون) .

وبعد ذلك نتحدث عن التنمية والتقدم؟ ان القدرة الحقيقية على التنمية يحددها حجم الفائض الاقتصادي للبلاد . اى الفرق بين ما تنتجه وما تستهلكه في العام ، وليس القروض الخارجية ؟ والفائض الاقتصادى في بلادنا تمتص معظمه الفئات والجهات التالية : ـ

١/ الراسمالية العالمية وذلك نتيجة علاقاتنا غير المتكافئة معها . ويشكل هذا العنصر البالوعة الاساسية

٢/ الطبقة البرجوازية والطبقات التقليدية الاخرى التي تتميز بالاستهلاك

التفاخرى وبناء المنازل الضخمة واقتناء العربات والملبوسات الغالية الخ ...

٣/ جهاز الدولة (الحديث) الذى يمتص ٢٧ ٪ من الدخل القومي والمتميز في الوقت نفسه بضعف الانتاجية ومعاداة الديمقراطية والتقدم والذي تقف على راسه الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة (بجناحيها العسكرى والمدني) .

٤/ النزعة الاستهلاكية التي يفرزها ارتباط بلادنا بالسوق الراسمالية العالمية وتغذيها وتنميها الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة .

و في حالة ضعف الفائض الاقتصادى يبقى المجال الوحيد لتمويل مشروعات التنمية هو طريق الاقتراض الخارجي وهي سياسة مارستها الاحزاب التقليدية طويلا ويدفع عبئها الاقتصاد الوطني الان مبلغ ٢٣ر٥ مليون جنيه اى ٢٥ ٪ من اجمالي عائد الصادرات

السودانية وبالرغم من ذلك فان ميزانية التنمية لهذا العام تعتمد بشكل اساسي على القروض والتسهيلات الخارجية (٤٩ مليون) والاستلاف من الجهاز المصرفي (٧ ملايين) ... وهذا ما يضاعف من العبء الخارجي على الاقتصاد الوطني ويشل قدرته على النمو خاصة اذا اضفنا التسهيلات التي ستوجه للاغراض غير التنموية . ان تدفق القروض على بلادنا لا يعكس صحة وعافية الاقتصاد الوطني وانما خضوعها التام لسياسة رعناء ترهنها للاحتكارات الراسمالية العالمية وتسجنها في اوضاع التخلف والتبعية والتجزئة . وهذه هي السمة الاساسية لميزانية هذا العام رغم الحديث المتكرر عن التنمية والتقدم والتكامل الاقتصادي مع الشقيقة مصر... وسير الواقع العملي هو الذى يهم جماهير شعبنا لا الشعارات والاماني .

ميزان المدفوعات : ـ

ميزان المدفوعات لاى بلد هو

عبارة عن عرض شامل لكل العمليات الاقتصادية بينه وبين العالم الخارجي . وهو بهذا المعنى يعتبر مؤشرا مهما لتقييم الوضع الاقتصادى لذلك البلد .... وانطلاقا من هذا اهتم السيد وزير المالية بعرض تحسن موقف ميزان المدفوعات وبالفائض الذى بدأ يحققه الميزان التجاري عام ٧٤/٧٣ وفي النصف الاول لعام ٧٥/٧٤ الخ ....

وفي البداية نورد الاحصائية التالية :

(بملايين الجنيهات)	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢
١ ـ العمليات التجارية :ـ			
الصادرات :	١٠٣ر٦	٠٢ر٤	١٢٧ر٦
الــواردات :	١١٩	١٢١ر٤	١١٣ر٢
الفائض أو العجز :ـ	١٥ر٤	ـ ١٩	+ ١٤ر٤
٢ ـ الخدمات والهبات :ـ			
المتحصــلات :	١٧ر٧	١٦ر٤	١٦ر٤
المدفــوعات :	٢٥ر٢	٢٧ر٦	٣١ر٦
العجـــز :ـ	ـ ٧ر٥	ـ ١١ر٢	ـ ١٥ر٢
٢ ـ صافي ١ + ٢ :ـ	٢٢ر٩	ـ ٣٠ر٢	ـ ٠ر٨

وطبعا ليس هناك داعي لتوضيح حساب حركة رأس المال ولكن لابد ان نذكر ان ميزان المدفوعات يعتمد لموازنته على هذا الحساب بالذات لان الطبيعة الثابتة للحساب الجارى (١ + ٢) اعلاه هي العجز خلال العشر سنوات السابقة تقريبا والنادر هو تحسن موقفه . والملاحظة الثانية حجم سداد القروض الذي يتحمل عبئه الاقتصاد الوطني وذلك نتيجة ضخامة حجم القروض (تبلغ جملة قروض الفترة ما بين ٥٨ ـ ٦٩ مبلغ ٩٢ مليونا وجملة قروض الفترة ٦٩ ـ ٧٣ مبلغ ١٦٦ مليونا) وهي في معظمها قروض قصيرة الاجل وباسعار فائدة عالية واستخدمت لاغراض غير تنموية ... ومن الجدول اعلاه يتضح لنا ان جملة صافي عمليات تبادل السلع والخدمات تعكس عجزا مقداره ٢٢ر٩ مليون في ٧١/٧٠ و ٢ر٣٠ مليونا في ٧٢/٧١ وعجزا قدره ٨ر. مليون في ٧٣/٧٢ ـ والعجز الاخير وكذلك تحسن موقف

٧٤/٧٣ يرجع لاسباب محددة وطارئة هي : دعم صندوق النقد الدولي (٢٤ مليون) ، سياسة تقييد الاستيراد والاعتماد فقط على الاستيراد بدون تحويل (وشمل الترخيص كافة انواع البضائع) ارتفاع صادرات القطن ، تحسن موقف الصادرات الاخرى الخ .. ولكن الحقيقة الثابتة هي ان تدفق رؤوس الاموال والقروض الاجنبية هو العنصر الاساسي لتوازن ميزان المدفوعات . وبالتالي فان توازنا مثل هذا هو توازن (مختل) لانه مؤقت ولانه لا يعتمد على قاعدة وطنية كما انه يحمل في طياته عبئا ثقيلا سيتحمله شعبنا في المستقبل القريب .

ان هذه الملاحظات العامة والاولية حول مشروع الميزانية الجديدة تؤكد عجز الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة (بجناحيها العسكري والمدني) عن القيام بانجاز المهام الوطنية والديمقراطية والتقدمية التي يطرحها تطور الواقع الوطني وتؤكد ان انجاز

هذه المهام لن يتم الا باسقاط هذه الطبقة المترفة والكسيحة وبناء سلطة الجبهة الوطنية التقدمية ، سلطة كل الجماهير الكادحة : الطبقة العاملة وحلفائها في المدينة والريف والقادرة وحدها على شق طريق جديد : ديمقراطي ومعادي للامبريالية والصهيونية والرجعيات المحلية ..

النظام الدكتاتوري الرجعي يبدد امكانيات البلاد الاقتصادية ويعرقل عملية التنمية*

تحتل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة مركزية في قضايا النضال الوطني في هذه المرحلة .. وذلك لانها طريق شعبنا للخروج من دائرة التخلف والتبعية للسوق العالمية التي عاش داخلها طويلا ... ولانها كانت ـ ولا زالت ـ تشكل اساس الصراع السياسي والاجتماعي في بلادنا ....

واذا كانت الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة ، ونظامها الفاشستي الرجعي ، تدعي اليوم العمل من اجل التنمية والاستقلال الاقتصادي والقضاء على التخلف فان جماهير شعبنا تعي ان الحكم على مثل هذا

---

* « فجر الكادحين » مارس « اذار » ١٩٧٥

الادعاء لا يتم بالرجوع الى مـا تكتبـه اجهزة الاعلام المأجورة او ما يكرره اركان النظام في خطبهم ولقاءاتهم المجوجة.. ان جماهير شعبنا تعي ان الحكم على مثل هذا الادعاء يتم بالرجوع الى واقع الحيـاة الاقتصـادية خـلال سنوات حكم هذه الطبقة .. بالرجوع الى الارقام ومدى تقدمه وتطوره ... وفي هذه المقالة القصيرة سنعالج موضوعا له تأثيره المباشر على قضية التنمية .. ذلكم هو دور الانفاق الحكومي العام في عملية التنمية الاقتصادية خلال السنوات ٩٦٩/٦٨ الى ٧٤/٧٣ ـ على ان نتابع في الاعداد القادمة دراسة وتحليل كافة جوانـب تجربـة الطبقـة البرجوازيـة البيروقراطية الحاكمة في هذا المجـال لكشـف حقيقة برنامجهـا السياسـي والاقتصادي وتعريته .

اتجاهات الانفاق الحكومي خلال ٦٨/٦٩ - ٧٣/١٩٧٤

ترتبط اتجاهات الانفاق الحكومي العام بقضية التنمية بعدة اوجه .. اهمها ان ايرادات الدولة تشكل اكبر مورد من موارد البلاد ومن هنا فان اسلوب واتجاهات انفاقها يؤثر مباشرة على عملية التنمية وذلك من خلال مجالات انفاقها والفائض او العجز الذي تعكسه .. وبداية لابد ان نسجل الزيادة السنوية الكبيرة في اجمالي الانفاق الحكومي خلال السنوات المذكورة

وبالطبع ليس غريبا ان تزداد نفقات الحكومة سنة بعد اخرى بحكم اتساع نشاطها وخدماتها ولكن من المهم ان نعرف الاسباب المحددة التي ادت للزيادة وتأثيراتها على عملية التنمية من خلال ارتباط مجالات الانفاق بعملية التنمية نفسها ؛ وحجم الفائض الاقتصادى الذي تحققه (واهمية الفائض تأتي من

انه لا تنميـــة دون فائض اقتصـــادي حقيقي .. اى دون ان يخصص المجتمع جزءا محددا من دخله القومـــي لهـــذه المســـالة) ... وبما ان طريقة عرض الميزانية العامة للدولة تحولها الى لغز معقد ومضلل فاننا سنبوبها بشكل اخر مبسط وواضح ومحدد كمـــا هـــو في الجدول الاتي : ـ

جدول يوضح النفقات الحكوميةالجارية خلال ٦٨/٦٩ – ٧٣/٧٤

البيـــــان	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣
مرتبات واجور	٤١ ، ٢	٤٧ ، ٣	٦٢ ،—	٤٩ ،—	٥٢ ،—	٦١ ،—
دفاع وامن	٣٠ ،	٢٧ ، ١	٤٦ ، ٨	٤٧ ، ٤	٤٥ ، ٤	
صحة وتعليم	١٤ ، ٨	٢٣ ، ٥	٢١ ، ٨	٢٣ ٢	٢٤ ،—	
الحكم الشعبي المحلي	٥ ، ٤	١٥ ، ٨	١٢ ، ٥	١٨ ، ٤	١٥ ،—	
خدمات اخرى	٢١ ، ٩	٣٦ ، ١	١٥ ، ٨	٢٢ ، ٧	٤٣ ، ٤	
الجملـة	١١٢ ، ٤	١٥٩ ، ٨	١٥٩ ، ٩	١٧١ ، ٧	١٧٩ ، ٨	

● المصدر الميزانيات العامة للسنوات المذكورة

هذا الجدول اذن يوضح النفقات الجارية للحكومة (وهي حسب عرض وزارة المالية والاقتصاد الوطني نفقات جهاز الدولة والخدمات التي يؤديها). وبالاضافة الى ذلك فان هذا الجدول لا يعكس كل النفقات الجارية للحكومة وذلك لانه لا يعكس نفقات الحكم الشعبي كلها وانما فقط مساعدات الحكومة المركزية لهذه المؤسسات ، ولا يعكس النفقات الجارية للهيئات والمؤسسات العامة لان الحكومة تخجل عن عرض ميزانيات هذه الهيئات والمؤسسات حتى الان ، كما انها ايضا لا تعكس ميزانية الاقليم الجنوبي بعد اتفاقية اديس ابابا لان الدولة لم تجد الشجاعة على عرضها بعد .... ومع اخذ كل هذه الملاحظات في الاعتبار ندخل لدراسة وتحليل اتجاهات الانفاق الحكومي واسباب زيادته السنوية وعلاقة كل ذلك بقضية التنمية ... فماذا يعكس لنا هذا الجدول ؟ انه يعكس لنا ان من اهم العوامل التي ادت الى زيادة الانفاق

الحكومي هي تضخم جهاز الدولة (اي المرتبات والاجور) وتضخم مخصصات الدفاع والامن ... اما العوامل الاخرى فتبدو زياداتها عادية جدا كما يعكس ذلك الجدول المذكور .. اولا : ـ لقد زادت الاجور والمرتبات من ٤١ مليونا عام ٦٨/ ١٩٦٩ الى ٦١ مليونا عام ٧٤/٧٣ . وهذا الرقم يمكن ان يصل الى ١٣٥ مليون اذا اضفنا مرتبات الهيئات والمؤسسات العامة ومؤسسات الحكم الشعبي والاقليم الجنوبي .. فالمؤسسات العامة معروفة بمرتباتها ومزاياها العالية ، وخدمات الحكم الشعبي هي في التحليل النهائي مرتبات واجور لانعدام مواد هذه الخدمات نفسها سواء كانت صحية او تعليمية ، وفي الاقليم الجنوبي تمخضت اتفاقية اديس ابابا عن توظيف اكثر من ٦٠٠٠ من قوات الانيانيا بالجيش السوداني واكثر من ٢٠٠ الف من المتمردين في اجهزة الدولة المختلفة (البوليس ، السجون ، الخدمة المدنية

..الخ..) كل ذلك على حساب الجماهير الكادحة التي تدفع الضرائب وتتحمل عبء ارتفاع الاسعار والنقص الكبير في السلع التموينية والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها ، وبالاضافة الى كل ذلك هناك التضخم في الاجهزة التنفيذية والسياسية العليا التي شهدتها بلادنا بعد ردة يوليو ١٩٧١ بمجلس الوزراء ، المجالس الوزارية المختلفة ، المحافظات الكثيرة ، مجالس الادارات المختلفة ، الجهاز السياسي والتشريعي الذي الذى يكلف اكثر من مليوني جنيه الخ .. وبعد ذلك .. هل الزيادة الكبيرة والملحوظة في هذا البند تعكس اى نوع من الاهتمام بقضية التنمية والتقدم الاقتصادي ؟ ان جهاز الدولة في السودان معروف بعدم ارتباطه المباشر بعملية التنمية وبمحافظته وعدائه التاريخي لتطلعات الجماهير الشعبية في التقدم والديمقراطية ... ومن هنا فان تضخم مثل هذا الجهاز (١٪ من السكان) يعني عمليا تبديد موارد

البلاد(٢٠٪ من دخلها القومـي) ..
ثانيا : ـ لقد زادت مخصصات الدفاع والامن من ٣٠ مليون عام ٦٨/٦٩ الى ٤٥ مليونا عـام ٧٢/٧٣ .... وهـذا يعكس تضخـم اجهـزة ومخصصـات الدفـاع والامـن .. وتضخم مثل هذه الاجهزة ليس له من مبرر سوى حماية النظام الفاشستي الرجعي بتوسيع اجهـزة القمـع واغداقهـا بالامتيازات ... وفي هذا المجال ليس هناك ما يستحق الذكر سوى انفصال ميزانية الدفـاع عن الميزانيـة العامـة للدولة منذ عام ١٩٧٠ حينما كان العميل والانتهاز يمحمد عبد الحليم وزيـرا للمالية ... اى كأن الدفاع دولة منفصلة لا تخضـع في نفقاتها للحكومة المركزية.. وهذا يعني ان الارقام المذكورة (سواء بالنسبة للدفاع او الامن) هي ارقـام متواضعة لا ترقي الى مستوى الثقة .
ثالثا : ـ ان مخصصات الصحة والتعليم قد زادت من ١٥ مليون تقريبا عام ٦٨/ ٦٩ الى ٢٤ مليون عام ٧٢/٧٣ ـ وهي

زيادة عادية اذا علمنا ان الجزء الاساسي فيها هو عبارة عن مرتبات واجور وان الجزء الثانوي منها هو الخدمات الصحية والتعليمية . وبنفس الدرجة تحويلات الحكومة المركزية للحكم الشعبي التي تتميز بنفس الطبيعة .

من كل ذلك نخلص الى ان الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة ، ونظامها الفاشستي الرجعي ، تتميز بطاقة تبذيرية هائلة للفائض الاقتصادى الممكن للبلاد .. اي ان اتجاهات الانفاق الحكومي خلال الفترة المذكورة يتوجه بشكل رئيسي تجاه الاستخدام الغير منتج (جهاز الدولة) والامن والدفاع . وهذا ما يعكس عجز الطبقة الحاكمة ونظامها السياسي عن توجيه موارد البلاد (المادية والبشرية) الى مجالات التنمية والانتاج ... اى ان الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة اكثر تخلفا وتبديدا للثروة الوطنية من قوى البرجوازية التجارية وشبه الاقطاع التي كانت

تحكم البلاد قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ .
ونتيجة كل ذلك هي عجز الميزانية العامة او ضعف فائضها الاقتصادى وبالتالي ضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الاداء الفعلي

لميزانية التنمية خلال ٦٩/٦٨ – ٧٤/٧٣

لنأتي بعد ذلك لميزانية التنمية ... فماذا نجد فيها ؟ لقد كانت نفقات الاداء خلال ٦٩/٦٨ – ١٩٧٤/٧٣ كما يلي : –

٦٩/٦٨ –	٧٠/٦٩ –	٧١/٧٠ –	٧٢/٧١ –
٢٩ر٦	٣٠ر٨	٢٥ر٧	٢٦ر٧

٧٣/٧٢ – ١٩٧٤/٧٣
٢٩ر٩

(الارقام بملايين الجنيهات والمصدر وزارة التخطيط) . ماذا تعكس هذه الارقام ؟

بعيدا عن ادعاءات اجهزة الاعــلام المأجورة وخطـب اركـان النظـام في المناسبات المختلفة فان هذه الارقـام تعكس لنا ان الامكانيات التي وفرتهـا الطبقـة البرجوازيـة البيروقراطيـة ، ونظامها السياسي الفاشستي الرجعي ، تقل كثيرا عن الامكانيات التي وفرتها الطبقات الحاكمة السابقة ، وعلى راسها النظام العسكري الدكتاتوري الاول ـ (٥٩/٦٤) حيث وصل الانفاق السنوى على التنمية الى ٣٠ مليون جنيها . ومن هنا يتضح ايضا ان الصرف على (التنمية) ليس سببا من اسباب الزيادة الكبيرة في نفقات الحكومة . ذلك لان متوسـط الصرف السنوي على التنمية خــلال سنوات السلطة الفاشية الرجعية لـم يتجاوز حدود الصرف في عام ٦٨/٦٩ وما قبلهـا .

وهذه الحقيقة وحدها تكفي لتاكيد الطريق الخطير الذي تسير فيه هــذه

السلطة ... وهو طريق تبديد وتبذير امكانيات وموارد القطر ومن ثم افقاره وتحميله بالديون الخارجية وفي النهاية ربطـه بمراكـز النفـوذ الاسـتعماري الجديـد .

النظام الدكتاتوري يحول التجارة الخارجيــة الى اداة نهب واســتنزاف لثروات شــعبنا لمصلحة اسيــاده الامبرياليين*

تلعب التجارة الخارجية دورا بارزا ومهما في تطور الاقتصــاد السوداني ويتضــح دورهــا هــذا من الحقائــق التاليــة : ــ **اولا** ان قيمــة اجمالــي الصادرات والواردات تشكل نسبة ٣٧٪ من اجمالي الدخل القومي للبلاد ــ **ثانيا** ان الصادرات ، التي هي سلع زراعية اساسا ، تشــكل المصــدر الرئيســي للعملات الصعبة : ــ **ثالثا** ان جزءا كبيرا من ايرادات الدولة (٦٠٪) يعتمد على التجارة الخارجية (الجمارك) :ــ **رابعا** ان استثمارات القطاعين العام والخاص على السواء تعتمد لدرجة كبيرة في (التمويل الخارجي) على التجارة الخارجية ...

---

* « مجلة داخلية » اكتوبر « تشرين اول » ١٩٧٤

وكذلك جزءا لا يستهان به من المصروفات الجارية لجهاز الدولة . ـ **خامساً** ان الجزء الاساسي من الانتاج الوطني (الزراعة الحديثة ، بعض سلع القطاع التقليدي الخ ...) هو في الواقع جزء لا يتجزأ من قطاع التجارة الخارجية . اذ انه لا يرتبط باحتياجات السوق الداخلي وانما بالسوق الراسمالية العالمية ... وهذا الوضع هو ما اورثنا اياه الاستعمار البريطاني الذى حكم قطرنا اكثر من خمسين عاما .

لكل هذه الاسباب تحتل التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها مكانة مهمة وخطيرة في تركيب وتطور الاقتصاد الوطني ... ولهذا السبب نفسه اصبح هذا القطاع مجالا لصراع القوى الاستعمارية ـ فيما بينها ومع قوى التقدم والديمقراطية وسط شعبنا ـ وذلك بهدف السيطرة على مفاتيح الاقتصاد الوطني واستنزاف ثروات شعبنا ونهبها .. ولقد وعى

وكذلك جزءا لا يستهان به من المصروفات الجارية لجهاز الدولة . ــ **خامسا** ان الجزء الاساسى من الانتاج الوطني (الزراعة الحديثة ، بعض سلع القطاع التقليدي الخ ...) هو في الواقع جزء لا يتجزأ من قطاع التجارة الخارجية . اذ انه لا يرتبط باحتياجات السوق الداخلي وانما بالسوق الراسمالية العالمية ... وهذا الوضع هو ما أورثنا اياه الاستعمار البريطاني الذى حكم قطرنا اكثر من خمسين عاما .

لكل هذه الاسباب تحتل التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية المرتبطة بها مكانة مهمة وخطيرة في تركيب وتطور الاقتصاد الوطني ... ولهذا السبب نفسه اصبح هذا القطاع مجالا لصراع القوى الاستعمارية ــ فيما بينها ومع قوى التقدم والديمقراطية وسط شعبنا ــ وذلك بهدف السيطرة على مفاتيح الاقتصاد الوطني واستنزاف ثروات شعبنا ونهبها .. ولقد وعى

حزبنا هذه المكانة وناضل مع القوى التقدمية والديمقراطية الاخرى من اجل تحويل هذا القطاع الى اداة في ايدي شعبنا يستخدمها من اجل تقدمه وتطوره وسجلها في وثائقه المختلفة (البرنامج والتحليل) . وانطلاقا من هذه الحقيقة نقدم هذه الدراسة عن وضع التجارة الخارجية خلال عام ١٩٧٤/٧٣ وسنعتمد في ذلك على الارقام والحقائق الواردة في كتاب العرض الاقتصادى ١٩٧٣ الذي اصدره المجلس القومي للتخطيط في اغسطس الماضي .

وذلك تعميقا لوعينا بواقع قطرنا واغناءا للبرنامج الذي يطرحه حزبنا :ـ

= الصادرات :ـ (نسبة مئوية من الاجمالي)

	٧١	٧٢	٧٣	
القطن :ـ	٦١ر٥٪	٥٩ر٨٪	٥٥ر٨٪	—
الصمغ :ـ	٠٧ر٣٪	٠٧ر٣٪	٥ر٤٪	—
الفول :ـ	٠٨ر٢٪	٠٧ر٤٪	٩٪	+
السمسم :ـ	٠٧ر–٪	٠٧ر١٪	٧ر٥٪	+
الثروة الحيوانية :ـ	٠٣ر٢٪	٤ر٢٪	٥ر٧٪	+
الذرة :ـ	٠١ر–٪	١ر٢٪	٢ر١٪	+
اخرى :ـ	١١ر٧٪	١٢ر٧٪	١٤ر١٪	
	١٠٠ر–٪	١٠٠ر–٪	١٠٠ر–٪	

الجدول اعلاه يوضح تركيب صادرات السودان خلال الثلاث سنوات السابقة. بالرغم من مرور اكثر من ١٧, عاما على الاستقلال فان الملامح العامة لتركيب الصادرات يعكس نفس الصورة التي

تركتها سلطات الاحتلال البريطاني ...
فما زال القطن يشكل السلعة الاساسية
للصادرات (٥٦٪ تقريبا) وما زالت
الصادرات في مجملها سلعا زراعية ،
وباستثناء القطن تقريبا فان كل السلع
المتبقية ينتجها القطاع التقليدي ...
اى انه يساهم باكثر من ، ٤٥٪ من
الصادرات ... ماذا يعني ذلك ؟
انه يعنى باختصار شديد أن التطور
الاقتصادي الجاري في قطرنا انما هو
استمرار للهيكل الاقتصادي الذيوضع
اسسه الاستعمار القديم (البريطاني)..
وهذا مايعكسهالجدول المذكوراعلاهمقارنا
حتى بجداول اوائل هذا القرن . فالتطور
والتوسع في الانتاج الاقتصادى هو
تطور وتوسع في انتاج سلع زراعية
لغرض التصدير ... او تحويل جزء
من سلع القطاع التقليدي للغرض
نفسه . واحصائيات عام ٧٣ ؛ العام
الثالث للخطة الخمسية التي يراهن

عليها النظام الدكتاتوري الرجعي ، لا تعكس اتجاها مغايرا على الاطلاق . وانما تسير في نفس الاتجاه . . اذ ان الاستعمار البريطاني ، الذى قضى على الثورة المهدية الوطنية ، قد حول الاقتصاد الوطني من اقتصاد وطني قائم على الاكتفاء الذاتي . . . الى جزء لا يتجزأ من السوق الراسمالية العالمية . يمدها باحتياجاتها من السلع الزراعية (القطن اساسا) ويشكل سوقا لمنتوجاتها المصنعة . . . وحتى في اطار هذه الوضعية الضيقة ما زال القطاع التقليدي يساهم باكثر من ٤٥٪ من الصادرات واكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي ويعيش في داخله اكثر من ٧٥٪ من السكان .

= الواردات : ـ

الجدول الاتي يوضح النسبة المئوية لكل بند من اجمالي الواردات : ـ

	٦٨	٧٠	٧١	٧٢
مواد استهلاكية :-	٪٥٨	٪٤٤	٪٤٩	٪٥١
مواد خام	٪٣١	٪٣٨	٪٣٧	٪٣٤
معدات راسمالية :-	٪١١	٪١٥	٪١١	٪١٥
اخرى :-	٪—	٪٠٣	٪٠٣	٪—
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

ان الجدول المذكور اعلاه يعكس لنا ان اكثر من ٧٠٪ تقريبا (اذا اخذنا في الاعتبار ان جزءا اساسيا من المواد الخام والمواد الراسمالية هي في الواقع مواد استهلاكية) من الواردات هي مواد

استهلاكية .... اى ان السودان ما زال يشكل سوقا لمتوجات السوق الراسمالية المصنعة مثل ما هو مصدر لاحتياجاتها من المواد الخام (القطن ، الصمغ ، الفول الخ ...) . واذا كانت المؤسسات الاجنبية قد لعبت في السابق الدور الرئيسي في هذه العملية ، فان الاجهزة الحكومية واجهزة القطاع الخاص تقوم حاليا بنفس الدور .

اتجاهات التجارة الخارجية : ـ

الجدول التالي يوضح اتجاهات تجارة السودان الخارجية ـ الصادرات ـ القطن بشكل خاص ـ والواردات :ـ

الصادرات : ـ (نسبة مئوية)

السنة	السوق الأوربية	الهند	مصر	الصين	روسيا	اليابان	أمريكا ٦٨	أخرى	الجملة
٧١	٢٨ر١	١٠ر٩	٥ر٦	٩ر٦	١٥ر٤	٧ر٢	٣ر٨	١٩ر٤	١٠٠
٧٢	٣١ر٦	١٧ر٧	٥ر٩	١١ر٦	٠ر٤	٧ر٦	٢ر٨	٢٢ر٤	١٠٠
٧٣	٢٥ر٩	٥ر٨	٢ر٧	١٤ر٥	—	١١ر٦	١ر٩	٢٦ر٦	١٠٠
الواردات :ـ									
٧١	٢٦ر١	١٧ر١	٥ر٢	٦ر٥	٧ر٢	٣ر٨	٢ر٣	٣١ر٨	١٠٠
٧٢	٢٩ر٨	١٦ر ـ	٤ر٠	٧ر٣	٤ر٥	٥ر٣	٤ر ـ	٢٩ر١	١٠٠
٧٣	٣٤ر ـ	٦ر٨	٢ر٣	٨ر١	٥ر٥	٥ر٢	٧ر٥	٣٠ر٦	١٠٠
القطن :ـ									
٧١	١٦ر٧	١٧ر٥	—	١٥ر٧	١٤ر٦	٤ر٦	١ر١	٢٩ر٨	١٠٠
٧٢	٢٥ر٢	٢٩ر٣	—	١٦ر ـ	٠٠ر٦	٧ر١	[illegible]	٢١ر ـ	١٠٠
٧٣	٢٨ر٢	١٠ر٢	—	٢٥ر٤	—	١٣ر٦	٠ر٣	٢٢ر٣	١٠٠

ومن هذا الجدول يمكننا ان نستخلص مجموعة من الملاحظات ... اولا : ـ ان مجموعة بلدان السوق الاوربية المشتركة تستحوذ على النصيب الاكبر من تجارتنا الخارجية (اكثر من ٣٥٪ من الصادرات، ٢٨٫٢٪ من مبيعات القطن ، ٣٤٪ من الواردات خلال عام ٧٣) ... ونلاحظ ايضا تزايد نسبة التعامل معها خلال السنوات الثلاث الماضية . وضمن هذه المجموعة ما زالت بريطانيا هي المصدر الرئيسي للواردات (تصدر حوالي ١٧٪ منها) بالرغم من انها فقدت مكانتها التقليدية كمشتري رئيسي لصادرات السودان . ونتيجة لذلك فان ميزاننا التجاري معها يميل لصالحها بصورة دائمة . وهذا يعكس لنا ان تجارتنا الخارجية لا تقوم على اساس مراعاة مصلحة البلاد والتعامل المتكافىء مع البلدان الاخرى والا لماذا الاستيراد بهذه

النسبة الكبيرة من بريطانيا بينما هي لا تشتري من صادراتنا ما يقارب نفس النسبة ؟ ثانيا : ـ ان معظم صادراتنا تتجه الى البلدان الاسيوية بينما معظم الواردات تأتي من بلدان السوق الاوربية المشتركة ... وهذا الوضع الشاذ هو الذي يدفع بالنظام الدكتاتوري ، مثله في ذلك مثل الانظمة التقليدية السابقة، نحو الارتباط اكثر واكثر بهذه السوق التي لم تقم الا لتوحيد جهود بلدانها من اجل استغلال ونهب ثروات شعوب بلدان العالم الثالث . وفي هذا الاتجاه شهدت سنة ١٩٧٣ محاولات تنظيم التعامل والارتباط مع هذه السوق وقد قام بهذه الجهود وزير الخارجية بالتضامن ـ طبعا مع بقية الدول الافريقية والعربية اللاهثة وراء اسيادها الامبرياليين . بدلا من مواجهتهم مواجهة جدية ، وشهدت ايضا الغاء التعامل بالاتفاقيات التجارية والتحول نهائيا الى التعامل بقوانين السوق الراسمالية العالمية الخ ... ونتيجة لذلك تدهورت

نسبة التعامل مع الاتحاد السوفيتي.. فقد كانت خلال عام ١٩٧٠ : ــ ١٨٪ من الصادرات ، ٢٦٪ من القطن ، ٨ر٣٪ من الواردات ... وتدهورت في عام ١٩٧٣ الى اقل من ١٪ من الصادرات في جملتها ، و ٥ر٥٪ من الواردات . ولا شك ان هذا الوضع هو نتيجة طبيعية للاتجاه اليميني الذي انتهجته سلطة الردة السوداء بعد عام ١٩٧١ . **ثالثا :ــ** ان الجدول اعلاه يعكس لنا ايضا ان قوى الاستعمار الجديد بالذات (الولايات المتحدة ، المانيا الغربية) بدأت تحتل مكانة مرموقة في تجارتنا الخارجية في نفس الوقت الذي تتدهور فيه مكانة بريطانيا (الاستعمار القديم) . وهذا يتضح لنا من تزايد نصيب امريكا من الواردات واحتلالها المركز الثالث (بعد السوق الاوربية والصين) . **رابعا :ــ** ان الاتجاه العام لتجارة السودان

الخارجية يسير في اتجاه الارتباط ببلدان السوق الاوربية المشتركة والتعامل مع اقتصادياتها بينما تتدهور العلاقة مع البلدان العربية ، وعلى رأسها مصر ، . فقد تدهورت نسبة التعامل مع مصر من ٦ر٥٪ من الصادرات و ٢ر٥٪ من الواردات عام ٧١ الى ٧ر٣٪ و ٣ر٢٪ عام ١٩٧٣ـ وهذا يعكس لنا هشاشة علاقات الاقتصاد السوداني مع البلدان العربية والافريقية على السواء وتدحض ادعاءات النظام الدكتاتورى وتبنيه اللفظي لشعارات الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي مع مصر والتمشدق بافريقيا والدفاع عن حريتها ووحدتها ... ان العكس هو الذى يجري .. تعميق الجذور الاقتصادية للتجزئة .. وخلق العقبات امام التكامل والوحدة الاقتصادية العربية كثمن للارتباط بالسوق الراسمالية العالمية . اذ ان تطور الاقتصاد الوطني لا يرتبط باي خطة تستهدف خلق تكامل اقتصادي

عربي حقيقي ... هذا التكامل والوحدة التي هي ضرورية للتنمية والتقدم الاقتصادي والاستقلال الفعلي ومواجهة العدوان الاستعماري الصهيوني .

جدول التبادل : ـ

الجدول التالي يوضح جدول التبادل بين السودان والبلدان الاخرى خلال العشر سنوات السابقة : ـ

× **سنة الاساس ١٩٥٣ : ـ ١٠٠**

٦٣ ـ ٩٩٫٢	٦٨ ـ ١٠٠٫٧
٦٤ ـ ١١٢٫٧	٦٩ ـ ١٠١٫٧
٦٥ ـ ١١٥٫٧	٧٠ ـ ٩٩٫٧
٦٦ ـ ١١٤٫٤	٧١ ـ ٩٥٫٨
٦٧ ـ ٩٢٫٨	٧٢ ـ ٩٤٫٧

واذا كانت حدود التبادل تعني نسبة متوسط سعر الصادرات لمتوسط سعر الواردات فان الجدول اعلاه يعكس لنا ان شروط التبادل الراهنة ليست في

صالح بلادنا ، وكل بلدان العالم الثالث.
بل ان الوضع يتدهور عاما بعد عام واذا كان هذا التدهور يشكل اتجاها عاما فانه يرجع الى طبيعة البنيان والتركيب الاقتصادي المتخلف والتبعي الذي تعيشه هذه البلدان والى علاقاتها غير المتكافئة مع البلدان الراسمالية المتقدمة.
لقد تحررت بلادنا من الاستعمار القديم لتجد نفسها تحت طاحونة الاستغلال الامبريالي الجديد.. والاستعمار الجديد لم يعد في حاجة الى امبراطوريات وجيوش احتلال وذلك لقدرته على التكيف مع انتصار وصعود حركات التحرر الوطني التي شهدتها بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. وهو لذلك يعتمد على : ارتباط اقتصاديات هذه البلدان بسوقه الراسمالية العالمية ، وعلى احتكاراته واستثماراته الضخمة المنتشرة في العالم ... وعلى سياسة القروض والمساعدات المشروطة ، ... واهم من هذا وذلك

على التقسيم الدولي الراهن للعمل ...
حيث ادى تطور النظام الراسمالي الى
مرحلته العليا ـ الامبريالية ـ الى
ادخال بلدان العالم الثالث قسريا في
السوق الراسمالية العالمية وبالتالي الى
تخصصها القسري ايضا ، في انتاج
السلع والمواد الاولية ... وذلك لان
التوسع الاستعماري كان يستهدف
ايجاد سوق واسعة لمنتجاته المصنعة
ومصدر دائم لاحتياجاته من المواد
الخام ... وهكذا فان النظام الراسمالي
الذي وحد العالم في سوق واحدة ادى
ايضا الى انقسامه الى امم متقدمة
اقتصاديا وتمتلك القدرة على استمرار
هذا التقدم وامم متخلفة يزداد تخلفها
عاما بعد عام .... ذلك هو مضمون
التقسيم الدولي الراهن للعمل والذي
تقوم على اساسه وحدة العالم وتكامله
الاقتصادي . والاساس الاقتصادى

لنفوذ البلدان الرأسمالية المتقدمة ولسيطرتها على السوق العالمية . وذلك هو السبب الجوهري لتدهور اوضاع بلدان العالم الثالث التي ليس امامها من سبيل لايقاف هذا التدهور سوى الفكاك من السوق الرأسمالية العالمية وخلق تكتلات قومية من اجل بناء اقتصاد عصري ، متقدم ومستقل ... ولكن مثل هذا الهدف العظيم تعجز عن انجازه القوى البرجوازية والبرجوازية البيروقراطية (العسكرية والمدنية)التي هي جزء لا يتجزأ من التركيب الاقتصادي الراهن .

الاتجاه العام : ـ

فيما يلي جدول يوضح تطور حجم تجارة السودان الخارجية والميزان التجاري خلال العشر سنوات السابقة :

(بملايين الجنيهات)

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري (— +)	اجمالي قيمة التجارة الخارجية	٪ قيمة التجارة للدخل القومي
٦٤	٦٨ر٦	٩٥ر٥	٢٦ر٩—	١٦٤ر١	٤٦٪
٦٥	٦٧ر٩	٧٢ر٢	٤ر٣ —	١٤٠ر١	٣١ر٨٪
٦٦	٧٠ر٧	٧٧ر٤	٦ر٧ —	١٤٨ر١	٣٢ر٤٪
٦٧	٧٤ر١	٨١ر١	٢ر٠ —	١٥٥ر٢	٣١ر٧٪
٦٨	٨١ر١	٨٩ر٧	٨ر٦ —	١٧٠ر٨	٣٢ر٤٪
٦٩	٨٦ر٢	٩٢ر٥	٦ر٣ —	١٧٨ر٧	٣٥ر٣٪
٧٠	١٠٢ر٢	١٠٨ر٣	٦ر١ —	٢١٠ر٥	٤٠ر٨٪
٧١	١١٥ر٢	١٢٣ر٧	٨ر٥ —	٢٣٨ر٩	٤٤ر٩٪
٧٢	١٢٤ر٢	١٢٣ر١	٢ر٤ +	٢٤٨ر٦	——
٧٣	١٤٤ر٢	١٦٦ر٩	٢٢ر٧—	٢١١ر١	——
المتوسط					٣٦٪

يخضع قطاع التجارة الخارجية ، كغيره من قطاعات الاقتصاد الوطني ، لسياسة محددة وضع اسسها وقواعدها صندوق النقد الدولي كجزء من برنامج تركيز يهدف الى معالجة المشاكل المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد السوداني والوصول به الى وضع متوازن . ونتج من هذه السياسة تقييد الاستيراد وتشجيع التصدير منذ عام ١٩٧١ . ودون الدخول في تفاصيل هذه السياسة ، التي ادت الى تفاقم مشكلة توفر السلع الضرورية لحياة المواطنين، فان الملاحظة الاولية للجدول اعلاه تعكس لنا استمرار تزايد حجم التجارة الخارجية حتى تضاعف في عام ١٩٧٣ ليصل الى ٣١١ر١ مليون جنيه مقارنا بـ ١٦٤ر١ مليون جنيه عام ١٩٦٤ . وخلال هذه المدة ظلت الصادرات تزداد بنسبة ٢١٪ بينما تزداد الواردات بنسبة ١٨٪ ويبلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية للدخل القومي حوالي ٣٦ر١٪ اى اكثر من الثلث . وهذا الحجم الكبير هو

الاساس الموضوعي الذي تولدت عنه البرجوازية التجارية وهو الذى حدد طبيعتها الطفيلية الهشة ودورها المخزى كوكيل وسمسار للاحتكارات الاستعمارية . واذا كانت تأميمات ١٩٧٠ قد حولت جزءا كبيرا من قطاع التجارة الخارجية لملكية الدولة الا ان سياسة التراجع اليميني وطبيعة الفئة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة ـ كطبقة طفيلية وربيبة للبرجوازية التجارية ، ان سياسة التراجع اليميني والطبيعة الطفيلية للفئة الحاكمة حولت قطاع التجارة الخارجية من جديد الى مجال للثراء السريع وتخريب الاقتصاد الوطني عن طريق استغلال النفوذ . وليس من المبالغة القول ان هذه الفئة قد حولت التجارة الخارجية الى بالوعة تمتص الفائض الاقتصادى للبلاد وان طاقاتها التبذيرية الهائلة قد فاقمت ازمة التطور الوطني لدرجة لم يسبقها مثيل . . . واذا علمنا ان مساهمة القطاع العام في التجارة الخارجية خلال عام ٧٣

كانت حوالي ٥٢٪ من الاجمالي يمكننا ان نخمن الارباح الطائلة التي ما زالت البرجوازية التجارية تجنيها من هـذا القطاع (تقدر بحوالي ٢٥ مليونا من الجنيهات على افتراض ان نسبة الربح ١٥٪) ويضاف الى ذلك ارتباط هذه الفئة الحميم بمراكز السلطة وبالعناصر المسؤولة عن ادارة القطاع العام ومايتنتج هذه العلاقة من فساد وتسخير لامكانيات القطاع العام لمصالح فئة محدودة ... ان وضع هذه المسألة في الاعتبار تجعلنا نقدر الارباح الناتجة من اجمالي التجارة الخارجية خلال عام ٧٣ بما يقارب ال ٣٥ مليونا من الجنيهات او اكثر .. ولذلك جاءت الحكمة التي اطلقها شعبنا (الما غنى في الايام دى ما بغنى تانى) والتي جاءت نتيجة لاستقراء سريع لما يجري في السوق ... هذا دون ان نضع في الاعتبار اضافات السوق السوداء وارتفاع الاسعار الجنوني وندرة السلع ..وهي صفة طبعت عام ١٩٧٣ والاعوام

التي سبقته ولا تزال ؟؟ وبعد ذلك يتحدث جعفر بخيت عن وجود قدرة شرائية للجماهير وينسى أن هذه العشرات من الملايين انتزعت من ايدي الكثرة امام سمع وبصر الحكم الدكتاتوري الرجعي بل وبواسطة سلطانه وجبروته . والملاحظة الثانية ان الفترة المذكورة ظلت تعكس عجزا دائما في الميزان التجاري حتى وصل عام ٧٣ الى ٢٢٫٧ مليونا من الجنيهات وذلك برغم برنامج التركيز وسياسة التقييد والاشراف الفعلي الذي ظل يمارسه الصندوق والبنك الدولي على الاقتصاد الوطني ؟ واذا كانت السلطة الرجعية قد عالجت هذا العجز عام ٩٧٢ بالاعتماد على دعم صندوق النقد (حوالي ٢٤ مليون جنيه) فانها اليوم تلجأ لنفس الطريقة وتطلب الدعم مرة اخرى من اسيادها (حديث وزير المالية الصحافة يوم ١٩٧٤/١٠/٢٦) .

الخلاصـة : ـ

ان واقع التجارة الخارجية لعـام ١٩٧٣ يعكس تخلف الاقتصاد الوطني وتبعيته لمراكز نفوذ الاستعمار الجديد. وان الفئة البرجوازيـة البيروقراطيـة الحاكمة ، بالتحالف مـع بعض ركائـز البرجوازية التجارية ، تلعـب الـدور الرئيسي في تعميق واسـتمرار هـذه الوضعية . وبالتالي فانها تبدد الفائض الاقتصادى للبلاد وتهربه الى اسيادها في الخـارج في شـكل اربـاح وسـلع استهلاكية وسـداد قروض ورحـلات ترفيهية وارصدة في الخارج ... وكل ذلك على حساب تخلف جماهير شعبنا وحرمانها من حقها في الحيـاة الحـرة الكريمة . وبالتالي فان تحرير التجارة

الخارجية وتمليكها للشعب وتحويلها الى اداة من ادوات التنمية والتقدم لن يتم الا باسقاط حكم الطغمة العسكرية القائم وبناء سلطة الجبهة الوطنية التقدمية ... سلطة الطبقة العاملة والزراع والمثقفين الثورين .

النظام الدكتاتوري الرجعي يفتح الطريق لسيطرة رأس المال الاجنبي على الاقتصاد الوطني*

التنمية الاقتصادية في جوهرها هي التصنيع ..اي بناء قطاع صناعي وطني متطور ومرتبط بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ومكمل لها . واذا كانت سلطة الردة الفاشية الرجعية قد ظلت تكرر ادعاءتها المجوجة باهتمامها بقضية التنمية والتصنيع فان واقع الصناعة في قطرنا وواقع ممارساتها في المجال الاقتصادي يفضح مثل هذه الادعاءات ويكشف طبيعتها الاستهلاكية المعادية للتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .. فما هو واقع الصناعة الحديثة في بلادنا ـ وما هي خطط السلطة الفاشية الرجعية لتنمية وتطور هذا المجال ؟ ان

---

* « الهدف » ابريل « نيسان » ١٩٧٥

واقع الاحصائيات يوضح لنا المكانة الضعيفة التي يحتلها قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني . وهذا ما يعكسه تركيب الدخل الوطني خلال السنوات الاخيرة الموضح في الجدول الاتي : —

البيان	٦٨	٦٩	٧٠	٧١
القطاع الزراعي	٣٨٪	٣٦٪	٤٠٪	٤١٪
القطاع الصناعي	٠٨٪	٨ر٥٪	٠٩٪	٠٩ر٤٪
قطاع الخدمات	٥٤٪	٥٥ر٥٪	٥١٪	٤٩ر٦٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول يوضح النسبة المئوية لمساهمة كل قطاع في الدخل الوطني

ان هذا الجدول يوضح ضعف القطاع الصناعي وضآلة مساهمته في تكوين الدخل الوطني برغم رعاية الدولة وتشجيعها للاستثمار المحلى والاجنبي في هذا المجال . فقانون تنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي لسنة ١٩٧٢ الذى اصدرته سلطة الردة السوداء يفتح الباب واسعا لرؤوس الاموال الاجنبية ويسمح لها بتحويل ارباحها الى الخارج ويؤمنها ضد المصادرة والتأميم ... كما اعطى راس المال الخاص المستثمر في الصناعة اعفاءات واسعة من الضرائب المباشرة ورسوم الانتاج والجمارك ، ووفر له قطعة الارض اللازمة لتشييد المصنع ، وتسهيلات كثيرة في مجال الاقتراض من البنك الصناعي والكهرباء والنقل الخ ... وهذه الميزات (تقدر بملايين الجنيهات) التي تقتطع من اموال الشعب لحماية ومساعدة الراسمالية المحلية الكسيحة وراس المال الاجنبي الاستعمارى، ونسبة لضخامة حجم هذه الاعفاءات والميزات كان من المفترض ان

تكون مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الدخل الوطني عالية لا اقل من خمسون مليونا من الجنيهات كما هي الحال الان .... ان هذه المساهمة الضعيفة لا تبرر كل تلك الميزات والاعفاءات التي يوفرها قانون ١٩٧٢ لراس المال الخاص .

٢/ وبالاضافة الى هذا الضعف العام فان تركيب الصناعة الحديثة في بلادنا يعكس طبيعة التنمية الصناعية الهزيلة التي يريدها لشعبنا راس المال الاجنبي والراسمالية المحلية الطفيلية .. اذ ان النشاط الصناعي الاساسي يتركز في مجال صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ـ ومجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود . ان اهمية هذين المجالين تعكسها حقيقة انهما ينتجان اكثر من ٧٢٪ من اجمالي الانتاج الصناعي ويستوعبان اكثر من ٧١٪ من القوى العاملة في القطاع الصناعي الحديث ويشكل راس المال المستثمر في هذين المجالين اكثر من

٧٣٪ من اجمالي راس المال المستثمر في القطاع الصناعي باكمله ... ماذا يعكس لنا هذا التركيز ؟ انه يعكس بوضوح عدم جدية السلطة الفاشية الرجعية والرأسمال الخاص ، المحلي والاجنبي، في بناء اساس سليم لنهضة صناعية متقدمة تقوم على اساس امكانيات القطر واحتياجاته . فمثل هذه الصناعات تفتقد القدرة على التأثير الايجابي في تركيب الاقتصاد الوطني المتخلف وتعجز عن استيعاب القوى العاملة العاطلة في الريف والمدينة وتدريبها على اساس علمي حديث ... ويعكس الطبيعة الطفيلية للرأسمال الخاص العامل في هذا القطاع حيث يجبن عن دخول مجالات الاستثمار الجدى ويركز فقط على المجالات السهلة التي يستفيد فيها من امكانيات القطاع العام في صناعة المواد الخام (الدباغة وحليج القطن مثلا). والا لماذا يتركز النشاط الصناعي في هذين المجالين بشكل خاص وينعدم في مجالات ضرورية اخرى ؟ .

وجانب ثالث يعكسه واقع الصناعة الحديثة في بلادنا ... ذلك هو النفوذ الكبير الذى يحتله راس المال الاجنبي في هذا القطاع المهم من قطاعات الاقتصاد الوطني حيث يشكل اكثر من ٧٠٪ من اجمالي راس المال المستثمر في كل القطاع الصناعي ؟ والجدول الاتي يوضح نسبة راس المال الاجنبي من اجمالي راس المال المستثمر في كل مجالات الصناعة .

صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ٢٢٪

« الغزل والنسيج والملابس والجلود ٥٨٪

« الورق والطباعة والنشر ٧٢٪

« الكيمياويات والبترول ومنتجاتهما ٩٢٪

المصدر . الاحصاء الصناعي ٩٧١/٧٠

ان هذه الصورة تعكس سيطرة راس المال الاجنبي (انجلترا ، الكويت ، المانيا

الخ ....) على قطاع التنمية الصناعية وبالتالي تحكمه في اتجاهات ومعدل تطوره ... واذا كانت الطبيعة الطفيلية الضعيفة للراسمالية المحلية هي التي دفعتها لمشاركة الراسمال الاجنبي والارتماء في احضانه فان سلطة الردة الفاشية الرجعية هي الاخرى تسير في نفس الطريق ـ طريق فتح امكانيات البلاد للنهب الاستعماري .

ففي السنوات الاخيرة وبعد صدور قانون تشجيع الاستثمار الصناعي لعام ٧٢ وجد راس المال الاجنبي الفرصة لزيادة نفوذه داخل الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي منه بشكل خاص (الشركة الكويتية السودانية للاستثمار ،مؤسسة التنمية السودانية، سكر غرب سنار الخ ...) وما يزال سدنة النظام الرجعي الفاشي يدعون راس المال الاجنبي للاستثمار في السودان في كل رحلاتهم البذخية والمتكررة ... وكأن السودان يفتقد الامكانيات

والسواعد التي تبنيه، وكأن رأس المال الاجنبي قد سبق له وانتشل بلدانا من واقع التخلف ؟؟ ان بلادنا قادرة على بناء نهضتها الاقتصادية والاجتماعية عندما تمسك جماهيرها الكادحة بمقدرات مصيرها وتنتهج طريق تطورها الوطني الديمقراطي المستقل ... طريق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية ... وسوف تكسح وقتها عملاء راس المال الاجنبي الاستعماري وترمي بهم في متاحف التاريخ .

سوء العلاقات الانتاجية بمصنع النسيج السوداني*

اذا كانت القوى الاشتراكية تعتبر الانسان اغلى راس مال في الوجود فان القوى الراسمالية تعتبره اداة ووسيلة تفتح الطريق امام مزيد من الارباح والعائدات عبر استغلال بشع لامكاناته وطاقاته .. ففي مصنع النسيج السوداني حيث تجد الاله التي يتعامل معها العامل عناية وراحة واهتماما اكثر منه، بجانب هذا نجد العامل محروما حتى من حقه الذي يكتسبه بعرقه ونسوق الاتي كمثل ، فالنسبة المقررة التي يحق للعامل بعدها ان يصرف حافز انتاج (بونص) هي ٩٠٪ من طاقة المصنع وفي الاسبوع الثاني من مارس بلغت نسبة الانتاج ١٣٩٪ اى بزيادة قدرها ٤٩٪ الا اننا نجد ان الادارة وكذابيها

---

* « الهدف » ابريل « نيسان » ١٩٧٥

دائما قد اعلنت ان نسبة الانتاج بلغت ٧٨٪ وعلى العمال مضاعفة الجهد .

ان هذا الحافز نجده وقف على فئة معينة من العاملين بالمصنع تتمثل في موظفي الكمبيوتر ومدير علاقات الانتاج والفنيين ورؤساء الورديات لاطلاعهم ومعرفتهم لكمية الانتاج . ان علاقات الانتاج التي تسود بالمصنع لهي من اسوأ العلاقات التي يواجهها العمال في بلادنا ولا نجد لها مثيل سوى تلك التي كانت تسود اوربا في عصر النهضة الصناعية الاولى .

ان العامل هنا بالرغم مما نسمعه عن تلك الامتيازات التي يدعى تمتعه بها من مواصلات مجانا ووجبة طعام وعلاج نجده يعمل في اقسى الظروف .

فالطبيب الذى اتى به خليل عثمان لا لكي يعالج العمال وانما ليسلبهم الراحة التي كان من الممكن ان توفرها عيادة الدولة للعامل ، فالعامل هنا مهما

كان مرضه فاقصى فترة له من الراحة هي ساعتين مقررة من طبيب المصنع واما من تستدعي حالته اكثر من ذلك فهو العامل الذى استنفذت مقدرته على العمل وعليه بالطبع ان يقضي باقي عمره بالمنزل دون حقوق . اما وجبة الطعام ، فزمن الافطار وكما نعرفه وكشيء متفق عليه ساعة الا انها هنا نصف ساعة . ولا غرابة ، فكل هذه الاشياء التي يدعي انها توفر للعامل دون مقابل نجد العامل يدفع ثمنها اضعافا مضاعفة من جهده وعرقه ودمه . ونجد العامل محروم من ابسط الضمانات الاجتماعية في حالة موته ومرضه وكمثال لذلك العامل الذى توفى نتيجة لداء الصدر (عامل بقسم الغزل) وكان عليه متأخرات سلفية سددت ببيع منزله بالدلالة في الحاج يوسف وطردت عائلته . واخرون كثيرون من عمال هذا القسم الذي يتصاعد فيه سير الاصابة بهذا المرض اضطروا الى الانتقال الى اسرة المرض . ان غياب الطليعة العمالية الواعية النزيهة

سواء كانت وسط صفوف العمال او داخل نقابتهم وعدم وجود ممثلين للعمال داخل ادارة المصنع يدفع بخليل عثمان وزبانيته من رؤساء الورديات الذين ملأوا جيوبهم من عرق الحياة زملائهم نحو مزيد من الاستنزاف والاضطهاد والاستغلال للعمال .

ان ذلك التحرك العفوي للعمال قبل فترة داخل امبراطورية مؤسسة الخليج العالمية ما كان الا انعكاسا لما يلاقيه العمال من عسف وضياع وبالرغم من نتائج التحرك المحدودة الا انه اثبت وجودهم كقوة قادرة على التحرك في الظرف المناسب كما انه القى ضوءا مشعا على نواحي القصور التي يجب تجاوزها بخلق القيادات النزيهة والمخلصة لجماهير الطبقة العاملة .

ومن هذا الواقع تبقى لنا ان نرد على دكتور حبه في كلمة تملقه لسلطته التي جاءت بجريدة الصحافة بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٨ بان «الصباح» فعلا جوهرة

واحتفلتم بها انتم ، وحقا ما قلته بان المعونات والقروض التي يقدمها «الصباح» للسودان وبقية الدول تختلف في شروطها عن بقية الدول من حيث استقلاليتها وكيفية زيادة ارباحها ومؤسسة الخليج العالمية بمختلف استثماراتها خير مثال لذلك .

تدهور اسعار الصمغ يضاعف من بؤس الفلاح ويزيد من حدة انيميا الاقتصاد السوداني*

بعد ستة اعوام من الوعود .. بالرخاء والتنمية .. وبعد تطبيق العديد من الخطط والغائها ثم تطبيقها .. وتكوين عشرات اللجان لاعداد المشاريع .. وتقويم مشاريع اخرى وبعد تشريع كل القوانين .. التي تعلن السودان ساحة مباحة يرعى فيها راس المال الاجنبي بحجة الاستثمار والتنمية .. ثم قبل ذلك كله وبعده رفع اسعار السلع الاستهلاكية والاكثر ضرورة في الحياة اليومية للجماهير .. ومطالبة الجماهير بالتقشف والقناعة .. في انتظار ... التنمية .. والاكتفاء..وتفجر البترول.

بعد كل ذلك فان الاقتصاد السوداني يعاني من انيميا حادة ويتدهور بشكل

---

* « الهدف » ابريل « نيسان » ١٩٧٥

مذهل في كل مجالات الحياة الاقتصادية في القطـر ...

اخر مجالات هذا التدهور محصول من اهم المحاصيل النقدية التي يعتمـد عليها اقتصادنا اعتمادا كليا .. ذلـك هو محصول الصمغ العربي . واسباب التدهور بلا شـك سياسـة الحكومـة المرتجلة التي لم تعتمد الاسلوب العلمي الصحيح كعادتها فقد كان متوسط انتاج الصمغ في سنة ١٩٧٠ هو ٦٠ الف طن .. انخفض الرقم في السنوات القليلة الماضيه الي ٤٠ الف طن ..

ومن اسباب هذا التدهور هو هجـر المزارعون لمناطق انتاج الصمغ في كردفان الى مناطق انتاج اخرى او البحث عن مصادر اخرى للعيش .. اذ ان اسعار الحكومة غير مجزية ولا يمكن ان تؤمن الـذى اصاب الحيـاة الاقتصاديـة في البلاد .

حياة مستقرة للمزارعين بعد التدهور يضاف الى ذلك ان اشجار الصمغ

في كردفان اصبحت تنوء بعبء السنوات الطوال وتجاوزت سن الانتاج وكان الحل الوحيد ان تزرع بجانبها اشجار جديدة الشيء الذى لم يحدث ولم تفكر به الحكومة .. ذلك فيما يختص بالانتاج اما بالنسبة للنقل فقد بلغت قيمة الترحيل بالسكة حديد من نيالا حتى بورتسودان ١٤ جنيها للطن بينما قيمة الترحيل البحري من بورتسودان الى اوربا ٤ جنيهات فقط مما يساعد على زيادة تكلفة الانتاج مع الاقلال من العائد بالنسبة للمنتج .

وتزداد ازمة الصمغ تعقيدا من جراء عمليات التهريب التي تأتي نتيجة طبيعية لسوء سياسة الدولة واساليب تعاملها المجحفة بالنسبة للقوى المنتجة من الجماهير وتؤكد ذلك الارقام فقد انخفض ما تسلمته الشركة المختصة من المنتجين على اساس السعر الرسمي الذى حددته لها الدولة وهو ١٠ جنيهات للطن ... انخفض الى ثلثي حجم الانتاج او اقل اذ ان هذا السعر يمثل

اجحافا مرهقا للمزارعين وغير مجز على الاطلاق بينما يبلغ سعر التهريب ١٨ جنيها ...

والحكومة بهذه الممارسة التي تقضي على حقوق الجماهير الكادحة والمنتجة .... والتي تتجه لصالح الطبقة البيروقراطية والطبقات البرجوازية الطفيلية لا تساهم في تدهور الانتاج بالنسبة لاهم محاصيلنا النقدية فحسب بل تعبد الطريق وتمهده لانتشار التهريب كنتيجة طبيعية ومتوقعة لسوء سياستها وادارتها وعلاقاتها بالقوى المنتجة .. والوحيدة المؤهلة لتطوير الانتاج وتمتين اقتصاديات البلاد .

النظام الفاشستي الرجعي في مواجهة ازمته الشاملة*

جاءت حركة ٩/٥ الانقلابية الفاشلة في ظروف يعيش فيها نظام الردة الفاشي الرجعي أزمته الشاملة . واذا كانت اجهزة الاعلام والابواق المأجورة تعجز عن رؤية هذه الازمة الشاملة فان الواقع الموضوعي يفضح هذه الادعاءات ويؤكد تفاقم هذه الازمة وافلاس الطبقة البرجوازية البيروقراطية وفشل برنامجها السياسي والاقتصادي . فبعد اكثر من ست سنوات على صعود هذه الطبقة الكسيحة لمراكز السلطة في قطرنا تتحول ادعاءتها وضجيجها تحت لافتات التقدم والتنمية الى فشل ذريع ، وتحصد جماهير شعبنا الكادحة المزيد من البؤس والتخلف . وهذا ما يتكشف

---

* « الهدف » آ ب « اغسطس » ١٩٧٥
ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥

بشكل جلي في المحصول البائس لخطتها الخمسية وبرامج عملها المرحلية التي ظلت تراهن عليها طوال السنوات السابقة وتبرر بها وجودها وتفوقها على القوى الرجعية التقليدية . فالخطة الخمسية التي شارفت نهايتها (٧٠/٧٥) لم تؤدي الى النهوض بالاقتصاد الوطني من جموده وتخلفه وتبعيته للسوق الراسمالية العالمية ... وانما ادت الى ازمة اقتصادية خانقة تتفاقم يوما بعد يوم وتسحق معها الملايين من جماهير الشعب ، فيالمدن والارياف ... والى تكريس حالة الجمود والتخلف والتبعية التي ظل يعيشها الاقتصاد الوطني منذ الاحتلال الاستعماري البريطاني وحكم الاحزاب الرجعية التقليدية ... ان هذه الحقيقة الموضوعية البارزة ، التي تتعامى الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة عن رؤيتها ، تلمسها جماهير شعبنا الكادحة كل لحظة ... وطرحتها في شعاراتها ابان انتفاضات ٧٤/٧٣ وبعد زيادة سعر السكر حيث رددت « خمسة

سنين التنمية وين » . لقد علمتها تجربة اكثر من ست سنوات عجز سلطة البرجوازية البيروقراطية ونظامها الفاشي الرجعي عن تحقيق تنمية جدية للاقتصاد الوطني . وعلمتها ان تمسك هذه السلطة بشعارات التنمية والتقدم الاقتصادي ليس له من مدلول عملي سوى تضليل الجماهير وابتزازها بالمزيد من الضرائب والاعباء المالية . فالجماهير لا تحاكم الادعاءات والاقوال وانما تحاكم الافعال . ما محصول هذه السنوات الست بخطتها الخمسية وبرامجها المرحلية ؟ وبمعنى اخر ماذا قدمت البرجوازية البيروقراطية الحاكمة وبرنامجها السياسي والاقتصادي لجماهير شعبنا طوال سنوات تسلطها الفاشي الرجعي ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة يعكسها الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن والذى هو عينة محصول برنامجها السياسي والاقتصادى وخطتها الخمسية .... فماذا يعكس هذا الواقع ؟ .

× ان الواقع الاقتصادى يعكس ضعف الانتاج الوطني وجموده وتخلفه. فاذا كانت الخطة الخمسية تطمح الى تحقيق معدل نمو سنوى يصل الى ٨٪ فان معدل النمو الفعلي طوال السنوات السابقة لم يتجاوز الـ ٥٪ سنويا .. واذا وضعنا في الاعتبار معدل النمو السنوي للسكان (٢ر٨) والارتفاع الجنوني في الاسعار فان معدل النمو الفعلي في الانتاج الوطني يتدنى الى اقل من ١٪ .. اى ان ذلك يعني جمود الاقتصاد الوطني وتكريس تخلفه وتبعيته للسوق الراسمالية العالمية .. وهذا الجمود والتخلف والتبعية هو نتيجة طبيعية لانتهاج طريق التطور الراسمالي الذى تسير عليه السلطة الفاشية الرجعية ، وللاستعداد الهائل الذى تمتلكه الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة في تبديد وتبذير الفائض الاقتصادى للبلاد .. لقد جرب شعبنا هذا الطريق وخبر فشله طوال العشرين عاما الماضية .. كما جرب في الوقت

نفسه قدرات البرجوازية المحلية بكل فئاتها وخبر عجزها الموضوعي عن القيام بتنمية حقيقية تقضي على التخلف والتبعية .. ان البرجوازية الصغيرة ، تتنكر للتاريخ وترفض ان تتعلم من تجاربه ودروسه الثمينة .. فقد ادعت امكانية القيام بتنمية حقيقية تقضي على التخلف والتبعية عن طريق التطور الراسمالي .. ولكن الواقع الموضوعي لا يثبت فشلها وعجزها فحسب وانما ايضا ارتمائها في احضان قوى التخلف والبرجوازية التجارية الطفيلية التي تدعي انها تعمل على تصفيتها .

× والواقع السياسي والاقتصادى يعكس ايضا ارتفاعا جنونيا في الاسعار وصل الى اكثر من ٤٠٠٪ مقارنا بمتوسط اسعار ١٩٦٩ . وادى ذلك عمليا الى تدهور واضعاف دخول الجماهير العاملة وافقارها ، وفتح الطريق واسعا امام نمو واتساع البرجوازية التجارية الطفيلية ... ان

النظام الفاشستي الرجعي يحاول تضليل الجماهير بان سبب هذا الارتفاع الجنوني هو موجة الغلاء العالمية .. ويتجاهل عن عمد انه نتيجة حتمية ومباشرة لطريق التطور الراسمالي الذى ينتهجه ولسياسته الاقتصادية والمالية المرجاء التي ادت الى تضخم مصروفات جهاز الدولة (والاجهزة القمعية بشكل خاص) دونما مبرر سوى حماية سلطته الفاشية الرجعية من بطش الجماهير وحركتها الديمقراطية والثورية .. وادت ايضا الى ارهاق جماهير الشعب بالمزيد من الضرائب كل عام .. والى ربط الاقتصاد الوطني بطاحونة السوق الراسمالية العالمية واوضاعها الاقتصادية المتردية الخ ....

× كذلك ايضا يعكس الواقع الاقتصادى تبدد احتياطي القطر من العملات الصعبة حتى وصلت الى ٤٦ـ مليونا خلال عام ١٩٧٤ الامر الذي ادى الى تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات وتكريس

عجزه الدائم . وفي مواجهة هذه المشكلة لم تجد سلطة الردة الفاشية الرجعية من طريق سوى اغراق البلاد في بحر من الديون الخارجية وصلت الى ٢٠٠ مليون من الجنيهات وتتحمل جماهير شعبنا الكادحة عبء سداد اقساطها وفوائدها بما يعادل الـ ٢٥ مليونا سنويا وكان يمكن ان يكون كل ذلك مبررا ومقبولا لو ان هذه القروض كانت موجهة نحو مشاريع منتجة وسريعة العائد كما يحاول ان يوهم بذلك النظام الدكتاتوري الرجعي .. ولكن الواقع الموضوعي يفضح هذه الادعاءات ويؤكد ان الجزء الاعظم من هذه القروض يتوجه نحو الصرف البذخي والاستهلاكي (الصرف على جهاز الدولة المتضخم ، الاستيراد الاستهلاكي حيث عجزت الدولة عن توفير السلع الضرورية لحياة الناس ، مخصصات الجنوب المتزايدة بعد اتفاق اديس ابابا المشبوه) .

×× وبالاضافة الى ذلك يعكس الواقع

الراهن ايضا الازمة المالية المزمنة التي
تواجهها الدولة حيث وصلت الى حد
العجز عن دفع مرتبات العاملين باجهزتها
المختلفة وعن توفير العملة المحلية اللازمة
لتنفيذ المشاريع الجديدة .. ونتيجة
لذلك تفاقمت مشكلة البطالة لدرجة
دفعت بالالاف من خيرة الكفاءات الى
البحث عن العمل في الخارج .. وفي
مواجهة هذه المشكلة لم تجد السلطة
الدكتاتورية الرجعية من طريق سوى
المزيد من الاعتماد على الجهاز المصرفي
والقروض الاجنبية .. والمزيد من
الضرائب والرسوم على جماهير الشعب
العاملة .. وهو نفس الاتجاه الذي جربه
شعبنا طوال العشرين عاما الماضية وخبر
فشله المحتوم وتحمل نتائجه - في جمود
وتخلف الاقتصاد الوطني وارهاقه بعبء
استرداد هذه القروض الخ.. ان السلطة
الفاشية الرجعية تحاول ان توهم
الجماهير وتضللها تحت لافتة التنمية
والتقدم الاقتصادي ووضع ارقام خيالية
في الميزانيات السنوية للتنمية وصلت

الى ١٩٤ مليونا في العام الماضي ...

ان الجـدول التالي يفضح هـذا الادعـاء والتضليل :ـ

	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
تقديرات الميزانية :ـ	٣٧ر٤	٦٧ر٨	٦٥ر٥	١١٤ر٨	١٩٤
الصرف الفعلي :ـ	٢٦ر٦	٢٩ر٨	٢٩ر٩	٤١	...

ان هذا الجـدول يفضـح تضليـل السلطة الفاشية واكاذيبها .

فالصرف الفعلي على التنمية والمشاريع الجديدة لم يتجاوز متوسط الصرف الفعلي في سنوات ما قبل ١٩٧٠ الا نادرا وبنسبة قليلة جدا وبالتالي فانه لا يعكس اى اهتمام جدي بالتنمية والتقدم الاقتصادى . وهذا وحده يكفي لفضح ادعاءاتها وطريق تطورها الراسمالي ، ولتعرية طبيعتها التبذيرية والاستهلاكية المكشوفة ... كما انه يؤكد ان الاسباب الحقيقية للازمة المالية والاقتصادية ليست التوجه المركزي نحو التنمية وانما هي تضخم الصرف البذخي والاستهلاكي (تضخم جهاز الدولة وعلى راسه الاجهزة القمعية ، تطبيق قانون الحكم الشعبي المحلي الذى تحول الى اخطبوط بيروقراطي شمل القطر كله ، الاعباء الضخمة التي فرضتها اتفاقية اديس ابابا المشبوهة ، تحول مؤسسات القطاع العام الى بالوعة تمتص فائضها الاقتصادى وتلزم الدولة بسداد عبء ديونها وتحويلها ايضا الى مجال حيوى للثراء السريع ونهب

واستنزاف البرجوازية التجارية الطفيلية ... الخ .)

×× والواقع الراهن يعكس تحول الاقتصاد الوطني الى رهينة للاحتكارات الراسمالية العالمية ومؤسساتها الدولية ... فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتحملان الان مهمة الاشراف الفعلي على رسم ومتابعة تنفيذ السياسة المالية والاقتصادية وذلك من خلال ما يسمى ببرنامج التركيز وزيارات الخبراء المتكررة والمكاتب المفتوحة بالخرطوم . ونتيجة لذلك تعمق ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق الراسمالية العالمية من خلال انتهاج طريق التطور الراسمالي وفتح ابواب الاستثمار الاجنبي وتشجيعها لنهب واستنزاف ثروات القطر باسم المساهمة في التنمية والتطور الاقتصادى .

ان تفاقم الازمة الاقتصادية وصمود الحركة الوطنية في وجه سياسة القمع والاضطهاد ادى الى نهوض الحركة

الجماهيرية الديمقراطية وعزلة النظام الدكتاتوري الرجعي وتفاقم ازمته الشاملة .. وفي مواجهة افلاس الطبقة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة وفشل برنامجها السياسي والاقتصادي ، فانه ليس امام جماهير شعبنا من طريق سوى طريق التطور الديمقراطي المستقل . طريق اسقاط هذا النظام الكسيح وبناء سلطة الجبهة الوطنية التقدمية ... سلطة الطبقة العاملة وحلفائها في المدن والارياف من اجل استكمال انجاز مهام الثورة الوطنية التقدمية ودفعها في اتجاه افقها التاريخي .. القومي والاشتراكي .

الوضع الاقتصادي في البلاد الى اين ؟*

بقدر ما يمكن ان تكون ميزانية الدولة انعكاسا حقيقيا لمجمل النشاط الاقتصادى في البلاد وتصويرا امينا وجهدا كفاحيا يستلهم عمقه الاستراتيجي من امكانيات الجماهير وقدراتها الابداعية الغير متناهية في ظل نظام تقدمي ديمقراطي يجسد طموح الشعب وامانيه في الرخاء والمجتمع الاشتراكي حقيقة بلا تشويه او استغلال رجعي متخلف لهذه الاهداف الديمقراطية التقدمية ، بقدر ما يمكن ان تكون عملية عرض هذه الميزانية ميدانا لخداع الجماهير وتضليلها عن حقيقة الاوضاع الاقتصادية في البلاد في محاولة لاخفاء صورة الوضع هنا والعمل على

---

* « الهدف » نوفمبر « تشرين ثاني » ١٩٧٦

ابرازه بصورة متحسنة ومطمئنة في حين لا يمضي يوم او اثنين (في كل عام) على تقدم وزراء المالية المتوالين بميزانياتهم ، الا نسمع الاوامر المؤقتة بفرض ضريبة كذا وكذا .. ورفع اسعار العديد من السلع الاستهلاكية والضرورية (كالسكر والشاي والاقمشة الشعبية وغيرها..) والتي ينؤ بعبئها اساسا وبالدرجة الاولى الطبقات الكادحة ومحدودي الدخل من ابناء شعبنا .. والامر الذي يناقض ما اعلن عن تحقيقه فائض في ايرادات الميزانية وانها ميزانية خالية من الضرائب وانها وانها .. من اساليب الخداع التي خبرتها جماهير شعبنا منذ عهد الشريف الهندي .. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما الفرق بين عهد الهندي وعهد ديكتاتورية النميري على الصعيد العملي والموضوعي ؟؟ المزيد من الاعباء الضريبية والارتفاع في اسعار الحياة على كادحي شعبنا .. المزيد من النمو لتلك الطبقة الطفيلية التي تثرى وتصبح

في حالة اقتصادية رفيعة ، والمزيد من الثراء الحرام والفاحش من جانب سدنه النظام واصفياؤه وحواريه وارزقيتــه كل هذا في مثل هذه العهود ابتداء منذ عهــد عبود ومنـــازل حلفـا الجديـده المشهوره ومن اثروا ومن سرقوا قوت الشعب وبنوهـا قصـورا ومجمعـات يستغل فيها جهـد وعـرق البســطاء والكادحين من ابناء الشعب .. المزيـد مـن الارتبـاط بالسـوق الراسمالـي والسيطره الاستعمارية الامبريالية على اقتصاديات البلاد يوما بعد يوم وجهارا نهارا .. السلطة والجاه وشرف العمل (بلا جهد حتى) للمحاسيب والاقارب وضاربي الرق والساقطين علما واخلاقا .. المزيد من المصــادرة للديمقراطيـة والحريات العامة وتكميم افواهالجماهير ولجمطاقاتها الابداعيةومايفترضه ذلكمن بنود صرف خيالية ولا نهائية على اجهزة التجسس علـى الجماهـير وملاحقتهـا وكبتها . وكل مصروفات ذلك من عربات فارهه وشقق في ارقى الاحياء ومرتبات

مفرية ونثريـات لامسـيات السـقوط الاخلاقي الغريـب عن مثـل شـعبنا واخلاقياته تتم بتضخمها المتزايـد من هذه الضرائب المتزايده ، من الارتفاع الخيالي في اسـعار السـلع الاساسـية التي يعلمون ان الجماهير لا تتخلى عنها مهما كان السعر وانها اكثر السلع التي يمكن ان تحقق الزيادة فيها ايرادا ، وليست كتلك السلع غيرالاساسية التي يمكن ان تبدل عنها جماهير الشـعب وتتركها ان‌حدث ارتفاع كبير في‌سعرها. .. كله في سبيل ان يبقوا وتبقى قبضتهم ويبقى الجاه والسـلطان ... مالفارق **اذن بين عهد نميري وعهد الهندى ؟؟** هل هـو البـزه العسكريـة ؟؟ القـوى الاقتصاديـة المسـيطرة كمـا هـي .. المستهدفات وجوهر النظام كمـا هـو بصرف النظر عما يقال من صراخ وضجيج يثار هنـا وهناك .. القـوى الخيره والمسحوقة **لا تزال تعاني ضنك الحياة** وقسوتها .. الشيء الوحيد الذى تفقده في معركتها التاريخية ضد هذا الحلف

الاستغلالي الديكتاتوري المرتبط بالدوائر الامبريالية العالمية هو قيودها ، ولاشيء سوى هذه القيود وهذا الاستغلال .

وبعد .. فسنقوم في هذا العدد بتطرق عام في صورة عرض لهذه الميزانية على ان نتناولها في الاعداد القادمة متطرقين لمكوناتها من ايرادات ومصروفات وتنمية ونقد اجنبي وقطاع عام وجهاز مصرفي وحكم شعبي واسعار واجور وغيره .

« الايرادات » :

لقد اعلن وزير المالية في خطاب الميزانية بان جملة الايرادات المتوقعة خلال العام المالي ١٩٧٧/٧٦ تبلغ ٤٤٨٫٤ مليون جنيها . وقبل الاشارة لصحة هذا الرقم من عدمه لابد من التطرق للمصادر التي يعتمد عليها هذا النظام في توفير ايراداته .

١ ـ المزيد من الضرائب غير المباشرة المنعكسة مباشرة في اسعار السلع

الاستهلاكية الهامة متحملا عبئها الاساسي الطبقات الفقيرة من جماهير شعبنا ، وقد كان ذلك واضحا في اقدام السلطة على رفع أسعار تلك السلع .. الشاى .. البن .. الزيت .. الاقمشة .. الاحذية .. الصابون .. الخ) .

٢ ـ الضرائب المباشرة : ومن المعروف ان هذه الضرائب تتحمل عبئها الجماهير ذات الدخول المحدودة ، لان هذه الضريبة تستقطع جزءا اساسي من مرتباتها هذا فضلا عن التزايد المستمر فيها مع عدم تحقيق العدالة في التوزيع الضريبي .

ولنوضيح مدى اعتماد الجهاز الحكومي في ايراداته على الضرائب لنستعرض الجدول الاتي والذي يوضح نسبة جملة الايرادات الحكومية (من ٦٩ / ٧٠ ـ ٧٥ / ١٩٧٦ ـ ملايين الجنيهات) .

العام المالي	الإيراد الضريبي	النسبة	الإيراد غير الضريبي	النسبة
١٩٧٠/٦٩	٨٢٫٥	٥٥٫٢٪	٦٦٫٩	٤٤٫٨٪
٧١/٧٠	١٠٢	٦٢٪	٦٢٫٥	٣٨٪
٧٢/٧١	١١٠٫١	٦٧٫٣٪	٥٣٫٦	٣٢٫٧٪
٧٣/٧٢	١١٨٫٨	٦٧٫٤٪	٥٧٫٥	٣٢٫٦٪
٧٤/٧٣	١٤٢٫٨	٦٧٫٢٪	٦٦٫٧	٢١٫٨٪
٧٥/٧٤	٢١٦٫٥	٦٨٫٢٪	٦٦٫٧	٣١٫٨٪
٧٦/٧٥	١٤٩٫٩	٧٩٫٥٪	٣٨٫٧	٢٠٫٥٪
المتوسط		٦٧٫٨٪		٣٢٫٢٪

المصدر : العرض الاقتصادي الذي تصدره وزارة المالية .

ولتبيان اعتماد السلطة على الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة وامعانا في تحميل الطبقات الكادحة المزيد من الاعباء في الارتفاع المتزايد لاسعار السلع والاحتياجات الضرورية

بالنسبة لها نلاحظ في الجدول الاتي كيف يكون التركيز الضريبي في جانب الضرائب غير المباشرة كمصدر اساسي لايرادات الدولة .

العام المالي	ضرائب غير مباشرة	ضرائب مباشرة
١٩٧٠/٦٩	٨٤٪	١٦٪
٧١/٧٠	٨٤٪	١٦٪
٧٢/٧١	٨٣٪	١٧٪
٧٣/٧٢	٨٢٪	١٨٪
٧٤/٧٣	٨٣٪	١٧٪
٧٥/٧٤	٨٥٪	١٥٪
٧٦/٧٥	٩٠٪	١٠٪
المتوسط	٨٤٪	١٦٪

يلاحظ بوضوح من الجدول السابق (مصدره العرض الاقتصادي الذي تصدره وزارة المالية) الارتفاع الخيالي في الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وبصورة متزايدة سلبا حتى بلغت ٩٠٪ في العام المالي ٧٦/٧٥

وهنا يجدر بنا ان نشير للمبالغة التي برزت في الرقم الـذى ذكرتـه السلطـة كمتوقع للايرادات للعام المالي ٧٧/٧٦ (٤٤٨٫٤ مليون) حيـث ان الواقـع ، ومهما كانت درجة الاعتمـاد والضغط على الايرادات الضريبية يشير لانها لا تزيد عن (الـ ٢٠٠ مليون من الجنيهات).

فائض مؤسسات القطاع العام : ـ

وهو بند يرد في الميزانيات الاخيـرة على انه ضمن بنود تمويل الايرادات ، ويبدو الوضع اكثر غرابة ، اذا علمنا ان الميزانية العامة تحتوى سنويا على بند في جانب مصروفاتها يعرف (ببنـد سداد عجز المؤسـسات) يبلغ نحوا من ٢٫٥ مليون جنيه ؟؟ ان ذلك الهدفـ منه ايهام الجماهير بوجود ارباح تحققها مؤسسات خاسرة بفعل ممارسات خاطئة ومدمرة تقوم وتشارك فيها الاطرافـ المتصدرة للنظام قصد الثراء السريـع وملء البطون والهدف منه الايهام برقم

مزعـوم للايـرادات تتعـــدد وتتنـوع مصادرة .

المصروفات : ـ

لقد حاولت السلطة ايهام جماهـير شعبنا في انها ستبذل قصارى جهدها للحـد من الصـرف على القطاع العـام والحد من البذخ الحكومي وتسخير كل امكانيات البلاد من اجل التنمية على حد الزعم ، الا ان واقع الحال يعكس نقيض ذلك ، حيث يلاحظ التزايـد المريـع في الصرف البذخي والانفاق على اجهـزة القمع (الامن القومي ، الامن العـام ، الاستخبارات العسكرية) بالاضافة الى الصرفـــ المتزايـد علـى الاجهـــزة (الدستورية) ؟؟ كقصر الشعب ومجلس الشعب والاتحاد الاشـتراكي .. الخ والتي بلغت حدا مبالغا فيه بلا رقابـة ولا ضابط للحد الذي اصبحت تستنزف ٩٠٪ من جملة الميزانية العامة .

١/ فعلى سبيل المثال وبعد الاحداث

التي حدثت في يوليو ١٩٧٦ اعلن الرشيد الطاهر ضرورة اعادة النظر في الميزانية بغية تحقيق وفر يبلغ ٧٠ مليون جنيه يمكن تخصيصه لاجهزة القمع باعتبارها الجزء الضروري والهام في عملية التنمية على حد تعبيره ؟! ولكننا نعلم انها الاداة التي يعتمد عليها هذا النظام في حماية نفسه من جماهير شعبنا الصامد الصابر لذلك فالصرف عليها مهما كانت مصادره هو مسألة البقاء والاستمرار لهذا النظام .

٢/ الحكم الشعبي المحلي : ـ

اننا نعلم ان تجربة الحكم الشعبي الديمقراطي عموما هي تجربة ارتبطت تاريخيا بالحركات الثورية والولاء التاريخي والمصيري للجماهير لحركاتها تلك بمؤسساتها واجهزتها المختلفة وكان طبيعيا مهما كانت طبيعة الشكل الجغرافي او الهيكلي لتجربة جعفر بخيت وطالما هي مسنودة بنظام دكتاتوري ومحاطة باجهزة قمع ، لابد

ان تكون غريبة عن الجماهير واضافة جديدة لاجهزة النظام بمتطلباتها الجديدة هي الاخرى .

فابتدع النظام المساهمة الشعبية كمصدر لتمويل الحكم الشعبي . واية جماهير تلك التي تساهم في كتم حريتها وطاقاتها لتسهم في قيام جسم غريب عليها هو امتداد لبيروقراطية الدولة واجهزتها وقد كان مقتلها حيث رفضت الجماهير الواعية لحسها الصادق المساهمة الشعبية فلم تجد السلطة بدا من ان تلجأ الى الميزانية العامة لدعم مثل هذا الهيكل الكرتوني بتخصيص بند ثابت في جانب المصروفات تحت اسم (المساهمة المركزية للحكم الشعبي المحلي) بلغت في الميزانية الاخيرة ٧٧/٧٦ نحوا من ٩٠ مليونا من الجنيهات ، وهذا هو الرقم المعلن ، ويقيننا ان الانفاق الحقيقي ، استخداما واجهزة ومكاتب وعربات وغيره من ادوات اخرى يشكل اضعاف هذا المبلغ بكثير .

٣/ المؤتمرات والوفود وسفر الوزراء ووزراء الدولة ونواب الوزراء ومن هم بدرجة وزراء والوكلاء ونواب الوكلاء ومساعدي الوكلاء وامناء الفكر والمنهجية ومن هم على شاكلتهم ... وقد كانت مهرجانات للترفيه سواء الداخلية او الخارجية منها فضلا عن الصرف غير المحدد فيها فقد كانت مهرجانات ما يسمى بالاتحاد الاشتراكي ومنظمات النساء والشباب والباقير الاخيره بهرجا وميدانا للسقوط الاخلاقي وانكشاف ركائز النظام في صورتهم الحقيقية المتردية اجتماعيا واخلاقيا وسياسيا ، لقد كان مهرجان الباقير للشباب وصمة عار لا تزال سيرتها على السنة بعض الوفود العربية والافريقية التي حضرت ذلك التجمع الذي جمع شتات ابو القاسم وزين العابدين وشلل المرتزقة والانتهازيين ، هذا فضلا عن رحلات (القائد الرئيس) التي صارت تجمعا للحوارى والمريدين والارزقية من القوادين والساقطات الذين حدد مجتمعنا

موقفه ونظرته له ولهن من واقع ممارسته السياسية ووعيه الصادق السليم .

وبعد ذلك يشير مامون بحيرى في خطابه عن الميزانية بان تقديرات المصروفات في الميزانية الجديدة تبلغ ٣٠٧ر٩ مليون جنيه في حين انها في حدودها الدنيا لا تقل عن اا ٥٠٠ مليون محققة عجزا فعليا يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه في مقابل فائض الـ ٧٠ر٣ مليون جنيه الوهمى الذي اعلنه وزير المالية والا فما مبرر الاوامر المؤقته والزيادات في الضرائب المباشرة وغير المباشرة واستحداث ضريبة التنمية ورفع اسعار العديد من السلع الاساسية طالما هناك رخاء وفائض يفوق السبعين مليونا من الجنيهات في رقم الايرادات على المصروفات

مؤسسات القطاع العام : ـ

ان القطاع العام في النظام الاشتراكي الحقيقي الذي يمثل طموح جماهير

شعبنا الكادحة واملها هو حجر الزاوية في البناء الاشتراكي واساسه وضمانة تحقيق الاهداف الاساسية والاستراتيجية ومحك الموقف الثابت والنهائي من قضية التطبيق الاشتراكي في تملك الدولة لادوات ووسائل الانتاج على اختلافها في كافة الانشطة الاقتصادية الاساسية .

لقد حدد حزبنا نظريته لاتجاهات قرارات التأميم والمصادرة في ١٩٧٠ على اساس ان تلك القرارات ليست مجرد قرارات اقتصادية يتم تنفيذها على هذا الاساس وبعصا سحرية تقوم بانجاز الطموح الاشتراكي المامول ، ان ما تبرزه وتفرزه القرارات الاقتصادية التقدمية من متطلبات تغيير اجتماعي لا يفهمها ولا يعيها هذا النظام المتخلف بل ولا مصلحة له اساسا في بلوغ مستهدفاتها النهائية، تضع مسألةالتطبيق الاشتراكي بمجمله زراعة وصناعة وتجارة وغيره والتصور والخبرة على تحقيقها كامكانية

تمتلكها الحركة الثورية التي تجسد طموح الجماهير تصورا واستهدافا وقدرا ومصيرا .

لقد حدد للقطاع العام في السودان دوره على اساس تحقيق هدفين : ـ

الاول : تنموى .

والثاني : تمويلي ، وهذا يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية والموازنة الجارية بما تحققه مؤسساته من فوائض وقد سبق التطرق لهذه المسألة .

اما بالنسبة للهدف التنموى سواء في قطاع الصناعة او الزراعة او الخدمات او غيرها فلا نجد ذلك الدور حتى المحدود للقطاع العام الذى يمكنه المشاركة فيه لتحقيق ما هو مأمول من:

آ ـ الانتقال بالصناعة للريف تحقيقا لتوطينها ورفع مستوى المعيشة والوعي .

ب ـ تحديث القطاع الزراعي ورفع كفايته .

ج ـ الارتفاع بمستوى الخدمات المقدمة والعمل على تذليل الصعوبات الرئيسية في هذا الصدد من نقل ومواصلات واتصالات وغيره .

ويمكن التطرق لمظاهر العجز في قيام القطاع العام باعبائه في الاتي : ـ

ا ـ العجز الدائم في موازناته النهائية واعتماده تمويليا وبصفة سنوية على الجهاز المصرفي .

وفي هذا الصدد يمكننا عرض الجدول الاتي الذي يبين الفائض والعجز في ميزانيات المؤسسات العامة وموقف الاستدانة من النظام المصرفي (بملايين الجنيهات) : ـ

	الفائض/ العجز (الفعلي)	الفائض/ العجز (المتوقع)	الاستدانة من النظام المصرفي حتى مارس ٧٦
١ـ مشروع الجزيرة	(٢٥)	(٦ر٧)	٥٧ر٧
٢ـ المؤسسة العامة للانتاج الزراعي	(٠ر٠٣)	(٠ر٨)	١١ر٧
٣ـ الاصلاح الزراعي سابقا	(٦ر٣)	(٧ر٨)	٤٠ر١
٤ـ مؤسسة السوكي الزراعية	(٢ر٨)	(٢ر٦)	٠ر٧
٥ـ الهيئة العامة للكهرباء والمياه	(٥)	(٥ر٧)	١ر٣
الجمله	(٣٩ر١٣)	(٢٤ر٥)	
٦ـ هيئة السكة الحديد	(٢ر٧)	(٦ر٣)	٩
٧ـ هيئة الخطوط الجوية السودانية	(٠ر٢)	١	—

٢ ـ عدم التحديد الكامل لرؤوس اموال العديد من المؤسسات العامة (كمؤسسات القطاع السياحي وبعض تلك المندرجة تحت ما يسمى بالقطاع المتنوع) ؟؟

٣ ـ كل المؤسسات التابعة لهيئة الاصلاح الزراعي وغيرها من المؤسسات الزراعةالتي آلت للدولة، لايوجد تحديد لراسمالها وتقيم لتلك الاصول التي انتقلت بالمصادرة او غيره .

٤ ـ تزايد الصرف البذخي وارتفاع مصروفات الفصل الاول على وجه الخصوص التي صرفت على امتيازات وبدلات وعلاوات متنوعة وغيره اضافة الى ذلك الجانب الخاص بمجالس الادارات لتلك المؤسسات .

٥ ـ عدم الكفاءة في ادارة تلك المؤسسات الناتج عن اختيار عناصر غير مدركة لدور القطاع العام وغير مؤمنه به من عسكريين محالين للتقاعد ومحاسيب مستهدفين للثراء السريع وغيرهم من اللصوص .

لتحاول قوى الاستغلال واليمين استغلال الممارسة والتطبيق الخاطىء لتجربة القطاع العام في السودان

وفشله بالتالي وبالنتيجة في تحقيق مستهدفاته في تصوير خطأ الفكرة وعجزها الاستراتيجي تحت دعوة خبيثة بتصفية القطاع العام واعادة سيطرتها على المؤسسات المصادرة والمؤممة لتعيد امجادها واستغلالها لجماهير شعبنا بدلا من تصحيح التجربة ووضعها في مسارها السليم ولاشك ان تردى النظام في احضان اليمين وتجسيده لمصالحة لا يحمل اى مؤشر سوى المزيد من الضربات للقطاع العام حتى بصورته العرجاء المشوهة الموجود بها الان

ميزانية النقد الاجنبي : ـ

وفي هذا الصدد لانود الدخول في مغالطات الميزانية الجديدة وارقامها الوهمية المطروحة بل سنقوم بعرض الارقام الفعلية لهذه الميزانية خلال الاعوام الاخيرة حتى نقف على حقيقة الوضع الاقتصادى المتردى في بلادنا .

ميزان المدفوعات (بملايين الجنيهات)

	٧٢/٧١ فعلي	٧٣/٧٢ فعلي	٧٤/٧٣ فعلي	٧٥/٧٤ فعلي	٧٦/٧٥ فعلي وتقديري للربع الاخير
آ ـ الحساب الجاري (١+٢+٣)	–٢٠ر٩	–١ر٥	–٣٠ر٥	–١٦٠ر٢	–١٧٨ر٩
١/ الصادرات	١٠٢ر٤	١٢٧ر٦	١٤٢ر٨	١٥٧ر٨	١٨٣ر٣
القطن	٥٥ر٣	٧١ر٧	٧٢ر٨	٦٣ر١	٩٠ر٠
اخرى	٤٧ر١	٥٥ر٩	٦٩ر٠	٩٤ر٧	٩٣ر٣
٢/ الواردات	١٢١ر٤	١١٣ر١	١٤٩ر٦	٢٨٠ر٠	٣٤١ر٨
مشتروات حكومية	٣٧ر٣	٢٩ر٨	٤٨ر١	١٣٧ر٧	٢١١ر٨
واردات القطاع الخاص	٨٤ر١	٧٣ر٣	١٠١ر٥	١٤٢ر٣	١٣٠ر٠
الميزان التجاري (١+٢)	–١٩ر٠	+١٤ر٥	–٦ر٨٠٠	–١٢٢ر٢	١٥٨ر٥
٣/ صافي حساب الخدمات	–١١ر٩	–١٦ر٠	–٢٢ر٧	–٢٨ر١	–٢٠ر٤
متحصلات	١٦ر٤	١٦ر٤	١٧ر٨	٢٨ر٩	٣٩ر٦
مدفوعات	٢٨ر٣	٣٢ر٤	٤١ر٥	٦٧ر٠	٦٠ر٠

(تـابـــع) ميزان المدفوعات (بملايين الجنيهات)

	فعلي ٧٢/٧١	فعلي ٧٣/٧٢	فعلي ٧٤/٧٣	فعلي ٧٥/٧٤	فعلي وتقديري ٧٦/٧٥ للربع الاخير
ب ـ صافي حساب رأس المال	+ ١ر٨	+ ٢ر٦	+ ١٦ر٨	+ ١٠٨ر٦	+ ١١٠ر٠
مسحوبات	١ر٢٠	١٧ر٩	٤١ر٣	١١٥ر٥	١٤٢ر٠
سدادات	١٢ر٠	١٥ر٣	١٨ر٢	١٢ر٣	٣٢ر٠
تعويض البنوك والشركات المؤممة	ـ	ـ	ـ٦ر٣	ـ	ـ
الاصول الخارجية لمؤسسة التنمية السودانية	ـ	ـ	ـ	+ ١٠ر٤	ـ
ج ـ اخطاء ومحذوفات	+ ٢ر٦	ـ١ر٨	ـ١ر٥	+ ٠ر٢	ـ
د ـ ميزان المدفوعات	ـ٢٠ر٢	ـ ٧ر٠	ـ١٥ر٢	ـ٥١ر٩	ـ٦٨ر٩

ـ المصدر بنك السودان عن العرض الاقتصادي

الحساب الجاري : ـ

وبالنظر الى الجدول اعلاه نجد ان اختلال ميزان المدفوعات يتسبب فيه بنسبة كبيرة موقف الحساب الجارى الذى شهد عجزا مستمرا مع تذبذب من ارتفاع وانخفاض خلال الفترة من ٧٢/٧١ ـ ٧٥/٧٤ ، وقد قفز ذلك العجز الى ١٦٠٫٢ مليون جنيه خلال عام ١٩٧٥/٧٤ ومن المتوقع ان يرتفع هذا العجز الى ١٧٨٫٩ مليون جنيه خلال عام ٧٦/٧٥ . واذا امعنا النظر في الجدول اعلاه يمكننا ان نخلص الى ان هذا العجز المستمر والمتماظم في الحساب الجارى (ويشمل الصادرات والواردات وصافي حساب الخدمات) قد تسبب فيه وبدرجة كبيرة تفاقم العجز في الميزان التجارى لانخفاض الصادرات الناجم عن فشل السياسة الزراعية وهبوط مستوى الانتاج وقيمته وسجل عام ١٩٧٥/٧٤ عجزا قياسيا مقداره ١٢٢٫٢ مليون جنيه بسبب

الزيادة الهائلة في قيمة الـواردات من ١٤٩٫٦ مليون جنيه خلال عام ٧٤/٧٣ الى ٢٨٠ مليون جنيه خلال عام ٧٥/٧٤ (اى بنسبة زيادة تبلغ ٨٧٪)

وستشهد الفتـرة ٧٧/٧٦ تفاقمـا في عجز الميزان التجارى نتيجة لعـدم مواكبة الزيادة المتوقعة في الصـادرات البالغة ٢٥٫٥ مليون جنيه خلال ٧٥/١٩٧٦ للزيادة المتوقعـة في الـواردات البالغة ٦١٫٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة .

اما حسـاب الميـزان غـير المنظور (حساب الخدمات) فقد شهد عجـزا مستمرا ومتزايدا خلال الفترة من ٧١/ ٧٢ ـ ٧٥/٧٤ . ويتوقع وبمعـدلات اكثر تزايدا استمرار هذا العجز نتيجة للتصاعد المستمر في رقم المدفوعات .

التنميـة : ـ

لقد حددت السلطة فيما اصدرتـه من نشرات للاعلام والدعاية عن تنمية

تشـــهدها البلاد ، مصـــادر التمويـــل التنموى في :

١ ــ فائض الميزانية العامـــة .

٢ ــ فائض القطاع العـــام .

٣ ــ القروض .

٤ ــ الاعانات والمساهمة وغيره .

١ ــ وفيما يتعلـــق بالمصـــدر الاول فائض الموازنة الجارية ، فيبدو جليا العجز الفعلي المريع الذى يطابق رقمه تقريبا رقم الانفاق المقترح ويقوم رغـــم الايراد المقدر ، فاين يكون ذلك الفائض الذي تحققه الميزانيـــة العامة لتمويل ميزانية التنمية ؟

٢ ــ الفائض الذى تحققه مؤســـسات القطاع العام ، وقد سبق التطرق لذلك ووقفنا على مديونية مؤســـسات القطاع العام للجهاز المصرفي المتضخمة والتي اضحت في حكم الديون الهالكة وهـــذا بصرف النظر عن احتياجات التمويـــل الجارى لهذا العام والاعوام القادمة .

٣ ـ الاعانـات والمساهمـات ، اي اعانات تلك التي تشكل مصدرا اساسيا لدعم عملية التنمية في البلاد ؟؟ ان هذه المسألة بالذات كما سبق وتطرقنا لهـا غير وارده طالما كانت البلاد تحكم بنظام فاشي وقمعي يكبل امكانيات الجماهير ويلجمها من التفجر عطاء حقيقيا .

ان الجماهير لا تقدم عونها الطوعي الا في اطار ديمقراطي مستهدف تحقيق طموحاتها في مجتمع اشتراكي متقدم. ان التنمية التي لاتعتمد العنصر البشري اداة وهدفا ، مجرد تزييف ونفاق كبير الحد . والسلطة التي تخاف الجماهير لا تـألو الجهـد في تضخيـم اجهـزة التجسس والقمع لهذه الجماهير ، ولا تملك الامكانية وبالنتيجة على تحقيق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة العادلة .

٤ ـ ويبقى الاعتمـاد على القروض الاجنبية وما تقدمه من شروط متحكمة وفوائد مبالـغ فيها وآجـال قصـيرة

للسداد ، حتى بلغت جملة القروض التي دخلت البلاد خلال السنوات الاخيرة بدعوى التنمية والمستحقة السداد خلال العشر سنوات القادمة مايزيد على الـ ٥٠٠ مليون جنيه من العملات الصعبة .

ولم ير النور حتى الان مشروع واحد منها يمكن ان ينبي بامكانية تغطية تكاليفه على الاقل خلال هذه الفترة .

القطاع العام ضمن المسار الثوري الديمقراطي سيظل دوما هدفا استراتيجيا*

نتابع بدءا من هذا العدد بالتفصيل ما أوجزناه في عرضنا العام لخطاب وزير المالية عن ميزانية العام ١٩٧٦/٧٧ في عددنا الماضي ، ونتناول هنا دور القطاع العام التاريخي والتطبيق الذي يتم .

يمثل القطاع العام الاساس والمنطلق الحقيقي لعملية التطبيق الاشتراكي ، حيث انه يمثل تملك الدولة لوسائل الانتاج وتحقق تراكم رأسمالها في مختلف نواحي الانشطة الاقتصادية في يد الدولة اضافة لانه وفي ظل الدولة المستهدفة التطبيق الاشتراكي (صناعة ومصلحة) يمثل الاسلوب الانتاجي المتقدم والبعيد عن ممارسات الجهاز الحكومي العقيم وقيمه البيروقراطية الموروثة وفي ظل سيادة القيم الديمقراطية وفي ظل تفجر طاقات جماهير الشعب الكادح خلقا انسانيا مبدعا .

لقد مارس القطاع الخاص المستغل ممثلا في

---

* « الهدف » ديسمبر « كانون اول » ١٩٧٦

البرجوازية التجارية وشبه الاقطاعية بقيمه وعلاقات انتاجه اللاانسانية واللاديمقراطية استغلالا بشعا لجماهير شعبنا الكادح ولجهدها وعرقها ؛ امتصت ذلك الجهد وحولته لتراكم رأسمالي ولحياة مرفهة في مقابل المزيد من الازلال والاستغلال لتلك القوى الفقيرة الكادحة واليوم نجد نفس تلك القوى المستغلة والمسيطرة فعلا على اقتصاديات بلادنا والمهيمنةعلى انشطتها الرئيسية تصعد دعوتها الخبيثة بعدم جدوى القطاع العام .. وفشل القطاع العام كان مبتدأ وأساسا .. وان اعادة المؤسسات المصادرة والمؤممة مسألة لازمة وحتمية .. تحت دعاوي الانفتاح الاقتصادي والحرية الاقتصادية .. كذا.. ذلك القطاع العام الذي بدأ أملا وطموحا لجماهير الشعب وتحول بفعل ما حدث من انقلابات وتحولات يمينية ورجعية داخل سلطة مايو منذ انقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ وانقلاب ٢٢ يوليو الدموي وماتلاهما، الى مسخ مشوه واضافة جديدة لاجهزة الدولة البيروقراطية المتخلفة وممارساتها العقيمة الموروثة من عهود الاستغلال والانحطاط الاستعماري .

لقد فشلت السلطة الفاشية الحاكمة وسقطت تجربتها وممارساتها البيروقراطية في القطاع العام

بفعل اجهزة متخلفة ومعادية وغير مقتنعة ولا مصلحة لها اساسا في الدور التاريخي والاستراتيجي للقطاع العام بفعل اساليب لاتخدم طبيعة الدور المتقدم والمتطور الذي ينبغي ان يقوم به هذا القطاع ، وبفعل قوى مستغلة بالنشأة والمصلحة والارتباط وضعت على راس مؤسسات القطاع العام .

كيف يمكن فهم عملية وضع الانتهازيين واللصوص والاستغلاليين على راس مؤسسات القطاع العام وتسليمهم مسئولية السير بهذا الشق الرئيسي في التطبيق الاشتراكي .. ؟ كيف يمكن استيعاب عملية اقتدار القطاع العام لتحقيق ما هو مرجو منه وزمام امره بيد القوى المعادية لقضية الاشتراكية والديمقراطية والتقدم ؟ بل كيف لمسألة كالاصلاح الزراعي الجذري في الريف والتأميم والمصادرة في القطاعات الاقتصادية الاخرى ان تكون ذات جدوى ولو افترضنا تحققها كمجرد قرارات سياسية ، وفي ظل نظام فاشي ديكتاتوري يصادر الحريات ويخاف الجماهير ويفتح الباب لقوى الاستغلال وراس المال الاجنبي المستغل ؟؟ وكيف يمكننا ان نفهم جدية السلطة في تحقيق انجازات تقدمية واشتراكية في حين تجند كل مواردها لدعم

قواها القمعية لمواجهة قوى التقدم والاشتراكية والديموقراطية في الوطن وتملأ بها سجونها ؟ كيف يمكن للقطاع العام ان ينمو ويزدهر ويمارس دوره وتجارة البلاد الداخلية والخارجية وانشطته الاساسية في يد القله البرجوازية البيروقراطية الفاشية المستغلة ؟ .. بل وبكلمات اكثر وضوحا كيف لنظام فاشي معادي للديمقراطية مسنود بقوى الاستغلال واليمين الرجعي ان يسمح بوجود انجازات اشتراكية متنامية على حساب تصفية قواعده المادية وما ينجم عن ذلك من قفزات اجتماعية تصفى قواعده النفسية ايضا ؟؟ .

لكل ذلك تتبدى الاجابة واضحة على السؤال: ايهما سقط القطاع العام كوضع استراتيجي وانجاز تقدمي لمصلحة جماهير الشعب ، ام التطبيق الذي سار عليه النظام والممارسة التي اختطها وكان نتاجها ما هو ماثل امامنا من محصلة لذلك الفشل؟ تحاول تلك القوى المعادية للديمقراطية والتقدم بقدر ما تستغله ضد فكرة القطاع العام بقدر ماهي نفسها تقف وراء ذلك الفشل المستهدف .. لذلك يتوجب علينا عند التطرق لمسألة القطاع العام ان نحرص على تمييز ذلك الخط الذي يفصل بين

القطاع العام كمستهدف استراتيجي وطموح اشتراكي مأمول ومستهدف وبين التطبيق الذي يتم فعلا ومحسوبا على القطاع العام كانجاز اشتراكي وتقدمي .

وبهذا الفهم نستعرض بصورة عامة التجربة مقيمين لدور مؤسسات القطاع العام في الانشطة الاقتصادية المختلفة :ـ

اولا : القطاع الزراعي :ـ

١ ـ مشروع الجزيرة : وقد انشأ الاستعمار مشروع الجزيرة كمورد للقطن لمد مصانعه في لانكشير وغيرها بحاجتها من خاماته فهو لم يهتم به كمحصول نقدي للبلاد لذلك لم يفكر بخلق التنويع باضافة محاصيل نقدية اخرى تمثل دعما اقتصاديا للبلاد واحتياطا ضد ظروف الطبيعة واحتمالات تأثيرها الوارد سنويا على الزراعة . وكما ان ذلك الخط الحديدي الذي امتد اول ما امتد في القطر من مشروع الجزيرة وحتى ميناء بور تسودان الذي لم يكن اسهاما في مد متكامل ومتسع لخطوط السكة حديد في ارجاء القطر بقدر ما هي عملية ترتبط بترحيل ونقل بالات القطن من محالج مارنجان

العتيقة صوب ميناء بور تسودان رأسا لتنقلها سفن المستعمر وتعود بها مرة اخرى منسوجات لهذا السوق كغيره من اقطار العالم الثالث الذي شهد مطلع هذا القرن هجمة استعمارية عليها باعتبارها تشكل موردا للمواد الخام من جهة وسوقا لمصنوعات المنتج الراسمالي في غرب اوربا من جهة اخرى، كما انه لم يهتم بذلك الجانب الخاص بالتكامل الطبيعي بين القطاعين الزراعي والحيواني وخلق استثمار حقيقي في مجالات تتمتع فيها بلادنا بامكانات ضخمة ، وهذا طبيعي لان هذا ليس ضمن مستهدفاته ولكن الغير طبيعي هو استمرار حالة التردي والتخلف والاستغلال تلك حتى الان .

ومنذ ذلك الحين فان مشروع الجزيرة والاساليب الانتاجية كما هي ومشروع الجزيرة المحصول النقدي الوحيد كما هو ومشروع الجزيرة الممارسة والعلاقة الانتاجية كما هو و .. الخ هذا فضلا عن التضاؤل المستمر في سوق هذه السلعة عالميا وفي هذا الصدد لنتعرض للتطورات السنوية لايرادات مشروع الجزيرة (بملايين الجنيهات) :ـ

٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	المتوسط
٢٠ر٩	١٢ر٥	٣ر٩	٨ر٠	٨ر٠	١ر٨	١ر٦	٨ر١

اما النسبة المئوية لهذه الايرادات السنوية بالنسبة لاجمالي ايرادات الدولة فهي :ـ

٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	المتوسط
١٤٪	٧ر٦٪	١٢ر٤٪	٤ر٥٪	٣ر٨٪	ر٦٪	٢٥٪	٩ر٧٪

وكان النتاج الطبيعي لتدهور وضعية القطن مع الاستمرار في الاعتماد عليه باعتباره مصدرا رئيسيا لمالية البلاد ، وما قد ينشأ من ظروف طبيعية تذهب بالمحصول ، فقد كان الاتجاه لدعم مالية البلاد وايراداتها بالتصعيد المستمر والزيادة في الضرائب مباشرة وغير مباشرة ، الامر الذي يعكس استناد اقتصاد البلاد على عمليات غير انتاجية تقوم أساسا على القاء العبء على أكثر الطبقات فقرا وكدحا . ان المزارع الكادح الفقير يحصل في نهاية الموسم على نصيب لا يحقق له الحد الادنى من الضروريات في ظل تصاعد مستمر في أسعار السلع الاساسية وتزايد مستمر في الضرائب والاتاوات . وفوق ذلك يخرج لنا النظام ببدعه جديدة سبق وشرع فيها حسين الهندي بمبادرة من البنك الدولي تقضي بان تقوم الحكومة بالتخلص نهائيا من مشروع الجزيرة وان تتحول الحكومة لبائع للارض والماء والخدمات فقط .. كذا يفتح الطريق لاكبر استغلال اقطاعي زراعي يمهد له النظام تحت دعوى اعادة النظر في علاقات الانتاج القائمة بمشروع الجزيرة .. وتلك مسألة خطيرة لم يسبق لها مثيل في مسار الاقتصاد الحديث لما لها من اثر خطير على جماهير زراعنا الكادحين الذين

سيتحولون لاجراء يستغلهم الاقطاع الزراعي ويبتز جهودهم وعرقهم ، ننبه لها وندعو للاهتمام بها وكشفها وفضح الدور اليميني الاستغلالي الذي يقوم به هذا النظام .

٢ ـ مشاريع هيئة الاصلاح الزراعي :ـ

وهي تلك التي آلت للهيئة او تمت مصادرتها سواء بالنيل الابيض او غيرها وهي تندرج تحت ما يعرف بالمؤسسة العامة للانتاج الزراعي . واهم ما يميز هذه المشروعات جميعها انها وحتى الان لم تحدد القيمة الحقيقية لاصولها وادواتها وبالتالي لرؤوس اموالها ، مؤسسات وهيئات بلغ عمرها في حده الادنى خمسة سنوات وهي عرضه للنهب والسطو من سدنة النظام وانتهازيته وحتى الان لا يعرف راسمالها ولا قيمة الاصول الموجودة بها وتحقق عجزا سنويا ومتزايدا عاما بعد آخر وتعتمد اعتمادا كليا على دعم الحكومة المركزية والاستدانة من الجهاز المصرفي ..

وفيما يلي كشف بالفائض او العجز وموقف الاستدانة من النظام المصرفي في ميزانيات بعض مؤسسات القطاع الزراعي (بملايين الجنيهات) .

	الفائض أو العجز		النظام المصرفي
	حتى ٧٦/٦٠/٣٠	حتى مارس ٧٦	الاستدانة من
١ ـ مشروع الجزيرة	ـ٥ر٢	ـ٦ر٧	٥٧ر٧
٢ ـ المؤسسة العامة للانتاج الزراعي	ـ٢ر٠	ـ٨ر٠	١٩ر٧
٣ ـ هيئة الاصلاح الزراعي سابقا	ـ٣ر٦	ـ٨ر٧	٤٠ر١
٤ ـ مؤسسة السوكي الزراعية	ـ٨ر٢	ـ٦ر٢	٨ر٧

ان سيطرة شبه الاقطاع لاتزال سائدة في عديد من مناطق القطر ، في شماله وشرقه ووسطه، فقرارات تصفية الادارة الاهلية وغيرها كانت من قبيل المزايدة السياسية وافراغها من مضامينها الاجتماعية الاصيلة فكانت بذلك مسخا مشوها. فلاتزال القاعدة المادية والاجتماعية لشبه الاقطاع وسيطرة الادارة الاهلية في ريف البلاد مسيطرة وهي صاحبة الكلمة والسلطان . بل وهي التي يعتمد عليها النظام ويضعها نصب ناظريه عندما يستصدر اي قرار او يحدو اي اتجاه ولابد ان يكون منسجما مع مصالحها وغير مناقض لطموحاتها وكان ساحقا ماحقا لجماهيرنا الكادحة .

اذا كان هذا هو الوضع في القطاع الزراعي ، فكيف نفترض وجود قطاع عام حقيقي ومقتدر وفاعل في الاساس وقبل ان نتفكر في دعوى فشله التي يطلقها اعداؤنا من الرجعيين ؟؟ كيف لا تكون مؤسسات القطاع العام في القطاع الزراعي خاسرة اذا كانت رؤوس اموالها واصولها غير محدده ، اذا كانت اداراتها معادية لا يهمها سوى الثراء السريع في ظل غياب الضابط خاصة مع عدم التحديد الدقيق لمكونات تلك المؤسسات (ويحضركم على سبيل المثال لا الحصر هنا ما حدث في مشاريع

سوبا والجموعية وحله كوكو وغيرها .. ـ) مع ممارسات بيروقراطية متخلفة لا تستهدف الانسان الكادح في الريف ولا تنطلق منه .. من سقط وفشل هل هي الفكرة أم التطبيق والممارسة والاسلوب والعقلية بصرف النظر عن الاسباب والدوافع ؟؟؟..

ثانيا : القطاع الصناعي

باستثناء مصنعى سكر القربه والجنيد فان كل المصانع الحكومية لاتزال في سبات امتد لعدة سنوات ، سواء مصانع التعليب للفاكهه او الكرتون في شمال البلاد وجنوبها وشرقها ، اذا ما اضفنا مصنع البان بابنوسه والذي تحول بقدرة قادر لمصنع لتجهيز الكركدى بعد ان اوضحتالدراسات ان موقع المشروع لا يوفر الخامة اللازمة للانتاج الاقتصادي للمصنع ويبدو وانه لاول مرة يحدث في العالم أن تلى مثل هذه الدراسات قيام المشروع نفسه بل ولتاتي نتائجها مناقضة تماما لمستهدفاته التي انشىء اصلا لتلبيتها ؟؟؟

اما عن عملية التنمية المزعومة في هذا القطاع فلا يفوتنا تلك العقلية المزايدة لمثل هذا النظام الارهابي البرجوازي الصغير الذي تتعدد نماذجه

في الوطن العربي والعالم الثالث عموما وليست الاولى
على كل حال من حيث التجربة على حزبنا حزب
البعث العربي الاشتراكي فقد خبر بتجربته معهـا
طريقة تفكيرها القاصر الذي لا يتعدى ما هو تحت
قدميها ونفسها القصير وقدرتها المحدودة . لذلك
فان عملية التنمية التي نفهمها انطلاقا من الانسان
ومن مواقعه في الريف والبادية ، من مواقع الزراع
والرعاة وغيرهم ممن يشعرون يوميا بعدم وجود
مايربطهم بتلك المواقع فيشكلون هجرة يوميـــة
للمدينة يبحثون عن اعمال متدنيه واجور قليلـــة
بدافع الحاجة اضافة لما يضيف ذلك من تعقيدات
اجتماعية ونفسية سواء لهؤلاء المهاجرون او للحياة
الاقتصادية عموما في البلاد .. وكان ينبغي ان يكون
ذلك هو المبتدأ . فاذا كانت قرارات الاصـلاح
الزراعي المطبقة بالافق الثـوري والديمقـــراطي
لاتستهدف تملك الدولة لوسائل وادوات الانتـاج
فيهذا القطاع فقط بل تستهدف بالدرجة الاولى ما
ينجم عن عملية ممارسة الزراع لمستوى جديـــد
ومتقدم من علاقات الانتاج يشعرون فيها بانهـم
المالكين الحقيقيين لها وانهم لا يعملون لمصلحـــة
قلة مستغلة من وعـي جـديد وحس يكتسب مـن

خلال ممارسة هذا الشكل الجديد والمتقدم من العلاقات الانتاجية .

من نفس الوضع ومن نفس النقطة نتصور انطلاقة القطاع الصناعي بدءا من الاهتمام بنواحي التصنيع الزراعي والحيواني ومنتجاته وانتهاء بربط مراحل الصناعة الاولية بعملية التوطين في ريف القطر وتحديد الهجرة منه للمدن ورفع مستوى الوعي بممارسة هذا النوع الجديد من العمليات الانتاجية اضافة للاستغلال الحقيقي لامكانياتنا المتنوعة المتناثرة في ارجاء القطر على اختلافها ... ولكن الطريقة المعكوسة التي يفكر بها هذا النظام بل وعدم وجود اي مصلحة حقيقية له في تنمية حقيقية ترفع مستوى وعي الجماهير الكادحة وتحسن من وضعها الاقتصادي ، تجعله يتخير تلك المشروعات التي يمكن استغلالها استغلالا سياسيا خلال سنين ولاية (القائد الرئيس) حتى لو كان انشائها على حساب القروض الاجنبية من اكثر الشركات الغربية استغلالا وشبهة [لونرو الانجليزية واكماس البلجيكية وغيرهما] وقروض مبالغ في فوائدها وفترة سداد تزيد قليلا عن فترة (الولاية) وهذا ما هو حادث فيما يثيره النظام من ضجة اعلامية عن مصانع ثلاث للسكر يقيمها في شمال وغرب

سنار جميعها ... كــذا .. وبواسطــة هــذه الشركات وبشروطها .. ويحاول الاقناع بشأنها : سنة كذا سنحقق الاكتفاء الذاتي وسنة كــذا ستتحول للتصدير ليتحول السكر لسلعة نقديــة بديلة ومصدرا للعملات الاجنبية ووو من الاوهام التي يطلقها سدنة النظام من الجهلة والانتهازيين . علما بان سعر طن السكر في العالم قد بلغ في عملية تدنيه المستمر منذ عام ١٩٧٤ لحوالي ١١٠ جنيها ومتوقع أن يصل لحوالي ٦٠ جنيها خلال الثماني اشهر القادمة وبدون توقف خلال الفترات القادمة .. وذلك انعكاس طبيعي لتوجه عديد من الدول بعد ازمة السكر العالمية قبل بضع سنوات للاستثمار في هذه السلعة مما جعل المعروض منها وما يتوقع عرضه في أسواق العالم والدول التي تحقق اكتفاء ذاتيا فيه لا يسمح بالتفكير فيه كمجرد سلعــة اكتفاء ذاتي على مستوى المرحلة اذا تمت عمليــة مقارنة بسيطة بين تكلفة الانتاج من جهة وتكلفه الحصول من الخارج على الحاجة منه وتحويــل امكانيات الاستثمار الحالية فيه لمجالات اشــد الحاحا واكثر اولويه من السكر .. هذا على سبيل المثال وعلى سبيل توضيح الطريقة التي يفكر بهـا

هذا النظام وما ينجم عنها من ورطات لاحد لهـا يدخل فيها اقتصاد البلاد .

فلنستصدر الحكم بعد ذلك .. واين يكمـن فشل دور القطاع العام في القطاع الصناعي هل في الدور التاريخي الذي ينبغي عليه ان يقوم به أم في ممارسة النظام داخل هذا القطاع ومحاولة تبرير فشله باصدار كشوفات الرفت والفصل الجماعي التي اصدرها بدرالدين سليمان (كبش الفـداء) حتى ان بعضهم خريجين جدد لم تزد مدة عملهم بالقطاع الصناعي عن بضعة اشهر فكيف استطاع النظام بهذه القدرة السحرية اكتشاف عجزهم ولم يستطيع اكتشاف حقيقة عجزه الماثلة امامه ممثلة في المسؤولين الـذين يعينهـم على رؤوس هـــذه المؤسـسات من انتهازيين وتماسيح سواء ان كانوا عسكرا محالين للتقاعد او بيروقراطيين اكلوا على كل الموائد .

نقطة اخيرة في جانب هذا القطاع نرى لزاما علينا الاشاره لها فضحا لتضليل اجهزة النظام وهي ادعاؤه بانه من ضمن موارد تمويل الميزانية العامة وميزانية التنمية هو نصيب الحكومة مـن ارباح مؤسـسات القطاع العام ومنها القطاع الصناعي ،

وهنا فسنستعرض معكم تلك الارباح التي حققها القطاع الصناعي مؤسسة مؤسسة خلال العام ١٩٧٦/٧٥ لنبحث عن هذا الهامش الربحي :ـ

نصيب الحكومة من الارباح

مؤسسة صناعة السكر	مؤسسة الصناعات الغذائية	مؤسسة الصناعات المتنوعة	مؤسسة الصناعات الجلدية	الجملة
–١ر٢	–١ر١	–٠ر٤	–٠ر٠٨	–٢ر٧٨

٣ ـ القطاع السياحي :ـ

ويضم القطاع السياحي ثلاثة مؤسسات احداهما للسياحة والاخرى للفنادق والثالثة رئاسة القطاع ، ويتميز القطاع السياحي بميزه فريدة من نوعها وهي عدم وجود رأسمال محدد ومحسوب.. اضافة الى ان مايزيد على ١٠٪ من ميزانيته السنوية التي تقوم الدولة بدعمها يتم صرفه على مايصرف بالفصل الاول من الميزانية او المرتبات والاجور والبدلات المختلفة ، والعلاوات المتنوعة والمزايا العينية وغيرها وخاصة بالنسبة لاعضاء مجالس الادارات والكبار من المديرين .. كذا . علما بان امكانيات الاستغلال الاقتصادي والنتائج الضخمة فيمستوى الوعي الحضاري والثقافي التي يمكن ان

يخلقها في ريفنا الفني ابداعا حرفيا وطبيعة ثريه على تنوعها .. ولكن الجهل وعدم الحرص عليه لعدم وجود المصلحه فيه بالاساس وموقف السلطة بصفة عامة من كل الامكانيات الابداعية على اختلافهـــا في مجالات الفنون والثقافة والحضارة ذات الحس الديمقراطي الاصيل يجعل مثل تلك الاجهزة مرتعا خصبا للجهله وناهبي الشعب ، وتضييعا يوميا لثرواته وامكاناته .

٤ ـ قطاع النقل والمواصلات :ـ

وفي هذا القطاع نكتفي بالاشــــارة لاهـــم مؤسســاته والتي يفترض فيها للوهلة الاولى وبتوفر الحد الادنى من سلامة الممارسة والتطبيق أن تتمكن من تحقيق ارباح كبيرة وهما هيئتي الخطـــوط الجوية السودانية والسكة حديد :

	الفائض أو العجز		الاستدانة من	الحد الاقصى
	حتى مارس ١٩٧٦	حتى ٣٠/٦/٧٦	النظام المصرفي	المسموح به للسحب
السكة حديد	ـ٧ر٢	ـ٣ر٦	١٩	١٩
الخطوط الجوية	ـ٢ر.	١	ـ	ـ

الارقام بملايين الجنيهات . المصدر : العرض الاقتصادي الذي تصدره وزارة الماليــة .

ولمزيد من التفصيل نورد عرضا لنتابع العجز السنوي للسكة حديد خلال الاعوام الاخيرة (بملايين الجنيهات) : ـ

	عام ٧٣/٧٤	عام ٧٤/٧٥	عام ٧٥/٧٦
العجز أو الفائض	ـ٥ر٤	ـ٦ر٧	ـ ٦ر٣

« نفس المصدر السابق »

القطاع التجاري :ـ

وتتمثل عمليات هذا القطاع اساسا بعمليات الشراء والبيع وما يرتبط بذلك من تحقيق ارباح من غير استغلال لجماهير الشعب او هـــذا مـا يفترض. .أي ان عمليات القطاع التجاري لاتتضمن الدخول في نشاط انتاجي يغير من طبيعة السلعة او شكلها او استعمالاتها ، اي هي عملية قــدرة بالدرجة الاولى لا يفترض معها في اسوأ الفروض سوى تحقيق ارباح كبيرة ناهيك عن ان مســـالة العجز والخسارة تلك اذا كانت واردة بالنسبـــة للقطاعات الاخرى فهي غير وارده تماما بالنسبة

لهذا القطاع فهو تجاري .. ولكننا نعلم ان السبب الذي يكمن وراء استمرار تحقيق الارباح بمعدلات اقل ، هو تلك العناصر التي يعينها النظام من مديري الشركات والمؤسسات الفرعية التابعة للقطاع وعمليات النهب المنظم التي يقومون بها وعدم اهتمامهم بالدور الاساسي المفترض في هذا القطاع ومؤسساته الفرعية الاخرى القيام به .. وليس ببعيد عمليات النهب الخيالية التي بلغت بضعة ملايين احيانا بالنسبة حتى لبعض المؤسسات والشركات العامة التي اعيدت من جديد ضمن خط التراجع عن قرارات التأميم والمصادرة والتطبيق الاشتراكي وليس هذا بالتأكيد من قبيل (كان دار ابوك خرب شيل لك منها شيله) ولكنها سمه عامة وواقع حال الجهاز البيروقراطي الذي خلقه وافرزه هذا النظام وبالضرورة لايمكن ان يكون مخالفا له في الطبيعة والتركيب والتكوين ففاقد الشيء لا يعطيه .

٦ ـ واخيرا ما يعرف باسم القطاع المتنوع:ـ

وهذا القطاع يضم عدة مؤسسات يجمعها انها لا يربط بينها شيء من حيث الدور او الطبيعة ولا الاتجاه .. فمثلا يضم مؤسسة السينما والقطن

والادراة المركزية للكهرباء والمياه .. نفهم ان يضم القطاع مؤسسات وهيئات تقوم بنشاط اقتصادي ذو طبيعة واحدة في دور منسجم متكامل او اقتصادي، الامر الذي يعكس عدم الجدية في الاساس او غياب النظرة الاستراتيجية للقطاع العام مبتدا والدور الذي يمكن ان تؤديه كل مؤسسة من مؤسساته او هيئة من هيئاته ، والا فما العلاقة بين الدور الذي تقوم به مؤسسة الدولة للسينما والمؤسسة العامة لتسويق القطن او الادارة المركزية ، حسبما يورد عرض المالية الاقتصادي الذي تتبجح به السلطة وامعانا في جهلها تخرجة كوثيقة عن اقتصاد البلاد ؟؟؟ .

لذلك يتعذر الحديث هنا عن هذا القطاع كوحده تقوم بنشاط موحد ، ويفترض الحديث عن مؤسساته كل حسب الدور والنشاط الذي تقوم به ، وسوف نكتفي هنا بتعرض عام للادارة المركزية للكهرباء والمياه والتي يمكن ان تصيبنا الدهشة والمفاجاة لو علمنا انها تحقق عجزا سنويا ودائما في موازناتها السنوية على النحو التالي (بملايين الجنيهات) :ـ

الفائض او حتى مارس ١٩٧٦	العجز حتى ٣٠/٦/٧٦	الاستدانة من الجهاز المصرف	الحد الاعلى المسموح به للسحب
-ره	-٧ره	٨ر٣	٨ر٣

اذا كان هذا هو الاداء والتطبيق والممارسة لسلطة مايو الفاشية المتخلفه في مجال القطاع العام فماذا نتوقع ؟؟ غير العجز الدائم في موازنات تلك المؤسسات واعتمادها على دعم الحكومة المركزية والاستدانة من الجهاز المصرفي (الرجوع للجدول الخاص بذلك في عدد نوفمبر) وغير عدم امكانيتها وبالنتيجة في تقديم اي نصيب مزعوم من ارباح وهمية لدعم الميزانية العامة للدولة او ميزانية تنمية ، بل يبلغ الحد لتخصيص بند منذ ميزانية العام ٧٤/٧٥ يعرف ببند سداد عجز المؤسسات في الميزانية العامة يبلغ نحوا من ٥ر٢ مليون جنيه لتدعيم عمليات النهب التي يقوم بها الاغنياء الجدد واثرياء الحرب في عهد مايو .. ليس ذلك فقط فلم نسمع حتى الان ومنذ عام ١٩٧١ بتقديم هذه السلطة لميزانية القطاع العام او طرحها بأية صورة من الصور رغما

عن الوعود المتكررة من كل وزير للمالية بأنهـــا ستطرح خلال اسابيع تالية لخطاب الميزانية ، وحتى الان لم نرى اية توقعات او مقترحات مفصلة كانت او مجملة حقيقية او وهمية تبرر اداء القطاع العام أمام الجماهير .. وبعد فان السلطة ليست فـي عجلة من ذلك لانها بصدد اعادة النظـر في القطاع العام من اساسه والعمل على اعادة السيطرة للقوى المستغلة التي كانت تتحكم في مؤسساته في السابق، خاصة وان الباب صار مفتوحا لراس المال الاجنبي وضمن شروطه برفع الضوابط على انشطة البلاد الاقتصادية بحيث يسمح له بالاستغلال في أي مجال بشروطه وغاياته ولو كان على حساب الغاء حتى الجزئي من المعالم التي تطمح في بلوغ صورتها المثلى جماهير شعبنا الابية كالقطاع العام .

فهرست

الموضوع	ص
٩ ـ النظام الدكتاتوري يحول التجارة الخارجية الى اداة نهب واستنزاف لثروات شعبنا لمصلحة اسياده الامبرياليين	١٦٣
١٠ـ النظام الدكتاتوري الرجعي يفتح الطريق لسيطرة رأس المال الاجنبي على الاقتصاد الوطني	١٨٧
١١ـ سوء العلاقات الانتاجية بمصنع النسيج السوداني	١٩٥
١٢ـ تدهور اسعار الصمغ يضاعف من بؤس الفلاح ويزيد من حدة انيميا الاقتصاد السوداني	٢٠١
١٣ـ النظام الفاشستي الرجعي في مواجهة ازمته الشاملة	٢٠٥
١٤ـ الوضع الاقتصادي في البلاد الى اين ؟	٢١٧
١٥ـ القطاع العام ضمن المسار الثوري الديمقراطي سيظل دوما هدفا استراتيجيا	٢٤٥